AS

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/48/22
S/26714
17 November 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة الثامنة والأربعون
البند ٣٨ من جدول الأعمال
القضاء على الفصل العنصري وإقامة جنوب افريقيا متحدة وديمقراطية وغير عنصرية

مجلس الأمن
السنة الثامنة والأربعون

تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري*

* هذه الوثيقة طبعة مستنسخة من تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري. وسيصدر التقرير في شكله النهائي بوصفه: الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثامنة والأربعون، الملحق رقم ٢٢ (A/48/22).

المحتويـــات

		الفقرات	الصفحة
كتاب الإحالـــة			٤
أولا -	مقدمـــة	١ - ٢	٥
ثانيا -	التطورات السياسية في جنوب افريقيا	٣ - ٧٠	٥
ألف-	المفاوضات المتعددة الأطراف: البنية والقضايا	٣ - ١٤	٥
باء -	الاتفاقات التي تم التوصل إليها	١٥ - ٢٦	٩
جيم-	التطورات السياسية الأخرى المتصلة بعملية التسوية السلمية	٢٧ - ٤٤	١١
دال -	العنف والترويع	٤٥ - ٦٢	١٦
هاء-	اتفاق السلم الوطني	٦٣ - ٧٠	٢٢
ثالثا -	الحالة الاجتماعية - الاقتصادية في جنوب افريقيا	٧١ - ١٠٧	٢٤
ألف-	الأداء الاقتصادي	٧١ - ٨٧	٢٤
باء -	القضايا الاجتماعية - الاقتصادية	٨٨ - ١٠٧	٣٠
رابعا -	العلاقات الخارجية لجنوب افريقيا	١٠٨-١٦٥	٣٧
ألف -	العلاقات الدبلوماسية	١١٠-١٢١	٣٧
باء -	التجارة والمالية	١٢٢-١٣٦	٤٠
جيم-	المسائل العسكرية	١٣٧-١٦٥	٤٥
خامسا -	الاستجابة الدولية للتطورات في جنوب افريقيا	١٦٦-٢٠٦	٥٢
ألف -	التدابير التي اتخذتها الأمم المتحدة	١٦٨-١٨٧	٥٣
باء -	المنظمات الدولية الحكومية	١٨٨-١٩٦	٥٧

المحتويات (تابع)

		الفقرات	الصفحة
	جيم- الحكومات	١٩٧-٢٠١	٦٠
	دال - المنظمات غير الحكومية	٢٠٢-٢٠٦	٦١
سادسا -	استعراض أعمال اللجنة الخاصة	٢٠٧-٢٣٧	٦٣
	أنشطة اللجنة الخاصة	٢١٠-٢٣٧	٦٤
سابعا -	الاستنتاجات والتوصيات	٢٣٨-٢٤٧	٧١

المرفقات

الأول -	تكوين اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري وهيئاتها الفرعية، والفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية إلى جنوب افريقيا	٩٣
الثاني -	البيانات الصادرة عن اللجنة الخاصة حسب ترتيبها الزمني	٩٥

كتاب الإحالـــة

٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣

صاحب السعادة،

أتشرف بأن أبعث رفق هذا تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري الذي اعتمدته اللجنة الخاصة في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣. وهذا التقرير مقدم إلى الجمعية العامة وإلى مجلس الأمن وفقا للأحكام ذات الصلة من قرارات الجمعية العامة ٢٦٧١ (د-٢٥) المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٠ و١١٦/٤٧ ألف إلى زاي المؤرخة ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢.

وتفضلوا، يا صاحب السعادة، بقبول فائق احترامي.

(توقيع) ابراهيم غمبري
رئيس
اللجنة الخاصة لمناهضة
الفصل العنصري

أولا - مقدمـــــة

١ - أذنت الجمعية العامة، في قرارها ١١٦/٤٧ باء، الذي اتخذ بتوافق الآراء، للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري، بين أمور أخرى بمواصلة رصد التطورات المعقدة الجارية في جنوب افريقيا، وجمع وتحليل ونشر معلومات وقائعية في ذلك الصدد. ويستعرض هذا التقرير العملية السياسية الجارية حاليا في جنوب افريقيا، والحالة الاجتماعية والاقتصادية في البلد، وعلاقته الدولية واستجابة المجتمع الدولي للتطورات الحاصلة هناك. كذلك يستعرض التقرير، الذي يتناول الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ إلى تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ أنشطة اللجنة الخاصة الرامية إلى تيسير إقامة جنوب افريقيا متحدة وديمقراطية وغير عنصرية، وفق التصور الوارد في الإعلان المتعلق بالفصل العنصري وآثاره المدمرة في الجنوب الافريقي (القرار دإ-١/١٦، المرفق).

٢ - وبغية تحقيق فهم أولي للعوامل المعقدة والمترابطة المؤثرة في التطورات الحاصلة في جنوب افريقيا، والكيفية التي يمكن بها تشجيع العملية السياسية الجارية حاليا، إلى جانب الدور الذي يمكن للمجتمع الدولي القيام به في هذا الشأن، زارت جنوب افريقيا في آذار/مارس ١٩٩٣ بعثة مشاورات تابعة للجنة الخاصة، برئاسة رئيس اللجنة. وقد وفرت البعثة للجنة فرصة لإقامة اتصالات وعقد مشاورات عريضة القاعدة مع ممثلين رفيعي المستوى من كافة الأحزاب الرئيسية المشتركة في العملية السياسية الجارية، وإجراء تقييم للعملية السياسية الجارية في جنوب افريقيا، استنادا إلى هذه الاتصالات. وقد استخدمت مجموعة كبيرة من المصادر في إعداد تقرير اللجنة الخاصة هذا، من بينها: وثائق وبيانات وإحصاءات ومنشورات بحثية ودوريات وصحف. كما استفادت اللجنة الخاصة من المؤتمرات والحلقات الدراسية والمشاورات مع المنظمات الحكومية وغير الحكومية بغية الحصول على معلومات مفيدة خلال إعداد هذا التقرير.

ثانيا - التطورات السياسية في جنوب افريقيا

ألف - المفاوضات المتعددة الأطراف: البنية والقضايا

٣ - بعد توقف تام استمر ١٠ اشهر، اجتمعت وفود من ٢٦ هيئة سياسية[1] في جنوب افريقيا (مقابل ١٩ في الدورتين العامتين الأولى والثانيـــة لمؤتمر العمـــل على إقامة جنوب افريقيا ديمقراطية) يومي ٥ و٦ آذار/مارس من أجل مؤتمر تخطيط متعدد الأطراف. ويعتبر ذلك المؤتمر أكبر تجمع تمثيلي للقادة السياسيين حتى الآن في تاريخ جنوب افريقيا، إذ شمل بعض الأحزاب التي لم تحضر الدورتين الأولى

والثانية لمؤتمر العمل على إقامة جنوب افريقيا ديمقراطية، مثل حزب مؤتمر الوحدويين الافريقيين لآزانيا وحزب المحافظين. ويهدف المؤتمر إلى الجمع بين كافة الأحزاب، واستعراض الاتفاقات السابقة والإعداد للمحادثات المتعددة الأطراف. وقد استأنفت الأحزاب المفاوضات المتعددة الأطراف في ١ نيسان/ابريل ١٩٩٣، وهو ما يشير إلى بذل جهد جدي لإشراك أوسع مجموعة ممكنة من الأحزاب والتشكيلات السياسية، ولم يرفض المشاركة في تلك المحادثات سوى حزبين هما منظمة آزانيا الشعبية وحركة المقاومة الأفريكانية[٣].

٤ - وقد اتفق على أن تكون لعملية التفاوض المتعددة الأطراف البنية التالية: هيئة عامة (١٠ مندوبين عن كل حزب) تتولى اعتماد الاتفاقات رسميا؛ ومجلس تفاوض (٤ مندوبين، لابد أن يكون أحدهم إمرأة بالإضافة إلى ٢ من المستشارين)؛ ولجنة للتخطيط. ويقوم مجلس التفاوض بالتفاوض وإعداد الاتفاقات والمواقف بشأن المواضيع ذات الصلة المتعلقة بالعملية، حيث سيلتمس التوصل إلى اتفاق أوسع، أو إلى توافق آراء، بشأنها قبل التصديق عليها من قبل الهيئة العامة. وقد اجتمعت لجنة التخطيط، المكونة من ١٠ أعضاء معينين من مجلس التفاوض، بصورة تكاد تكون يومية، لتحضير المناقشات ومشاريع الاتفاقات لمجلس التفاوض. وعين المجلس سبع لجان تقنية للقيام بمهمات خاصة[٣]. وقد ركزت تلك اللجان على قضايا محددة، مثل: المسائل الدستورية؛ والحقوق الأساسية خلال الفترة الانتقالية؛ والمجلس التنفيذي الانتقالي؛ واللجنة المستقلة للإنتخابات واللجنة المستقلة لوسائط الإعلام وهيئة الإذاعة المستقلة؛ وإلغاء أو تعديل التشريعات التي تعيق النشاط السياسي الحر والتشريعات التمييزية؛ وقضية العنف. ويزداد استخدام مفهوم "توافق الآراء الكافي" كآلية لاتخاذ القرار في عملية التفاوض المتعددة الأطراف. ويقصد من هذا المفهوم مساعدة العملية على الاستمرار من خلال السماح لحزب ما بتسجيل عدم موافقته دون إعاقة قرار اتفق عليه المشاركون الآخرون.

٥ - وقد شملت المواضيع التي نوقشت الأحكام الدستورية التي ستطبق إلى حين اعتماد دستور جديد؛ وسلطات الحكومة المركزية، ودرجة انتقال السلطات إلى أجهزة الحكم الإقليمي والمحلي وممارسة السلطات المتبقية؛ ومدى مبادئ الدستور المستقبلي وطابعها الإلزامي اللذان ينبغي الاتفاق عليهما قبل الانتخابات، بما في ذلك الحدود الإقليمية، وسلطات المناطق ووظائفها؛ وخضوع المنازعات المتعلقة بالانتخابات لسلطة القضاء؛ والقواعد التي تحكم الانتخابات الأولى؛ ومسألة إعادة دمج "الأوطان"؛ ومسألة السيطرة على قوات الأمن والحفاظ على القانون والنظام قبل الانتخابات[٤].

٦ - وترتبط بالأخيرة مسألة دمج كافة التشكيلات المسلحة، بما في ذلك قوات دفاع جنوب افريقيا، والأجنحة العسكرية لحركات التحرير وجيوش "الأوطان"، في قوة دفاع وطنية حقا. وقد تركزت الخلافات

في المنهج على ما إذا كان ينبغي دمج التشكيلات المسلحة بقوات دفاع جنوب افريقيا في ظل هيكل قيادة مندمجة أو ما إذا كان ينبغي على أفراد التشكيلات المسلحة وجيوش الأوطان التقدم بطلبات للإلتحاق بقوات دفاع جنوب افريقيا على أساس فردي[٥].

٧ - وفيما يتعلق بالحدود الإقليمية، أوكلت إلى لجنة معنية برسم/تخطيط حدود المناطق مهمة تقديم توصيات إلى مجلس التفاوض المتعدد الأطراف. ولم يلق التقرير الأول، الذي قدم في آب/اغسطس، موافقة كافية وطلب إلى اللجنة مواصلة عملها. وأثناء سير المفاوضات، كانت هناك مطالبات بأن ينص الدستور على إقامة دولة أفريكانية منفصلة. وفي حين كان الاتحاد الشعبي الأفريكاني المنحل يطالب بمنطقة تتكون الغالبية فيها من الناطقين بالأفريكانية، بغض النظر عن العرق، تطالب الجبهة الشعبية الأفريكانية وعضوها الرئيسي، حزب المحافظين، بدولة تقتصر على الأفريكانيين البيض، حيث لا يسمح بالعيش سواء لغير البيض أم لغير الأفريكانيين.

٨ - وخلال الفترة المستعرضة، استمرت المناقشات بشأن إعادة دمج "الأوطان" في جنوب افريقيا متحدة. وقد اعتبرت إعادة دمج تلك "الأوطان" أمرا ضروريا لا لتنمية الأوطان فحسب، وإنما كشرط مسبق لإقامة جنوب افريقيا متحدة وديمقراطية وغير عنصرية كذلك[٦].

٩ - ويذكر أنه تم خلال الفترة بين عامي ١٩٧٦ و١٩٨١، إعلان استقلال ٤ من الأوطان الـ ١٠ - ترانسكي وبوفوثاتسوان وفيندا وسيسكي المعروفة أيضا باسم دول TBVC، في حين سميت الستة الأخرى (غازانكولو وكانغواني وكواندبيلي وكوازولو وليبووا وكواكوا) الأقاليم المتمتعة "بالحكم الذاتي". ويقدر مجموع جيوش دول TBVC الأربع بقرابة ٥٠٠ ٢٠ رجل[٧]. ولكل من "الأوطان" الـ ١٠ قوات شرطة خاصة بها. وتطرق النقاش والجدل أثناء الفترة المستعرضة إلى مسألة دمج تشكيلات القوات هذه في قوات أمن وطنية في المستقبل وكذلك إلى ما تقوم به تلك القوات من أعمال لضمان النشاط السياسي الحر أو الحد منه ضمن مناطق تلك التشكيلات.

١٠ - وقد عارض غالبية قادة "الأوطان" الاقتراحات الداعية إلى التبكير بدمج مناطقهم. وتوخت خطة أولية أعدتها الحكومة لإعادة الدمج مع منح الأولوية لدول TBVC حدوث إعادة الدمج بعد الانتخابات في نيسان/ابريل ١٩٩٤. واتبعت الحكومة الخطة باقتراحات تدعو إلى إتمام إعادة الدمج في موعد يسبق ذلك التاريخ مما يتيح لدول TBVC الإنضمام إلى الهياكل الانتقالية الجديدة المزمع إقامتها استعدادا للإنتخابات. واعتبارا من تاريخ إعادة الدمج وحتى إقامة حكومة انتقالية للوحدة الوطنية، سيحكم كل دولة من دول TBVC

مدير عام. إلا أن الحكومة، التي تعتمد "الأوطان" كليا على دعمها المالي، رفضت حتى الآن استخدام الضغط الاقتصادي على سلطات "الأوطان".

١١ - وغالبية "الأوطان" غير ساحلية أو تحيط بها جنوب افريقيا، وتتكون عادة من رقع غير مترابطة من الأراضي (تتألف كوازولو مما لا يقل عن ١٠ قطع منفصلة، وبوبوتاتسوانا من ٨)، ولا تملك أية قابلية للنمو الاقتصادي الذاتي. وعلى الرغم من البلايين من الراندات التي صرفتها حكومة جنوب افريقيا في محاولة منها لتوفير أساس منطقي اقتصادي للأوطان، فإنها لا تزال تعاني من ارتفاع البطالة والفقر، على الرغم من الجهود المكلفة وغير المجدية عموما لاجتذاب الصناعات إلى مناطق الحدود. وتدل الفضائح التي أثيرت مؤخرا بشأن انتشار الفساد والفوضى على نطاق واسع في إدارات "الأوطان"، على وجود عائق آخر يعيق تنميتها. كما أن استقلال دول TBVC لم تعترف به دولة أخرى سوى جنوب افريقيا ذاتها[٨].

١٢ - وقد ارتبطت مسألة توزيع السلطات بين حكومة مركزية والأقسام المكونة للبلد ارتباطا وثيقا بعملية التوصل إلى اتفاق بشأن الهيكل الدستوري المقبل للبلد. لذا فإن الأحزاب التي تشعر بأنها تتمتع بهامش إنتخابي في مناطقها تفضل وجود سلطات إقليمية قوية نظرا لأنها تخشى أن تحصل على تأييد محدود من الناخبين خلال الانتخابات على النطاق الوطني. وقد جادلت تلك الأحزاب مطالبة بالتفاوض على دستور نهائي جديد في عملية التفاوض المتعددة الأطراف ذاتها، حيث تمثل جميع الأحزاب بالتساوي، بدلا من التفاوض على ذلك في جمعية تأسيسية منتخبة على نطاق وطني. وهي ترى، أنه ينبغي بعدها طرح الدستور الذي يتفق عليه بهذه الصورة للإقرار في استفتاء وطني.

١٣ - وقد طالبت هذه الأحزاب أيضا بأن يتم الاتفاق، قبل الانتخابات، على عدد من المبادئ الدستورية التي يتعلق بعضها بالسلطات وحدود المناطق، وأن تكون تلك المبادئ ملزمة لأي جمعية تأسيسية منتخبة. وفي غياب ما تعتبره ضمانات كافية في هذا الشأن، فقد علقت تلك الأحزاب مشاركتها في عملية المفاوضات المتعددة الأطراف، في أعقاب اتخاذ قرار "بتوافق الآراء الكافي" في الإطار التفاوضي بشأن إجراء انتخابات من أجل جملة أمور من بينها تكوين جمعية تأسيسية، في ٢٧ نيسان/ابريل ١٩٩٤. إلا أن المفاوضات الثنائية بشأن هذه القضايا وقضايا أخرى غيرها، استمرت حتى شهر تشرين الأول/أكتوبر، بين الأحزاب التي علقت مشاركتها والأحزاب الرئيسية المستمرة في عملية التفاوض المتعددة الأطراف.

١٤ - وقد رأت غالبية الأحزاب المشاركة في المفاوضات المتعددة الأطراف أنه لا يحق القيام بوضع دستور جديد إلا لجمعية تأسيسية منتخبة ديمقراطيا.

باء - الاتفاقات التي تم التوصل إليها

١٥ - في ٢ تموز/يوليه، اعتمد مجلس التفاوض بتوافق الآراء مجموعة من المبادئ الدستورية الملزمة تضمن قيام حكومة ديمقراطية، وتشمل أحكاما بشأن قيام حكومة مركزية قوية ولكن مع ترتيبات راسخة الدعائم لمراعاة التنوع الإقليمي. وستضمن محكمة دستورية إمكانية نظر القضاء في هذه المبادئ الدستورية. وسيدرج على نحو راسخ في الدستور الجديد ميثاق لحقوق الإنسان الأساسية واستقلالية القضاء.

١٦ - وفي ٢ تموز/يوليه أيضا، اتخذت عملية التفاوض المتعددة الأطراف قرارا "بتوافق الآراء الكافي" يقضي بإجراء انتخابات ديمقراطية غير عنصرية لجمعية تأسيسية في ٢٧ نيسان/ابريل ١٩٩٤. وقد عارضت سبعة أحزاب، من بينها حزب إنكاثا للحرية وحكومة كوازولو وحزب المحافظين، تحديد تاريخ في تلك المرحلة من عملية التفاوض[٩].

١٧ - وفي ٢٣ أيلول/سبتمبر أصدر برلمان جنوب افريقيا قانونا (بأغلبية ٢١١ صوتا مقابل ٣٦ صوتا) يقضي بانشاء مجلس تنفيذي انتقالي للاشراف على الإعداد لإقامة نظام ديمقراطي في جنوب افريقيا وعلى عملية الانتقال الى ذلك النظام. والوظيفة الرئيسية للمجلس هي تمهيد الميدان السياسي والاشراف على اجراء انتخابات حرة ونزيهة من أجل تكوين الجمعية التأسيسية، وكفالة أن تكون الانتخابات حرة ونزيهة فعلا. وعلى المجلس أن يقوم بذلك مع الهياكل التشريعية والتنفيذية على جميع الأصعدة الحكومية[١٠]. كما صدرت قوانين للتمكين من انشاء اللجنة المستقلة لوسائط الإعلام واللجنة الانتخابية المستقلة وهيئة الاذاعة المستقلة.

١٨ - وفي أعقاب الاتفاقات التي توصلت اليها الأطراف المتفاوضة بشأن الدستور المؤقت وقانون للانتخابات، سيتخذ في جلسة عامة من عملية التفاوض المتعددة الأطراف قرار صريح بالموافقة على مجموعة الاتفاقات بأكملها[١١]، مما سيعقبه الانشاء الفعلي لكل من المجلس التنفيذي الانتقالي واللجنتين المستقلتين وهيئة الاذاعة المستقلة، وشروعها جميعا في ممارسة وظائفها. ويتوقع أن تنعقد دورة استثنائية للبرلمان الحالي في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ من أجل اصدار قانون الدستور المؤقت وقانون الانتخابات. وبينما يتوقع أن يستمر المجلس التنفيذي الانتقالي في أداء وظائفه لحين اجراء الانتخابات في نيسان/أبريل ١٩٩٤، سيظل الدستور المؤقت نافذا لحين قيام الجمعية التأسيسية المنتخبة باعتماد دستور نهائي.

١٩ - وسيتكون المجلس التنفيذي الانتقالي من عضو واحد من كل حزب سياسي ممثل في عملية التفاوض المتعددة الأطراف، شريطة التزامها والتزام تشكيلاتها المسلحة، كتابيا، بأهداف المجلس، ونبذ العنف من أجل تحقيق الغايات السياسية، والتقيد بقرارات المجلس[٥٢].

٢٠ - وبامكان حكومات "الأوطان" أن تشارك في المجلس التنفيذي الانتقالي بعد أن تدرج قانون المجلس في قوانين كل منها. ويمكن أيضا للأحزاب غير المشاركة في المفاوضات المتعددة الأطراف الانضمام للمجلس بموجب الشروط ذاتها.

٢١ - وقد تم الاتفاق على أن يكون للمجلس سبعة مجالس فرعية تعني بما يلي: (أ) القانون والنظام والاستقرار والأمن؛ (ب) الدفاع؛ (ج) الاستخبارات؛ (د) الحكم الاقليمي/المحلي والسلطات التقليدية؛ (هـ) الشؤون المالية؛ (و) الشؤون الخارجية؛ (ز) مركز المرأة. وسيتكون المجلس الفرعي المعني بالقانون والنظام والاستقرار والأمن، وكذلك المجلسان الفرعيان المعنيان بالدفاع والاستخبارات، من ٨ أعضاء، ويجب أن تتخذ قراراتها بأغلبية ٧٥ في المائة من الأصوات. وستتكون المجالس الفرعية الأخرى من ٦ أعضاء، ويجب أن تتخذ قراراتها بأغلبية ٦٦,٧ في المائة من الأصوات. ويتيح التشريع أيضا انشاء قوة سلم وطنية متعددة الأطراف تتعلق وظائفها بحفظ السلم والنظام العام، وهي مسؤولة أمام المجلس الفرعي المعني بالدفاع[٥١].

٢٢ - وسيقوم كل من رئيس الدولة والوزراء باطلاع المجلس التنفيذي الانتقالي على التشريعات المقترحة والقرارات والأعمال المنتواة، وبامكان المجلس، اذا قرر ٧٥ في المائة من أعضائه، وقف اصدار التشريعات ونقض القرارات التي تتخذها الحكومة. وبامكانه أيضا أن يطلب جميع الوثائق والمعلومات وأن يجري تحقيقات ويفوض السلطات الى مجالسه الفرعية. ويتعين على رئيس الدولة أن يستشير المجلس التنفيذي الانتقالي قبل إعلان حالة طوارئ أو إعلان اعتبار مناطق في البلد مناطق اضطرابات. وبامكان المجلس أن يستعرض أي قرار كهذا وأن ينقضه بأغلبية ٨٠ في المائة من الأصوات. ويوجد حكم يتيح تسوية النزاعات بواسطة محكمة انتخابية خاصة[٥٣].

٢٣ - وستتكون اللجنة الانتخابية المستقلة من سبعة أعضاء الى أحد عشر عضوا يعينهم رئيس الدولة بناء على توصية من المجلس التنفيذي الانتقالي. وستقوم تلك اللجنة بادارة أول انتخابات وأي استفتاء قد يجرى. وسوف يعين خبراء دوليون بصفة استشارية للعمل مع اللجنة. وستكون للجنة أيضا ادارة لتنظيم الانتخابات، وادارة لرصد الانتخابات وأمانة لاصدار الأحكام الانتخابية[٥٤].

٢٤ - أما اللجنة المستقلة لوسائط الإعلام فستتكون من سبعة أعضاء يعينهم المجلس التنفيذي الانتقالي للاشراف على تحقيق الانصاف في معاملة وسائط الإعلام والخدمات الاذاعية للأحزاب السياسية وضمان عدم تفضيل مصالح حزب سياسي على حزب آخر في المطبوعات وخدمات الإعلام التي تسيطر عليها الدولة.

٢٥ - وتتكون هيئة الاذاعة المستقلة من ستة أعضاء يعينهم رئيس الدولة بناء على توصية المجلس التنفيذي الانتقالي، وستتولى مسؤولية منح التراخيص للبرامج الاذاعية والتلفزيونية ورصدها خلال الفترة السابقة للانتخابات من أجل كفالة حيدتها وعدم تحيزها لأي حزب أو منظمة. وستمنح التراخيص لمحطات الاذاعة والتلفزيون العامة والخاصة والتابعة للمجتمعات المحلية. وستستثنى الأحزاب السياسية من التراخيص الاذاعية[٥٥].

٢٦ - وبينما عارض كل من حزب المحافظين وحزب انكاثا للحرية قرار عملية التفاوض المتعددة الأطراف بشأن المجلس التنفيذي الانتقالي، امتنع الأعضاء الممثلون لحزب أنكاثا عن التصويت عند اصدار القانون المتعلق بالمجلس. وصوتوا تأييدا للقوانين المتصلة باللجنة المستقلة لوسائط الإعلام واللجنة الانتخابية المستقلة، وهيئة الاذاعة المستقلة، بينما صوت حزب المحافظين ضد القوانين الأربعة كلها[٥٦].

جيم - التطورات السياسية الأخرى المتصلة بعملية التسوية السلمية

٢٧ - مما يذكر أن حزب المؤتمر الوطني الافريقي كان قد علق محادثاته مع الحكومة في حزيران/يونيه ١٩٩٢. وفي أعقاب تجدد الاتصالات بين الطرفين، عقدت سلسلة من الاجتماعات الثنائية بين حكومة جنوب افريقيا ورؤساء حركات تحرير جنوب افريقيا وغيرها من الأحزاب السياسية، وذلك في أواخر عام ١٩٩٢ وأوائل عام ١٩٩٣. وقد مهدت هذه الاجتماعات السبيل أمام استئناف المفاوضات الكاملة النطاق والمتعددة الأطراف في نيسان/أبريل ١٩٩٣[٥٧].

٢٨ - ومما يذكر أيضا أن حزب مؤتمر الوحدويين كان قد انسحب من المحادثات التمهيدية التي أدت الى انشاء مؤتمر العمل على اقامة جنوب افريقيا ديمقراطية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١. ومع ذلك، وفي أعقاب اجتماع انعقد يومي ٢٣ و ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ في غابورون، أصدرت حكومة جنوب افريقيا وحزب مؤتمر الوحدويين بيانا مشتركا اتفق فيه الطرفان على ضرورة حل النزاع السياسي في جنوب افريقيا عن طريق المفاوضات السلمية وكذلك على ضرورة بذل جميع الأطراف أقصى جهد ممكن

من أجل انهاء العنف في البلد. كما اتفقا على الحاجة الملحة لانشاء محفل تفاوضي أكثر تمثيلا على أن يكون "شاملا قدر الامكان وأن يجري تنظيمه باسلوب خال من التحيز[٣٨]". ومنذ ذلك الحين عقدت حكومة جنوب افريقيا مزيدا من المحادثات الثنائية مع حزب مؤتمر الوحدويين، وركزت تلك المحادثات بشكل رئيسي على مسألة وقف الكفاح المسلح. وأعلن حزب مؤتمر الوحدويين أنه لن يوقف الكفاح المسلح إلا بعد التوصل الى اتفاق على انشاء جمعية تأسيسية وسلطة انتقالية[٣٩].

٢٩ - وفي ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، قام رؤساء "الأوطان" التابعين لكوازولو وبوفوثاتسوانا وسيسكي وحزب أنكاثا للحرية وحزب المحافظين وافريكانز فولكسوني بتشكيل جماعة جنوب افريقيا المهتمة. وأعربت الجماعة عن معارضتها للاتفاقات التي تم التوصل إليها في المفاوضات الثنائية بين حكومة جنوب افريقيا وحزب المؤتمر الوطني الافريقي. وطالبت الجماعة أيضا بالاستعاضة عن مؤتمر العمل على اقامة جنوب افريقيا ديمقراطية بمحفل أكثر تمثيلا، وبحل الجناح العسكري لحزب المؤتمر الوطني الافريقي قبل استئناف المفاوضات المتعددة الأطراف[٤٠].

٣٠ - وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، اعتمدت جمعية كوازولو التشريعية اقتراحا يدعو الى اقامة دولة كوازولو/ناتال الاتحادية المستقلة ذاتيا كان قد قدمه الرئيس منفوسو بوثيليزي. ولاقى ذلك انتقادا من حزب المؤتمر الوطني الافريقي والحكومة على السواء باعتباره ضارا للعملية السياسية الجارية في البلد[٤١].

٣١ - وفي اجتماع ثنائي عقد في الفترة من ٩ الى ١٢ شباط/فبراير ١٩٩٣ بين حكومة جنوب افريقيا وحزب المؤتمر الوطني الافريقي تم الاتفاق على اجراء الانتخابات في غضون سنة واحدة لتأليف جمعية تأسيسية تقوم بإعداد دستور جديد واعتماده، ولكي تعمل في الوقت ذاته كبرلمان مؤقت. وسيحق للأحزاب التي تحصل على نسبة مئوية معينة تمثل حدا أدنى من الأصوات أن تشترك في الوزارة الائتلافية. وستعمل "حكومة الوحدة الوطنية المؤقتة" هذه لمدة خمس سنوات. وستجرى بعد ذلك انتخابات بموجب دستور جديد. وقد عقدت أيضا مباحثات أولية بشأن المجلس التنفيذي الانتقالي ودوره في الاشراف على سلوك قوات الأمن ووسائط الإعلام والأجهزة الانتخابية[٤٢].

٣٢ - وفي أيار/مايو ١٩٩٣ تأسست افريكانز فولكسفرونت (الجبهة الشعبية الافريكانية)، وهي منظمة جامعة تضم ١٧ من جماعات الجناح الأيمن للبيض، ويبرز فيها حزب المحافظين، وترأس هذه الجبهة الجنرال كونستاند فيلجوين، الرئيس السابق لقوات دفاع جنوب افريقيا. وقد جاء انشاء الجبهة في أعقاب تشكيل "لجنة الجنرالات" التي ضمت عددا من كبار الضباط المعروفين المتقاعدين من الجيش ومؤسسة الاستخبارات العسكرية[٤٣]. وتسعى الجماعة من أجل تحقيق حق تقرير المصير للافريكانيين وهي تعارض

السيطرة المتعددة الأطراف على قوات الأمن في الفترة السابقة لعملية الانتخابات في نيسان/أبريل ١٩٩٤. وقد أعلن حزب المحافظين عن استعداده للمقاومة المسلحة في حالة استمرار العملية الانتقالية، بينما حث الجنرال فيلجوين أعضاء الجبهة الشعبية الافريكانية على المقاومة في إطار السبل الدستورية غير العنيفة.

٣٣ - وعقدت خلال عام ١٩٩٣ اجتماعات ثنائية بين حكومة جنوب افريقيا وحزب انكاثا للحرية، وكذلك بين حزب المؤتمر الوطني الافريقي وحزب انكاثا للحرية. كما أجرى حزب المؤتمر الوطني الافريقي مباحثات ثنائية مع الجبهة الشعبية الافريكانية.

٣٤ - وفما يتصل بالجبهة الشعبية الافريكانية، تشير التقارر الى اتفاق الجانبين على اعتراف كل منهما بالآخر باعتبار ما بينهما من أخوة كمواطنين في جنوب افريقيا، وعلى تسوية خلافاتهما عن طريق التفاوض. ومع ذلك فإن حزب المحافظين، وهو أكبر جماعة في الجبهة، وحركة المقاومة الافريكانية لم يشاركا في تلك المحادثات. وذكر أنه قد نوقشت مسألة أساليب تحقيق "وطن" افريكاني يشمل أجزاء من الترانسفال وولاية أورانج الحرة[٢٤].

٣٥ - وفي تموز/يوليه ١٩٩٣ اقترحت الحكومة أن تنظر لجنة رسم/تخطيط الحدود في تأسيس هذه الدولة الاتحادية شريطة عدم ممارستها لأي شكل من أشكال التمييز، وطلبت الى الجنرال فيلجوين، رئيس الجبهة الشعبية الافريكانية، أن يقدم اقتراحات بشأن تقرير المصير الى مجلس التفاوض المتعدد الأطراف[٢٥].

٣٦ - وفي هذا السياق، أعلن السيد نيلسون مانديلا في مؤتمر صحفي عقد بمقر الأمم المتحدة في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ أن:

> "اضفاء الطابع الديمقراطي على العملية السياسية في جنوب افريقيا أثار شواغل لدى الأقلية هناك. وهي مخاوف وشواغل حقيقية، وإن لم يكن لها أساس. ومهمة حزب المؤتمر الوطني الافريقي والتشكيلات الديمقراطية الأخرى هي معالجة هذه المخاوف معالجة واقعية وجادة. وقد أجرى حزب المؤتمر الوطني الافريقي مباحثات مع جميع الأحزاب السياسية، بما فيها الجناح الأيمن".

وفيما يتصل بمسألة "الوطن" الافريكاني، أعلن السيد مانديلا أن حزب المؤتمر الوطني الافريقي يمكن أن يرفض حلا إثنيا دون أن يرفض المطالبات الأساسية لشعب يريد منطقة معينة يمكنه فيها ادارة شؤونه الخاصة به[٢٦]. وفي أعقاب الملاحظات التي أدلى بها السيد مانديلا، أعلنت الجبهة الشعبية الافريكانية أنه

"ما لم يعترف حزب المؤتمر الوطني الافريقي والحكومة بحق الأمة الافريكانية في تقرير المصير على نحو كامل في دولتها الخاصة بها، فإنه لا يمكن أن تكون هناك محادثات أخرى"[٢٧].

٣٧ - وفي ٧ تشرين الأول/أكتوبر، أعلن "وطنا" بوفوثاتسوانا وسيسكي انسحابهما من عملية التفاوض المتعددة الأطراف. وأعقب ذلك اعلان حل جماعة جنوب افريقيا المهتمة والاستعاضة عنها بجماعة أخرى تدعى "التحالف من أجل الحرية". ويتكون التحالف من حكومتي الوطنيين المذكورين أعلاه وحزب أنكاثا للحرية وأحزاب الجناح الأيمن للبيض مجتمعة في إطار الجبهة الشعبية الافريكانية، بما في ذلك حزب المحافظين. وأعلنت الجماعة الجديدة، التي أنهت الاتصالات الثنائية السابقة بين شتى أعضائها وبين الحكومة وحزب المؤتمر الوطني الافريقي، أنها لن تناقش من الآن فصاعدا سوى القضايا البارزة وذلك من خلال فريق تفاوض مشترك[٢٨].

٣٨ - وفي ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، أدلى السيد نيلسون مانديلا بكلمة أمام اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري في اجتماع عقدته في قاعة الجمعية العامة للأمم المتحدة. وأعلن أن المجلس التنفيذي الانتقالي سيكون أول اشتراك على الإطلاق لأغلبية شعب جنوب افريقيا على المستويات الحكومية في عملية تقرير مصير بلده. ووصف السيد مانديلا المجلس التنفيذي الانتقالي بأنه تمهيد تاريخي لحكومة الوحدة الوطنية المؤقتة التي ستشكل عقب إجراء أول انتخابات غير عنصرية في جنوب افريقيا، وأعلن أنه على الرغم من أن شعب جنوب افريقيا لم ينتخب بعد حكومة ديمقراطية، فإن المجلس التنفيذي الانتقالي سيوفر الآلية المناسبة للتفاعل مع المجتمع الدولي إلى أن يتم تشكيل حكومة جديدة[٢٦].

٣٩ - وأعلن السيد مانديلا أيضا أن:

"الوقت قد حان لكي يرفع المجتمع الدولي جميع الجزاءات الاقتصادية المفروضة على جنوب افريقيا وذلك استجابة لأوجه التقدم التاريخية التي تحققت نحو إرساء الديمقراطية، من أجل إعطاء زخم إضافي لهذا الغرض ولتعزيز قوى التغير الديمقراطي للمساعدة على تهيئة الظروف الضرورية لتحقيق الاستقرار والتقدم الاجتماعي[٢٩].

٤٠ - وألقى السيد بني الكسندر الأمين العام لحزب مؤتمر الوحدويين الافريقيين كلمة أمام اللجنة الخاصة يوم ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ أبلغ فيها اللجنة أن اللجنة التنفيذية الوطنية للحزب قد اجتمعت يومي ١٨ و ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ في جوهانسبرغ وقررت عدم الانضمام إلى المجلس التنفيذي الانتقالي ولكن الحزب سيواصل الاشتراك في المفاوضات المتعددة الأطراف وسيشترك في انتخابات الجمعية التأسيسية

في نيسان/أبريل ١٩٩٤ وفي عمل تلك الهيئة. وكان حزب مؤتمر الوحدويين الافريقيين قد أكد من قبل، في بيان شرح فيه موقفه لامتناعه عن تأييد القرار الصادر عن عملية التفاوض المتعددة الأطراف ويقضي بإنشاء المجلس التنفيذي الانتقالي، معارضته للقرار وذلك لأنه يرى أن حكومة جنوب افريقيا ستحتفظ بسيطرتها على قوات دفاع جنوب افريقيا وشرطة جنوب افريقيا خلال الفترة السابقة على الانتخابات التي تجرى في نيسان/أبريل ١٩٩٤. وأعلن الحزب أن قوات دفاع جنوب افريقيا وشرطة جنوب افريقيا هما فاعلان أساسيان في العنف الجاري في البلد.

٤١ - وبالنسبة للجزاءات، يرى حزب مؤتمر الوحدويين الافريقيين أن المجلس التنفيذي الانتقالي لا يمثل حكومة جديدة أو تغيرا هاما في السلطة ولا يمكن أن يستعمل كنقطة مرجعية يتحدد على أساسها رفع بقية الجزاءات الاقتصادية. ودعا الحزب إلى استمرار سريان الجزاءات القائمة "إلى حين وضع دستور جديد يكفل إجراء انتخابات من أجل تشكيل حكومة جديدة"[٣٠].

٤٢ - وفي أعقاب القرار اللاحق الذي اتخذته اللجنة المخصصة المعنية بالجنوب الافريقي التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ ويقضي بدعوة جميع الدول الافريقية والمجتمع الدولي بوجه عام والأمم المتحدة بوجه خاص إلى الاستجابة استجابة إيجابية للنداء الذي وجهه السيد مانديلا في أعقاب مشاورات عقدها رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، قررت الجمعية العامة في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، بتوافق الآراء، رفع جميع الجزاءات الاقتصادية المفروضة على جنوب افريقيا على أن ينفذ ذلك فورا، ورفع الحظر النفطي المفروض على جنوب افريقيا اعتبارا من التاريخ الذي يبدأ فيه المجلس التنفيذي الانتقالي أعماله (القرار ١/٤٨)[٣١].

٤٣ - وفي ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، قررت لجنة جائزة نوبل التابعة للبرلمان النرويجي منح جائزة نوبل للسلام لعام ١٩٩٣ إلى نيلسون مانديلا رئيس حزب المؤتمر الوطني الافريقي وإلى الرئيس فريدريك ويلم دي كليرك، مشاركة بينهما، تقديرا لعملهما من أجل إنهاء نظام الفصل العنصري بطريقة سلمية وإرساء أسس إقامة جنوب افريقيا ديمقراطية جديدة. وعند إعلان الجائزة، أعلنت لجنة نوبل أن السيد مانديلا والسيد دي كليرك قد توصلا، انطلاقا من وجهتي نظر مختلفتين، إلى اتفاق بشأن مبادئ الانتقال إلى نظام سياسي جديد يستند إلى مبدأ صوت واحد للفرد الواحد. فقد أظهرا بتطلعهما إلى تحقيق المصالحة في جنوب افريقيا بدلا من النظر إلى جراح الماضي العميقة، نزاهة شخصية وشجاعة سياسية فائقة. وأعلنت لجنة نوبل كذلك أن سياسة السلم والمصالحة التي انتهجها السيد مانديلا والسيد دي كليرك تبين أيضا طريق التوصل إلى حل سلمي للنزاعات العميقة الجذور المماثلة في أماكن أخرى من العالم. لقد منحت لهما

جائزة نوبل للسلام لعام ١٩٩٣ اعترافا بجهودهما وكتعهد بمساندة قوى الخير على أمل أن يبلغ التقدم نحو تحقيق المساواة وإقامة الديمقراطية هدفه في المستقبل القريب للغاية (انظر الفقرة ٢٠١).

٤٤ - وفي ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، اجتمع الأمين العام للأمم المتحدة في زيارة قام بها لمابوتو بالرئيس منفوسوثو بوثاليزي زعيم حزب إنكاثا للحرية وبكلارنس ماكويتو رئيس حزب مؤتمر الوحدويين الافريقيين. وأكد الأمين العام في مناقشاته مع الزعيمين على الأهمية التي يوليها المجتمع الدولي للمفاوضات المتعددة الأطراف ولتشكيل المجلس التنفيذي الانتقالي وأكد على ضرورة الاشتراك في المفاوضات وفي المجلس التنفيذي الانتقالي وعلى أهمية أن تعمل جميع الأطراف معا بصورة بناءة لتقليل مستويات العنف ولتهيئة جو من التسامح السياسي والإبقاء عليه. واجتمع الأمين العام أيضا مع بيك بوثا وزير خارجية جنوب افريقيا[٣٢].

دال - العنف والترويع

٤٥ - استمر العنف، ومن بينه الجريمة السياسية والاقتصادية، بمستويات لم يسبق لها مثيل، متسببا في خسائر كبيرة في الأرواح البشرية وتدمير الممتلكات ونشر الخوف والكرب في أرجاء البلد. وقد أكدت لجنة حقوق الانسان في جنوب افريقيا في تقاريرها أن الحوادث تتزايد تزايدا ملحوظا في كل مرة يحرز فيها تقدم في المفاوضات المتعددة الأطراف وأشارت إلى أن الشهرين اللذين سجلا أعلى خسائر في الأرواح كانا شهر آب/أغسطس ١٩٩٠ (٧٠٩ حالات وفاة) عندما اعتمد حزب المؤتمر الوطني الافريقي وحكومة جنوب افريقيا مذكرة بريتوريا، وفي أعقاب ٢ تموز/يوليه ١٩٩٢ (٦٠٥ حالات وفاة)، عندما أعلن تاريخ إجراء انتخابات الجمعية التأسيسية (انظر الجدول ١)[٣٣].

الجدول ١

موجز إحصائي عن العنف في الفترة من تموز/يوليه ١٩٩٠ إلى حزيران/يونيه ١٩٩٣

	تموز/يوليه ١٩٩٠- حزيران/ يونيه ١٩٩١	تموز/يوليه ١٩٩١- حزيران/ يونيه ١٩٩٢	تموز/يوليه ١٩٩٢- حزيران/ يونيه ١٩٩٣	المجموع	
الاحصاءات الوطنية:					
عدد الحوادث	٢ ١٦٦	٣ ٥٣٤	٤ ١٧٨	٩ ٨٧٨	٢٧٤/شهر
عدد الوفيات	٣ ١٩٠	٣ ٠٣٩	٣ ٠٩٦	٩ ٣٢٥	٢٥٩/شهر
عدد الاصابات	٦ ٨٥٥	٥ ٠٣٣	٥ ٠٨٥	١٦ ٩٧٣	٤٧١/شهر
المذابح الرئيسية	٣٤	١٥	١٢	٥١	١,٧/شهر
عدد الاعتقالات لأسباب سياسية	٨ ٢١١	٨ ٧٢٥	٩ ١٣٧	٢٦ ٠٧٣	٧٢٤/شهر
احصاءات الوفيات حسب المناطق:					
ناتال	١ ٠٠٤	١ ٠٠٤	١ ٦٤٥	٣ ٦٥٣	٣٩,٢٪؛ ١٠١/شهر
بريتوريا - ويتوترزراند - فرينفنغ	١ ٩٨٢	١ ٦٨٨	١ ٠٨٦	٤ ٧٥٦	٥١,٠٪؛ ١٣٢/شهر
مناطق أخرى	٢٠٤	٣٤٧	٣٦٥	٩١٦	٩,٨٪؛ ٢٥/شهر
سبب الوفيات:					
حوادث عامة	٢ ٩٠٢	٢ ٨٠٦	٢ ٨٧١	٨ ٥٨٠	٩٢,٠٪؛ ٢٢٨/شهر
قوات الأمن	٢٣٨	١١٤	١٦٦	٥١٨	٥,٦٪؛ ١٤/شهر
فرق القتل	٢٨	٩٦	٤٩	١٧٣	١,٨٪؛ ٥/شهر
الجناح اليميني	٢١	٢٣	١٠	٥٤	٠,٨٪؛ ١,٥/شهر
بعض الضحايا:					
ركاب القطارات	٦٧	٢٢٧	١٠٧	٤٠١	١١/شهر
ركاب الحافلات وسيارات التاكسي		١١٩	٨٤		
النساء		١٨٩	٢٥٣		
الأطفال		١٠٦	٥٨		
أفراد قوة الأمن		٦٨	٢٠٠		
المدنيون البيض			٣٤		

المصدر: لجنة حقوق الانسان في جنوب افريقيا، ملحق التقرير الخاص SR-13، ثلاث سنوات من عدم الاستقرار، موجز إحصائي، ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣.

٤٦ - وقد ارتكبت أسوأ المذابح في هجمات أو اعتداءات مسلحة على مدن وأحياء السود والمجتمعات الريفية والحضرية على يد فرق الأمن الأهلية وقتلة مجهولين، وفي بعض الأحيان زعم أنها وقعت على يد قوات أمن سرية. وزاد أيضا عدد الهجمات على ركاب القطارات وسيارات التاكسي. وزاد التنافس العنيف بين سكان النزل وسكان المدن، وبين القائمين بتشغيل خدمات النقل بسيارات التاكسي المتنافسين، فضلا عن أحداث العنف التي تقع أثناء المسيرات والتجمعات وجنازات ضحايا المواجهة السياسية.

٤٧ - وقل العنف السياسي داخل مجتمعات السود إلى حد ما في النصف الأول من السنة بحيث بلغ عدد حالات الوفاة ٣٨٧ ١ حالة. ولا يزال ينسب إلى ناتال أضخم عدد من الضحايا - ٧٧٤ حالة وفاة - بالمقارنة بـ ٤٤١ حالة وفاة أشارت الأنباء إلى أنها وقعت في منطقة بريتوريا - ويتووترز راند - فرينفينغ ٢٠٢ من حالات وفاة في جميع الأجزاء الأخرى من البلد في الأشهر الستة الأولى من عام ١٩٩٣. ومع ذلك فإن العنف الذي لم يسبق له مثيل الذي وقع في تموز/يوليه ١٩٩٣ في راند الشرقية، التي تعد منطقة فرعية من منطقة بريتوريا - ويتووترز راند - فيرينفينغ، رفع مجموع حالات الوفاة إلى ٦٠٥ في ذلك الشهر وحده من المتوسط الشهري البالغ ٢٣١ حالة وفاة (بالمقارنة بالمتوسط الشهري البالغ ٢٩٢ حالة وفاة خلال عام ١٩٩٢). واشارت الأنباء إلى وقوع نحو ٥٥٤ حالة وفاة في آب/أغسطس، وهو ثالث أعلى رقم يسجل في خسائر الأرواح في السنوات الثلاث الماضية. ووقع في المنطقتين معا ٩٠ في المائة من العنف السياسي في البلد. وبلغ متوسط معدل الوفيات اليومي ١٨ حالة، أي ما يجاوز ضعف المتوسط في الأعوام الثلاثة الماضية[٣٤].

٤٨ - وحدثت زيادة ملحوظة في الهجمات على المدنيين البيض، أسفرت عن مقتل ٣٤ شخصا في النصف الأول من السنة. وعلاوة على ذلك، قتل ١٢ مدنيا أبيض بالبنادق عندما كانوا يحضرون قداسا في كنيسة سانت جيمس في كنيلوورث بالقرب من كيب تاون في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٣. كما حدثت زيادة واضحة في عدد المراسلين الصحفيين الذين تعرضوا للهجوم أو للقتل. وقتل ١٣٠ شرطيا على الأقل في الأشهر السبعة الأولى من عام ١٩٩٣، بمتوسط ١٨ شرطيا في الشهر[٣٤].

٤٩ - وفي ٢٥ أيار/مايو ١٩٩٣ قامت شرطة جنوب افريقيا، في سلسلة غارات شنتها قبل الفجر، بإلقاء القبض على ٧٣ من أعضاء حزب مؤتمر الوحدويين الافريقيين من بينهم أعضاء في فريق التفاوض الموفد من قبل الحزب وصادرت ممتلكات مكتبه. وساد اعتقاد على نطاق واسع بأن الغارة التي وقعت في اليوم الذي كان من المقرر أن تجرى فيه مناقشة تحديد موعد الانتخابات من صنع أفراد من حكومة جنوب افريقيا يرغبون في تخريب المفاوضات. وفي أعقاب اجتماع عقد مع حزب مؤتمر الوحدويين الافريقيين وافقت الحكومة على الافراج عن قادة الحزب وعلى أن توجه اتهامات على الفور الى من يتعين عليهم الرد على دعاوى معينة. ووافقت الحكومة أيضا على أن تقدم تقارير بشأن المعتقلين الآخرين وأن تعيد

المواد والممتلكات المصادرة. وأعلن حزب مؤتمر الوحدويين الافريقيين بعد ذلك أنه لم تم إعادة جميع الممتلكات وأن بعض الممتلكات المعادة مصابة بتلف. وقرر الحزب أن يستمر في المحادثات المتعددة الأحزاب على الرغم مما اتسم به الحادث من طابع استفزازي. وفي ٢٦ أيار/مايو، صرح الرئيس دي كليرك في البرلمان بأن الغارة ليس وراءها بواعث سياسية[٣٥]. وفي ٢ آب/أغسطس ١٩٩٣ شنت شرطة جنوب افريقيا غارة ثانية على منازل أعضاء حزب مؤتمر الوحدويين الافريقيين في سويتو واعتقلت ٢٢ شخصا لصلتهم بأنشطة الجناح العسكري للمنظمة. وأفرج عنهم بعد استجوابهم ولكن ألقي القبض ثانية على اثنين لصلتهم بنشاط إجرامي مزعوم[٣٦].

٥٠ - وفي ١٠ نيسان/أبريل ١٩٩٣، اغتيل السيد كريس هاني الأمين العام للحزب الشيوعي لجنوب افريقيا. وقد أدين السيد جانوس جيكوب والوس وهو مهاجر بولندي وعضو في حركة المقاومة الافريكانية وفي الحزب المحافظ وعضو سابق في مجلس الرئيس، بقتله. وأدين السيد كلايف ديربي - لويس بالتآمر معه في ارتكاب الجريمة، وحكم عليهما بالاعدام[٣٧]. وتشير الأنباء إلى أن السيد والوس استخدم سلاحا كان جزءا من أسلحة سرقت من السلاح الجوي لجنوب افريقيا قبل ثلاث سنوات مضت على يد رجال في سلاح الطيران مناصرين لحركة المقاومة الافريكانية.

٥١ - وقد فاقم من الجو العام للتعصب والخوف قيام أفراد من حركة المقاومة الافريكانية في ٢٥ حزيران/يونيه بمهاجمة المفاوضين في المفاوضات المتعددة الأطراف الجارية في مركز التجارة العالمي في جوهانسبرغ والاعتداء عليهم. وقد أدى عدم اتخاذ الشرطة إجراء حاسما ضد أفراد حركة المقاومة الافريكانية المتورطين في الحادث إلى زيادة تقويض مصداقية شرطة جنوب افريقيا، وأبرز ضرورة وجود سيطرة مشتركة على الشرطة وقوات الأمن (انظر الفقرة ٦٧).

٥٢ - وفي آب/أغسطس ١٩٩٣ أشارت الأنباء إلى أن قوات دفاع جنوب افريقيا قامت بتوزيع أسلحة هجومية حديثة على المزارعين البيض عن طريق نظام "الكوماندوز". وكان نظام الكوماندوز قد نشأ في الأصل بوصفه ميلشيات محلية في جنوب افريقيا تحت الحكم الاستعماري الهولندي في القرن السابع عشر ويقال إنه يضم الآن ٠٠٠ ١٤٠ فرد. وبررت السلطات العسكرية تصرفها بأنه تدبير للدفاع عن النفس من جانب المزارعين البيض في أعقاب الهجمات التي وقعت على مزارع البيض ومنازلهم[٣٨].

٥٣ - وفي غارة شنت ليلة ٨ تشرين الأول/أكتوبر، قتل جنود جنوب افريقيا خمسة شبان بينما كانوا نائمين في منزل في أومتاتا في "وطن" الترانسكي. وأشارت الأنباء الى اثنين من الضحايا كانا يبلغان ١٢ عاما من العمر. وادعى بيان قوات الدفاع أن المنزل كان يستعمل كقاعدة لجيش التحرير الشعبي لآزانيا

(الجناح العسكري لحزب مؤتمر الوحدويين الافريقيين) وكان خاضعا للمراقبة لعدة أيام. واعترفت الشرطة أن اختبارات الطب الشرعي لم تتمكن من إقامة صلة بين الأسلحة التي تم العثور عليها في المنزل وأي جرائم[٣٩].

٥٤ - وأصدرت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب افريقيا، مع بعثتي المراقبين التابعتين لمنظمة الوحدة الافريقية والكومنولث، بيانا في ٩ تشرين الأول/أكتوبر في جوهانسبرغ يدين الغارة التي شنتها قوات الدفاع التابعة لجنوب افريقيا والتي أذن بها على أعلى مستويات الحكومة وأسفرت عن مقتل طفلين بريئين وشباب أبرياء. وأشار البيان إلى أن الغارة قد وقعت في اليوم السابق على اليوم الذي كان من المقرر أن تقوم فيه الجمعية العامة للأمم المتحدة برفع الجزاءات الاقتصادية المفروضة على جنوب افريقيا.

٥٥ - وعلى الرغم من أن العنف في جنوب افريقيا ما تزال جذوره ضاربة إلى حد بعيد في مخلفات نظام الفصل العنصري، فإن مراقبي حقوق الإنسان أشاروا إلى أن المتغيرات الأخرى التي تسهم الآن في إذكاء العنف تشمل أيضا القتال من أجل السيطرة السياسية، والكفاح للحصول على الموارد الاقتصادية الضئيلة، والأحقاد الإثنية والعنصرية، والعصابات الإجرامية المستغلة للاضطراب السياسي والقتلة المنتقمين لحسابات قديمة. ويبدو أن هذا النمط يشير إلى أن العنف المعزو إلى دوافع غير سياسية قد اتخذ أيضا بعدا خطيرا. ويظهر أن سهولة الحصول على الأسلحة النارية واستخدامها المتكرر في الحوادث ذات الدوافع السياسية باتت مثالا يحتذى لم يغفله اللصوص النزاعون إلى إطلاق النار، الذين صاروا الآن يستخدمون أسلحة شبيهة ويسهمون في تزايد الشعور بأن السلطات قد فقدت زمام السيطرة على الحالة[٤٠].

٥٦ - ويسود اعتقاد على نطاق واسع في جنوب افريقيا أن عقد اجتماع رفيع المستوى بين حزب المؤتمر الوطني الافريقي وحزب إنكاثا للحرية من شأنه المساعدة على حل الكثير من العنف السياسي وإيجاد الأسس التي تكون أكثر ملاءمة لإجراء أولى الانتخابات في جنوب افريقيا. وقد جرى اللقاء الذي طال انتظاره بين السيد مانديلا والزعيم بوثيليزي في ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٣ في جوهانسبرغ وترأسه الأسقف ديزموند توتو والمطران ستانلي موغوبا. وصدر عن الزعيمين بيان مشترك أعربا فيه عن تصميم منظمتيهما على السعي إلى إيجاد الوسائل والطرق الكفيلة بإنهاء العنف وتعزيز المصالحة الوطنية. واتفقا على عقد مسيرات سلمية مشتركة ودعيا إلى تقوية اتفاق السلم الوطني. ولكن الاجتماع لم يتوصل إلى اتفاق بينهما على تحديد موعد الانتخابات. وعلى أثر القرار المتخذ في ٢ تموز/يوليه في إطار التفاوض

المتعدد الأطراف بشأن إجراء الانتخابات في نيسان/ابريل ١٩٩٤، فإن مستوى العنف تصاعد على نحو ملحوظ[٤١].

٥٧ - وقد تركز النقاش السياسي حول سبل كبح العنف في الأشهر الأخيرة على إمكانية إنشاء قوة مشتركة أو موحدة محلية لحفظ السلم. فقد أدرجت عملية التفاوض المتعددة الأطراف في القرار الذي اتخذته في ٢٢ حزيران/يونيه بشأن الظروف التي ينبغي خلقها للقضاء على العنف اقتراحا يدعو إلى إنشاء قوة وطنية مستقلة لحفظ السلم يكون تكوينها متعدد الأطراف لتعمل في مرحلة الحملات الانتخابية وأثناء الانتخابات. ورغم أن الفكرة لاقت في ذلك الحين تأييدا من حيث المبدأ من قبل الحكومة وحزب المؤتمر الوطني الافريقي وحزب إنكاثا للحرية، إلا أن هؤلاء اختلفوا حول الكيفية التي ينبغي أن تنشأ بها هذه القوة. فالحكومة تتصورها قوة مساعدة للشرطة الحالية، تخضع في النهاية لسيطرة رئيس الدولة. وحزب المؤتمر الوطني الافريقي يصر على وجوب أن تكون القوة بالفعل متعددة الأطراف بطبيعتها وأن يجري تشكيلها على هذا النحو. وكان رأي حزب إنكاثا للحرية أنه ينبغي ألا تحل القوة محل سلطة القوات القائمة، مثل شرطة الزولو المؤلفة من ٠٠٠ ٨ شرطي[٤٢]، وأن تضم عددا متساويا من الأفراد من مختلف المجموعات الحزبية. وأدان حزب المحافظين فكرة إنشاء قوة حفظ السلم المتعددة الأطراف، وناشد الحكومة أن تفرض حالة الطوارئ بدلا من ذلك.

٥٨ - وكان هناك أيضا بعض الآراء التي تدعو إلى استقدام قوات دولية لحفظ السلم، ولكن الرأي الأكثر انتشارا في جنوب افريقيا في هذا الشأن هو، فيما يبدو الآن، أن طلب المساعدة من المنظمات الدولية، كالأمم المتحدة، ينبغي أن يقتصر على تدريب قوة حفظ السلم المحلية المتعددة الأطراف وقادتها.

٥٩ - وكانت هيئة من الخبراء، برئاسة تشارلز روف، النائب العام في الولايات المتحدة، قد قدمت بتاريخ ٤ آب/أغسطس تقريرا إلى "لجنة غولدستون" أوصت فيه بإنشاء قوات وطنية لحفظ السلم بقيادة مدنية متعددة الأطراف. ولكن اللجنة ساورها الشك في إمكانية تحقيق تأليف قوة موحدة، ومدربة لحفظ السلم تكون مهيأة في الوقت اللازم لإجراء الانتخابات في نيسان/ابريل ١٩٩٤[٤٣].

٦٠ - وفي التشريع الذي أقره البرلمان القائم بشأن إنشاء المجلس التنفيذي الانتقالي نص أيضا على إنشاء قوة وطنية لحفظ السلم تتألف من أفراد ينتمون إلى جميع القوات المسلحة وبأعداد متساوية إلى أقصى حد ممكن. وسيكون للقوة زي موحد خاص بها، وتتعلق مهامها بحفظ السلم والنظام العام. وستكون مسؤولة أمام اللجنة الفرعية للمجلس التنفيذي الانتقالي المعنية بالدفاع[٤٤].

٦١ - وجرت أيضا مناقشات بين حزب المؤتمر الوطني الافريقي وحزب مؤتمر الوحدويين الافريقيين حول توحيد جناحيهما العسكريين، إلا أن استعداد حزب المؤتمر الوطني الافريقي للعمل مع قوات الأمن القائمة بشروط معينة، من جهة، وتصميم حزب مؤتمر الوحدويين الافريقيين على عدم التخلي عن الكفاح المسلح من جهة أخرى، جعلا تحقيق الاتفاق أمرا عسيرا[٤٥].

٦٢ - وفي شهر آب/أغسطس ١٩٩٣، أكدت اللجنة التي عينها حزب المؤتمر الوطني الافريقي برئاسة السيد صموئيل موتسوانياني، الرئيس المتقاعد لجمعية التجار السود الذي تعاونه فيها الآنسة مارغريت بورنهام، القاضية السابقة في محكمة بوسطن البلدية (الولايات المتحدة) التي تقوم بتدريس العلوم السياسية في جامعة ماساتشوستس، والسيد دينيد م. زامشيا، المحامي من زمبابوي، الادعاءات المستمرة عن اشتراك بعض أعضاء حزب المؤتمر الوطني الافريقي في انتهاك حقوق المحتجزين لدى الحزب. وكشفت تحقيقات اللجنة أن ضباط الأمن التابعين لحزب المؤتمر الوطني الافريقي الذين يقومون بحراسة مخيمات السجون للمشتبه فيهم من الجواسيس والمتسللين في أنغولا وزامبيا عذبوا وقتلوا ١٦ محتجزا على الأقل منذ أواخر السبعينات وحتى عام ١٩٩١. وذكر تقرير اللجنة أن حوادث القتل والتعذيب لم تكن منتظمة بل كانت نتيجة انقطاع خطير في الاتصالات بين الجناحين السياسي والعسكري لحزب المؤتمر الوطني الافريقي. وأعطى التقرير أسماء عدة مسؤولين حاليين في حزب المؤتمر الوطني الافريقي وأوصى باتخاذ إجراءات تأديبية. ولاقت مبادرة حزب المؤتمر الوطني الافريقي ترحيبا على نطاق واسع بوصفها عملا من أعمال النقد الذاتي المتسمة بالصراحة. وقبل الحزب بالمسؤولية الجماعية واعتذر عما حدث، ولكنه رفض تأديب المتهمين، أو دفع التعويضات إلى الضحايا أو عائلاتهم. وأعلن الحزب أن هناك فرقا بين الانتهاكات التي جرت دفاعا عن الفصل العنصري والانتهاكات التي ارتكبت في معرض الكفاح ضد الفصل العنصري. وفي ١٠ أيلول/سبتمبر، دعا حزب المؤتمر الوطني الافريقي إلى إنشاء "لجنة الحقيقة" الوطنية للتحقيق في جميع انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبها جميع الأطراف منذ عام ١٩٤٨[٤٦].

هاء - اتفاق السلم الوطني

٦٣ - وقع اتفاق السلم الوطني في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩١. وكان من بين الموقعين أحزاب ومنظمات سياسية، ونقابات عمالية ومنظمات الخدمة المدنية. ويتيح الاتفاق، الذي يتضمن مرونة سلوك لقوات الأمن وللأحزاب والمنظمات السياسية على السواء، إمكانية وضع الآليات لتنفيذ وإنفاذ أحكامه، ويقترح تدابير محددة لتسهيل إعادة البناء الاجتماعي - الاقتصادي والتنمية في المناطق التي دمرها العنف. وبعض الأحزاب والمنظمات السياسية، ومن بينها حزب المحافظين وحكومات "أوطان" بوفوثاتسوانا والترانسكي وفيندا، وحزب مؤتمر الوحدويين الافريقيين، لم توقع على الاتفاق.

٦٤ - وكان من التطورات الهامة إنشاء عدة لجان إقليمية ومحلية جديدة للسلم في مسعى لإشراك أكبر عدد ممكن من الفاعلين لمعالجة العنف على المستوى الشعبي، ولبناء الثقة بين المجتمعات المحلية، وقوات الأمن، والأحزاب السياسية. والعوامل الاجتماعية - الاقتصادية من الأسباب المهمة للعنف في مجتمع جنوب افريقيا. ولكن، لم يتم توفير التمويل الكافي للجان الإقليمية والمحلية للسلم لتمكينها من الاضطلاع ببرامج التنمية على صعيد المجتمعات المحلية بالمستوى الكافي.

٦٥ - وقامت لجنة غولدستون، كجزء من تحقيقاتها التي تجريها حول دور قوات الأمن لمختلف الأحزاب في العنف السياسي الجاري، بالإغارة على إحدى وحدات المخابرات العسكرية التابعة لقوات دفاع جنوب افريقيا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ وضبطت ملفات تظهر قيامها بحملة تهدف إلى تشويه سمعة حزب المؤتمر الوطني الافريقي. وأدى تقرير اللجنة إلى وقف وتقاعد ٢٣ ضابطا من ذوي الرتب العالية في قوات دفاع جنوب افريقيا، من بينهم لواءان وأربعة عمداء، بسبب قيامهم بأنشطة غير مشروعة وإساءة التصرف في أداء مهامهم[٤٧].

٦٦ - وأوصت لجنة غولدستون، في تقريرها المؤقت الثالث الذي أصدرته في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، بمنع الفاعلين السياسيين الذين يهاجمون خصومهم السياسيين بالطرق التي يكون من شأنها انتهاك اتفاق السلم من التحدث في الاجتماعات العامة[٤٨]. وكررت توصيات محددة أيضا تتعلق بحمل السلاح في الأماكن العامة، وتسييج النزل، وبالسلوك وللأنظمة الموجهة للتجمعات السياسية والعامة. وفي عدة مناسبات انتقد القاضي غولدستون الحكومة، و الزعماء السياسيين وقوات الأمن لإخفاقهم في التصرف المناسب بناء على توصيات اللجنة.

٦٧ - وخلصت لجنة غولدستون، في تقريرها عن الغارة التي شنتها حركة المقاومة الأفريكانية على مركز التجارة العالمي في جوهانسبرغ في حزيران/يونيه ١٩٩٣ (انظر الفقرة ٥١)، إلى أن الشرطة كانت مذنبة بالإهمال في واجباتها لأنها لم تنظم قواتها بطريقة ظاهرة وقوية خلال الاعتداء، وذكرت أن احتلال المبنى "لم يكن على الإطلاق عفويا" وأن الشرطة كانت على علم بأن المواجهة مع حركة المقاومة الأفريكانية كانت "حتمية"[٤٩].

٦٨ - وقامت لجنة غولدستون أيضا باستقصاءات عن تهريب السلاح إلى داخل جنوب افريقيا، وأنشطة جيش التحرير الشعبي لأزانيا، وشرطة كوازولو، وكذلك في الادعاءات حول ضلوع المخابرات العسكرية في

إذكاء النزاع، والتحقيق في الاغتيالات السياسية والعنف الحاصل في "راند" الشرقية منذ شهر تموز/يوليه ١٩٩٣.

٦٩ - وفي مسعى لإيجاد مناخ ملائم لإجراء أول انتخابات ديمقراطية في البلد، فقد بدئت حملة سلم لفترة شهر كامل بالاحتفال بيوم السلم في ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ في جميع أنحاء البلد. وقد نظمت الحملة لجنة السلم الوطني بدعم من جميع الأحزاب السياسية الكبرى باستثناء جماعات الأجنحة اليمينية المتطرفة. وتوقفت حركة النقل كلها وكذلك الأعمال التجارية في البلدان الكبرى عند الظهيرة والتزم الناس الذين كانوا يضعون شرائط زرقاء وصفراء بدقيقة صمت كرمز احترام للذين ماتوا نتيجة للعنف السياسي. والتزمت محطات الإذاعة والتلفزيون بدقيقة صمت أيضا وقرعت أجراس الكنائس. واشترك الرئيس ف. و. دي كليرك، ورئيس حزب المؤتمر الوطني الافريقي نيلسون مانديلا، وزعيم حزب إنكاثا للتحرير منغوسوثو بوثيليزي في الاحتفال بيوم السلم بإلقاء الخطب في الألوف من الناس، حاثين إياهم على وضع حد للعنف.

٧٠ - ومما يذكر أن الأمين العام، استجابة منه للحالة الخطرة التي كانت سائدة في جنوب افريقيا في صيف عام ١٩٩٢ ووفقا لقرار مجلس الأمن ٧٧٢ (١٩٩٢)، قام بوزع بعثة مراقبين من الأمم المتحدة في جنوب افريقيا في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ لتعمل بتعاون وثيق مع الهياكل التي أنشئت بموجب اتفاق السلم الوطني، وتسعى إلى تعزيز ذلك الاتفاق عن طريق التشاور مع الأطراف، بما فيها أمانة السلم الوطني، واللجنة المعنية بمنع العنف والترويع، واللجان الوطنية والإقليمية والمحلية للسلم، التي أنشئت بموجب أحكام الاتفاق.

ثالثا - الحالة الاجتماعية - الاقتصادية في جنوب افريقيا

ألف - الأداء الاقتصادي

٧١ - هناك علامات تشير الى أن اقتصاد جنوب افريقيا قد بدأ يخرج من أطول فترة انتكاس عاناها خلال هذا القرن. وقد بدأ الانتكاس الحالي في آذار/مارس ١٩٨٩، وشهد الاقتصاد ثلاث سنوات متتالية من النمو السلبي. وقد نما الناتج المحلي الإجمالي بمعدل ١,٤ في المائة خلال الربع الأول من عام ١٩٩٣، وهو أول معدل نمو ايجابي منذ الربع الثالث من عام ١٩٩١، كما نما بمعدل ٥,١ في المائة في الربع الثاني من عام ١٩٩٣[٥٠]. وانخفض الناتج الزراعي بنسبة ٢٤ في المائة خلال عام ١٩٩٢، وذلك الى حد كبير بسبب الجفاف[٥١]. وبالرغم من أن القطاع الزراعي لا يسهم في الناتج المحلي الإجمالي إسهاما مباشرا إلا بنسبة

تبلغ نحو ٥ في المائة، فإن أكثر من ٦ ملايين شخص يعتمدون اعتمادا مباشرا عليه، وآثاره غير المباشرة على العمالة والناتج أكبر كثيرا مما يظهره نصيبه في الناتج المحلي الإجمالي.

٧٢ - وقد أثر الانتكاس تأثيرا حادا على العمالة، أدى الى تفاقم معدل النمو في العمالة المنخفض بالفعل على مدى السنوات الـ ١٥ الماضية. وقد قدر مصرف الاحتياطي لجنوب افريقيا أن ٠٠٠ ٢٨٨ من فرص العمل غير الزراعية قد فقد منذ عام ١٩٨٩، وهو عام بداية الانتكاس، الى نهاية عام ١٩٩٢[٥٢]. وقد انخفض اجمالي العمالة في التعدين بنسبة ٢٠ في المائة بين عام ١٩٨٧ وتشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، نتيجة لهبوط أسعار الذهب خلال تلك الفترة[٥٣].

٧٣ - كما تميز الانتكاس بحدوث انخفاض آخر في الاستثمارات بسبب انخفاض الطلب وعدم التيقن. وقد انخفضت الاستثمارات التي نقصت بمعدل ٥ نقاط مئوية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، بنحو ١٠ نقاط مئوية بين عامي ١٩٨١ و ١٩٨٧. وهبط إجمالي الاستثمارات الثابتة المحلية بنسبة ٤ في المائة في الربع الأول من عام ١٩٩٣، وهو الانخفاض الفصلي السابع عشر على التوالي. ووصل بالفعل عجز ميزانية ١٩٩٢/١٩٩٣، الذي كان معدله المتوقع في البداية ٤,٥ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي، الى ٨,٦ في المائة. وكانت العوائد أقل من المتوقع بسبب الانتكاس، والنفقات أعلى، وذلك بالدرجة الأولى بسبب الانفاق المتعلق بالإغاثة في حالات الجفاف[٥٤].

٧٤ - وقد انخفض معدل التضخم في جنوب افريقيا في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ الى أقل مستوى له منذ ١٤ سنة وهو الآن أقل من ١٠ في المائة. وما برح معدل التضخم الشهري من سنة الى أخرى في انخفاض بصورة تكاد تكون مستمرة من ذروته التي بلغت ١٦,٨ في المائة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١. وكانت العوامل الأساسية لذلك الهبوط هي انخفاض الطلب، وهبوط أسعار الأغذية، وانخفاض سعر الفائدة العقارية، وارتفاع أسعار الصرف، وهي العوامل التي حالت دون أن تؤدي زيادة الواردات من الحبوب، بسبب الجفاف، الى تغذية معدل التضخم. وفي أوائل عام ١٩٩٣، حدث ارتفاع طفيف في معدل التضخم، يرجع في جزء منه الى حدوث زيادة كبيرة غير متكررة في معدل ضريبة القيمة المضافة. واتجاه معدل التضخم إلى الانخفاض حدا بمصرف الاحتياطي الى خفض سعر الخصم في شباط/فبراير ١٩٩٣ الى ١٢ في المائة، وهو رابع خفض بنقطة مئوية واحدة منذ آذار/مارس ١٩٩٢، عندما كان المعدل ١٦ في المائة[٥٥].

٧٥ - وقد تردى الحساب الجاري لجنوب افريقيا في عام ١٩٩٢، وذلك الى حد كبير بسبب الجفاف. فقد انخفض الفائض في الحساب الجاري من ٦,٢ بليون راند (٢,٢ بليون دولار) في عام ١٩٩١ الى ٣,٩ بليون راند (١,٤ بليون دولار) في عام ١٩٩٢. وخلال الربع الأول من عام ١٩٩٣، حدث انخفاض آخر في فائض

الحساب الجاري الى ٠,٧ بليون راند، ولم يمكن عزوه الى الجفاف، ولكنه كان يعكس زيادة أسعار وحجم الصادرات غير الزراعية[٥٢].

٧٦ - وخلال عام ١٩٩٢، بلغ اجمالي التدفقات الرأسمالية الى الخارج ٦,٢ بليون راند (٢,٢ بليون دولار)، مقابل ٤,٨ بليون راند (١,٧ بليون دولار) في عام ١٩٩١. وسجل تدفق الى الخارج آخر قدره ٣,٧ بليون راند خلال الربع الأول من عام ١٩٩٣. وانخفض اجمالي الاحتياطيات الكلية من الذهب والعملات الأجنبية من ١٣,٢ بليون راند في آب/أغسطس ١٩٩٢ الى ٩,٥ بليون راند في آذار/مارس ١٩٩٣، مما عكس انخفاض الفائض في الحساب الجاري وتدفقات رؤوس الأموال الى الخارج[٥٢].

٧٧ - إلا أن سعر الذهب بدأ في الارتفاع في آذار/مارس ١٩٩٣. وقد كان متوسط سعر الذهب ٣٤٣ دولارا لكل أوقية ترويسية في عام ١٩٩٢، وهو أقل سعر له منذ عام ١٩٨٥، وظل ثابتا عند نحو ٣٣٠ دولارا للأوقية الترويسية بين كانون الثاني/يناير وآذار/مارس ١٩٩٣، ولكنه ارتفع بعد ذلك بين منتصف آذار/مارس وأوائل تموز/يوليه الى ٣٩٠ دولارا للأوقية الترويسية، وهو أعلى سعر مدفوع خلال سنتين ونصف سنة، بالرغم من حدوث انخفاض طفيف في حزيران/يونيه[٥٥]. وعلاوة على ذلك، وبعد عدة سنوات من حدوث تدفقات سلبية في الاستثمارات، أظهرت الأشهر القليلة الأخيرة من عام ١٩٩٢ والأشهر الأولى من عام ١٩٩٣ حدوث تدفق ايجابي لاستثمارات الحافظة[٥٦]. إلا أن استثمارات الحافظة متقلبة وبالتالي قد ينعكس بسهولة ذلك الاتجاه عندما تتغير الظروف.

٧٨ - وقد زادت الواردات السلعية بالقيمة الدولارية بنسبة ٤,٤ في المائة في عام ١٩٩٢. وانخفضت الصادرات السلعية انخفاضا هامشيا بالقيمة الدولارية، ولكنها ارتفعت بنسبة ٦,٣ في المائة بالراند، بالرغم من حدوث انخفاض في الصادرات الزراعية بسبب الجفاف[٥٧].

٧٩ - وتتوقع الميزانية الحالية المقدمة في آذار/مارس ١٩٩٣ حدوث انخفاض في العجز الى ٦,٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وتشمل التدابير الأخرى المدرجة في الميزانية رفع معدل ضريبة القيمة المضافة من ١٠ الى ١٤ في المائة، في حين اتسع نطاق البنود الغذائية الصفرية المعدل؛ وحدوث زيادات في بعض الرسوم الجمركية ورسوم الانتاج وفي الضريبة على الوقود؛ وتخفيض معدل الضريبة الهامشي على الشركات من ٤٨ الى ٤٠ في المائة؛ وفرض ضريبة بنسبة ١٥ في المائة على الأرباح لتشجيع استثمارها[٥٤].

٨٠ - ومن المقرر تخفيض الاعتمادات المخصصة لوزارة الدفاع بنسبة ٣,٨ في المائة. إلا أن اجمالي النفقات الدفاعية سينخفض بنسبة ١,٣ في المائة فقط، وما زالت حصة كبيرة من النفقات العسكرية سرية[٥٨].

٨١ - وما فتئت الميزانية تخصص زيادة متواضعة للنفقات الاجتماعية. وستتم زيادة النفقات الاجتماعية بنسبة ٨ في المائة وهي تشكل الآن نحو نصف اجمالي النفقات. ويتوقع زيادة الإنفاق على التعليم بنسبة ١٢ في المائة، والإنفاق على الإسكان والخدمات المتصلة به بنسبة ٢٨ في المائة. وقدمت أيضا مع الميزانية مقترحات تتعلق بنفقات تكميلية: ٦٠ مليون راند لمبادرات إيجاد فرص للعمل مقدمة من المحفل الاقتصادي الوطني، و ٢٠٠ مليون راند للإسكان (بالإضافة الى ٢٠٠ مليون راند)، و ١٥ مليون راند لتشجيع الأعمال التجارية الصغيرة (بالإضافة الى ٩٨ مليون راند)، و ٢٥ مليون راند للسياحة (بالإضافة الى ٨٥ مليون راند)، فضلا عن رفع المعاشات التقاعدية للسود الى نفس مستوى المعاشات التقاعدية للبيض[٥٤].

٨٢ - وفي آذار/مارس ١٩٩٣، قدم وزير المالية برنامجا طويل الأجل لإعادة التشكيل في تقرير بعنوان "إعادة تشكيل اقتصاد جنوب افريقيا: نهج نموذجي معياري" (A Normative Model Approach)[٥٩]. وسيناقش البرنامج على سبيل المثال في المحفل الاقتصادي الوطني، وهو المنبر الذي يسعى الى بناء توافق في الآراء بين الحكومة وأوساط رجال الأعمال والنقابات بشأن السياسات الاجتماعية - الاقتصادية. وتحدد الوثيقة جوانب الضعف في الاقتصاد وتورد توصيات لزيادة إمكانات نمو الاقتصاد. وأوصى التقرير باتخاذ التدابير التالية المتعلقة بالسياسات لتحسين إمكانات النمو: المحافظة على الانضباط النقدي والمالي، وكبح التضخم، وتخفيض الأعباء الضريبية وتغيير الهيكل الضريبي، والتحول الى القطاع الخاص، وزيادة المنافسة المحلية والتعرض للمنافسة الدولية، وتشجيع الصادرات، واتخاذ تدابير تستهدف اجتذاب رأس المال الأجنبي.

٨٣ - وينظر الى النمو باعتباره شرطا أساسيا لتحقيق الأهداف الأخرى، مثل تخفيف حدة الفقر، والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية للفئات المحرومة. ويدرك البرنامج أن النمو في حد ذاته لن يؤدي بصورة تلقائية الى تحسين مستويات المعيشة للفقراء وأنه سيلزم اتخاذ تدابير إضافية لمعالجة أوجه التباين القائمة في القطاعات الاجتماعية - الاقتصادية.

٨٤ - ووفقا لما ورد في التقرير، أظهر اقتصاد جنوب افريقيا زيادة مطردة في نسبة رأس المال الى اليد العاملة، وبصفة خاصة في الفترة بين عامي ١٩٦٠ و ١٩٨٥، وارتفاع نسبة رأس المال الى الناتج. ويؤكد التقرير أهمية عكس تلك الاتجاهات بغية تحسين إمكانات النمو وزيادة فرص العمل. وهو يوصي بإيلاء اهتمام خاص للقطاعات التي تتميز بارتفاع إمكانات إيجاد فرص عمل، مثل القطاع غير الرسمي والأعمال الصغيرة، وتقليل القيود المفروضة على إمكانية الوصول الى الفرص الاقتصادية.

٨٥ - ولتيسير إمكانية الدخول الى الأسواق، ولا سيما من جانب المشاركين في القطاع غير الرسمي، يدعو التقرير الى تقليل القيود التنظيمية العامة والخاصة، بما في ذلك الاحتكارات. ويتوخى النموذج اضطلاع الحكومة بدور نشط في توفير الإعانات والخدمات المالية والصحية والتعليمية والتدريبية،

والاستثمار في الهياكل الأساسية، ومشتريات القطاع العام من الأعمال التجارية الصغيرة النطاق، وعن طريق البدء في مشاريع عامة كثيفة العمالة، ولا سيما في المناطق المحرومة. وينبغي تنفيذ تلك التدابير على وجه الخصوص في المناطق وبين قطاعات السكان التي يرتفع فيها معدل البطالة.

الجدول ٢ - تحقيق وأهداف مؤشرات اقتصادية مختارة وفقا لبرنامج إعادة التشكيل الاقتصادي

الفترة	القيم المحققة ١٩٨٥ - ١٩٩١	القيم المستهدفة ١٩٩٢ - ٢٠٠٠
معامل "جيني"	٠,٦٠	
	(النسبة المئوية للتغير السنوي)	
نسبة رأس المال الى اليد العاملة	١,٤	-٠,٥
الانتاجية المتعددة العوامل	٠,٣	٠,٧٥
الأجور الحقيقية	-٠,١	٠,٦٥
الناتج المحلي الإجمالي	٠,٨	٣,٦
أسعار المستهلكين	١٥,٣(أ)	٥,٠(أ)
العمالة الرسمية	-٠,١	٢,٩
معامل جيني	-٠,٢	-٠,٧
	(كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي)	
التدفق الصافي لرأس المال	-٢,٩	٠,٧
اجمالي الاستثمارات الثابتة	١٧,٨(أ)	٢٤,١(أ)
الصادرات السلعية	١٩,١	٢٣,٥
النفقات الحكومية	٣٠,٢	٣٠,٢
	(كنسبة مئوية من مجموع القوة العاملة)	
العمالة في القطاع الرسمي	٥٦,٦(أ)	٦٠,٧(أ)

المصدر: حكومة جنوب افريقيا، إعادة تشكيل اقتصاد جنوب افريقيا: نهج نموذجي معياري، آذار/مارس ١٩٩٣.

(أ) نهاية الفترة.

٨٦ - ويلخص الجدول ٢ بعض الأهداف المحددة في التقرير ويقارن بينها وبين القيم المحققة للفترة من عام ١٩٨٥ الى عام ١٩٩١. وقد انتقدت بعض المنظمات البرنامج لأنه لا يعالج بصورة كافية ارتفاع معدل البطالة بين السود بصفة خاصة[٥٠]. فمعدل النمو المستهدف في العمالة الرسمية، مثلا، أعلى بـ ٠,١ نقطة مئوية فقط عن معدل النمو في مجموع القوة العاملة. ومن بين الانتقادات أن البرنامج يركز على زيادة الاستثمار عن طريق زيادة الادخار. وبرامج الانتعاش الواسعة النطاق في اقتصاد كاسد، التي لا تستهدف تشجيع النمو الاقتصادي المطرد وينتج عنها إعادة توزيع الدخل على نطاق واسع، والتي يكون لها بالتالي أثر سلبي على الادخار، ستؤدي حتما الى تقييد النمو. وذهب اقتصاديون آخرون الى أن إعادة التوزيع ستؤدي الى زيادة الطلب وبالتالي تشجيع الاستثمار. ومما سيحفز على الاستثمار توقعات تحقيق الأرباح، التي تثيرها زيادة الطلب، بالاضافة الى زيادة استقرار البيئة الاقتصادية والسياسية. ومن الناحية الأخرى، فإن توفر التمويل في حد ذاته لن يحفز على زيادة الاستثمار إذا كان الطلب وتوقعات تحقيق الأرباح منخفضة.

٨٧ - وفي أيار/مايو ١٩٩٣، أصدرت إدارة الجنوب الافريقي في البنك الدولي ورقة بعنوان "منظور اقتصادي بشأن جنوب افريقيا"[٥١]. وتصف الورقة العوامل التي أدت الى انخفاض الأداء الاقتصادي على مدى العقدين الماضيين، والانتكاس الحالي بصفة خاصة، وارتفاع معدل البطالة. وهي تعدد خمسة أسباب لبطء النمو في العمالة: أولا، الانخفاض في نمو الاستثمارات وارتفاع نسبة رأس المال الى الناتج؛ وثانيا، توجيه الاستثمارات نحو قطاعات، مثل القطاع العام، تتميز بارتفاع نسبة رأس المال الى الناتج ونسبة رأس المال الى اليد العاملة؛ وثالثا، ان اقتناء المهارات لم يكن بالدرجة الكافية، مما أدى الى تقليل العائد على الاستثمار؛ ورابعا، أن ناتج العمل من الأيدي العاملة غير الماهرة قد تدهور، بسبب طول مسافة الرحلة الى مكان العمل والاضرابات؛ وأخيرا، أن تكاليف العمل قد ارتفعت، مما شجع على تكثيف رأس المال. وتوصي الورقة باتخاذ أربعة تدابير لتحقيق أقصى قدر من النمو في العمالة وتقليل التباين في الدخل: زيادة الاستثمارات العامة في الهياكل الأساسية والخدمات العامة؛ وتحسين مستويات العمال نصف المهرة وغير المهرة؛ وإيجاد فرص عمل في الأعمال التجارية الصغيرة والزراعة؛ وإعادة توجيه الصناعة التحويلية نحو الصادرات التي ستنشط نمو الانتاجية. ويمكن أن يؤدي عقد ميثاق بين كبار أرباب الأعمال والنقابات، يوفر فيه أرباب الأعمال التدريب وتحد فيه النقابات من الاضرابات، الى تشجيع القطاع الخاص على المشاركة في تحسين المهارات خارج نطاق الاحتياجات الفورية للشركة.

باء - القضايا الاجتماعية - الاقتصادية

٨٨ - خلال الفترة المستعرضة، أحرز بعض التقدم في الجهود الرامية الى الاتفاق على التدابير التي من شأنها أن تعالج الاحتياجات الحرجة في القطاعات الاجتماعية - الاقتصادية. وقد قامت المنظمات غير الحكومية، ومنظمات العمال وأرباب الأعمال، وجماعات الطلاب والمعلمين، وحركات التحرير، والادارات الحكومية، بدور هام في تنظيم محافل سعت الى معالجة هذه القضايا الحرجة. وقد أنشئت المحافل التالية: المحفل الاقتصادي الوطني، ومحفل الإسكان الوطني، والمحفل الوطني لإدخال الكهرباء، ومحفل التفاوض لأجهزة الحكم المحلي، والمحفل الاستشاري الوطني المعني بالجفاف، والمحفل الوطني للتعليم والتدريب[٦٢]. وقد انشئت هذه المحافل كوسيلة للتصدي بصورة فورية للمشاكل الاجتماعية - الاقتصادية الملحة التي لم يعد بالإمكان أن تنتظر نتيجة المفاوضات السياسية الوطنية، وللتصدي كذلك لعلمية إعادة التشكيل من جانب واحد التي تقوم بها حكومة جنوب افريقيا وإعداد توصيات يمكن إدراجها في الهياكل المؤسسية التي يجري الاتفاق عليها في المفاوضات المتعددة الأطراف.

الاسكان

٨٩ - ويعكف حاليا المحفل الوطني للإسكان، وهو واحد من أكثر المحافل تمثيلا التي عقدت حتى الآن، على مناقشة مشروع وثيقة عن سياسات الإسكان ترمي الى تقديم توجيهات عملية بشأن تطوير الإسكان، بما في ذلك التفاوض بشأن التحكم بصورة مشتركة في مبلغ ٣٢٦ مليون راند كانت الحكومة قد جنبتها للنهوض بالنُزل. وتشمل المشاريع الأخرى التي سيشرف عليها هذا المحفل الإسكان في الأحياء الفقيرة والمستوطنات غير الرسمية وحيازة الأراضي. ووفرت وزراة الإسكان الوطني مبلغ ٢٠٠ مليون راند للمحفل الوطني للإسكان[٦٣].

٩٠ - ومازال هناك ما يقرب من ١,٥ مليون أسرة بدون مأوى، رغم القيام حاليا بتشييد مساكن منخفضة التكلفة. ومنذ عام ١٩٩٠، تدهورت بالفعل أحوال الإسكان بالنسبة للسود. وزاد عدد قاطني المستوطنات العشوائية في منطقة جوهانسبرغ أربعة أضعاف ليصل الى نحو ٠٠٠ ٤٠٠ نسمة. ووفقا لما ذكره المتخصصون في مجال الإسكان، سيتعين بحلول عام ٢٠٠٠ أن تستوعب منطقة جوهانسبرغ وحدها ٣ ملايين شخص من المقيمين السود[٦٤]. وترمي شركة الاستئمان الإنمائي المستقلة، وهي مجموعة رائدة في مجال التنمية المجتمعية، الى توفير ٠٠٠ ١١٠ موقع سكني قبل نهاية السنة للأسر التي تعيش بدون مأوى، وذلك عن طريق خطتها لتقديم إعانات رأسمالية[٦٥].

الكهرباء/الجفاف

٩١ - سيقوم المحفل الوطني للكهرباء بوضع وتنفيذ برنامج يؤدي الى حصول السكان عموما وبأسرع ما يمكن على كهرباء بأسعار معقولة. وتسعى هذه الخطة الى زيادة توفير الكهرباء، من ٢,٤ مليون مستهلك حاليا الى ٣٠ مليون شخص مازالوا يعيشون في منازل بدون كهرباء. ووفقا للدراسة الاستقصائية عن الأسعار العالمية للكهرباء التي وضعتها الدائرة الوطنية للمرافق العامة، لاتزال جنوب افريقيا واحدة من أرخص الموردين للكهرباء في العالم، حيث يبلغ سعر الكيلوواط ساعة ١٢,٤ سنت[٦٦]. ومع ذلك لا يتجاوز عدد الذين لديهم كهرباء في منازلهم نسبة تتراوح بين ١٥ و ٢٠ في المائة من الأفارقة السود في جنوب افريقيا. ومن المتوقع أن تؤدي كهربة المدن الصغيرة الى الحد من تلوث الهواء بنسبة ٧٥ في المائة[٦٧].

العمالة

٩٢ - وفقا لما ذكره مصرف "ستاندارد" في جنوب افريقيا كان هناك ٩٨٢ ١ نقابة مسجلة في جنوب افريقيا في بداية عام ١٩٩٠، بلغ مجموع أعضائها نحو ٢,٤ مليون شخص. وفي عام ١٩٩١، كان هناك ستة اتحادات هي: مؤتمر نقابات عمال جنوب افريقيا والمجلس الوطني للنقابات العمالية والمجلس الوطني لنقابات العمال واتحاد نقابات العمال المستقلة واتحاد رابطات الموظفين الذين يتقاضون مرتبات ونقابة العمال المتحدين في جنوب افريقيا واتحاد العمل في جنوب افريقيا. وكان مؤتمر نقابات عمال جنوب افريقيا، الذي أنشئ في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥، مشاركا في المسائل السياسية طوال وجوده[٦٨].

٩٣ - وفي أعقاب الإضراب الذي وقع في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١، عندما ظل ٣,٥ مليون عامل بعيدا عن أعمالهم، والمطالب المقدمة من مؤتمر نقابات عمال جنوب افريقيا بالاشتراك مع المنظمات الأخرى لنقابات العمال، تم تأسيس محفل وطني اقتصادي في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢. وسعى هذا المحفل الى تأمين التوصل الى اتفاق بين الحكومة والقطاع الخاص والعمال بشأن إعادة هيكلة الاقتصاد. وفي تموز/يوليه ١٩٩٣، تم إبرام العديد من الاتفاقات فيما يتعلق بممارسات العمل: وضع خطة وطنية لإيجاد فرص عمل موجهة نحو توفير الهياكل الأساسية، وإنشاء برنامج إنمائي لمشاريع الأعمال الصغيرة وتقديم المساعدة الى أصحاب المشاريع لاسيما في مناطق جغرافية معينة، وذلك في إطار توجيهات المحفل. وسلم أعضاء المحفل بقيمة المساومة على مستوى الصناعات ووافقوا على عدم معارضة إنشاء ترتيبات مركزية للمساومة. وفيما يتعلق بمسألة تأمين الأعمال، وافق الأطراف على الكشف بالكامل عن المعلومات واختيار معايير للإجراءات التقشفية المقترحة فضلا عن خطة عادلة لتعويض العمال المسرحين (انظر الفقرات ١٣٢-١٣٨)[٦٩].

٩٤ - وبعد أكثر من ثلاث سنوات من المساومة بمشاركة دوائر الوساطة المستقلة في جنوب افريقيا، تم التوصل الى اتفاق بين مؤتمر نقابات عمال جنوب افريقيا والاتحاد الزراعي في جنوب افريقيا بشأن مشروع قانون ينص على مد نطاق قانون علاقات العمل ليشمل العمال الزراعيين. ومن المتوقع أن تجري مناقشة التشريع الجديد المعنون "قانون العمل الزراعي لعام ١٩٩٣" في برلمان جنوب افريقيا في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣. وبموجب هذا الاتفاق، ستقوم لجنة مشتركة تضم الاتحاد الزراعي في جنوب افريقيا ومؤتمر نقابات عمال جنوب افريقيا ووزارة القوى العاملة واللجنة الوطنية للقوى العاملة بتقصي المشاكل في القطاع الزراعي وتيسير تنفيذ الاتفاق. ويقترح مشروع القانون أيضا أن يمتد نطاق الشروط الأساسية لقانون العمالة ليشمل العمال الزراعيين[٧٠]. وسيحق بموجب ذلك لآلاف من العمال الزراعيين المستخدمين من قبل أكثر من ٠٠٠ ٦٠ من أصحاب المزارع الخاصة أن يحددوا قانونا، لأول مرة، ساعات العمل والحق في القيام بإضراب وأجر العمل عن أيام الأحد والاجازات المرضية والعطلات[٧١].

البطالة

٩٥ - لايزال ارتفاع معدل البطالة يمثل أحد التحديات الرئيسية التي تواجه جنوب افريقيا. وبرغم انخفاض حدة الجفاف والتوقعات المتعلقة بتباطؤ معدل الانخفاض الاقتصادي العام، تتوقع أوساط الأعمال أن تزيد البطالة بنحو ٠٠٠ ٩٠٠ شخص خلال السنتين القادمتين[٧٢]. ووفقا لتقرير لمصرف الاحتياطي في جنوب افريقيا صادر في آب/أغسطس ١٩٩٣، فإن ٤٦ في المائة من قوة العمالة إما تعاني من البطالة أو تشارك في أعمال القطاع غير الرسمي[٧٣]. وعلى الرغم من نمو هذا القطاع بسرعة، مما يعني أن نحو نصف غير المستخدمين رسميا قد وجدوا بعض المصادر الأخرى للدخل، مثلا كتجار متجولين أو عمال موسميين، فإن النصف الآخر الذي يبلغ نحو ٣ ملايين عامل مازال بدون عمل أيا كان[٧٤]. وقد أعلن المحفل الاقتصادي الوطني، الذي بدأ حملة لتحديد وتمويل مشاريع مستمرة لتوفير فرص العمل، أنه حصل على ٦٠ مليون راند خصصت في الميزانية الوطنية للسنة الحالية لإيجاد فرص عمل بحيث يمكن القيام بمشاريع لإيجاد فرص عمل على مستوى المناطق المحلية. وكانت الاستمرارية والمشاركة المجتمعية وقدرة المشاريع على توفير فرص العمل من بين المبادئ التوجيهية التي تؤثر على القرارات المتعلقة بطلبات التمويل. وسيعمل مصرف التنمية للجنوب الافريقي كأمانة عامة لهذا البرنامج[٧٥].

الفقر/المسائل الصحية

٩٦ - حسب معلومات منظمة الإغاثة "عملية الجوع"، يعيش ٩٠ في المائة من السكان السود في جنوب افريقيا تحت حد الكفاف. وتتدهور الحالة تدهورا جسيما. وفي منطقة ناتال/كوازلو، ذُكر أن آلاف البيض في جنوب افريقيا قد انضموا الى صفوف العاطلين والفقراء[٧٦].

٩٧ - وتشير الإحصاءات المتعلقة بوفيات الرضع الى أن ٤ من كل ١٠ أطفال في جنوب افريقيا يموتون قبل بلوغ سن الخامسة. ومن المقدر أن أكثر من ٩٠ في المائة من الأسباب المعروفة لوفيات الرضع ترجع الى الأمراض ومن بينها مرض السل والأمراض المعوية. وذكر أيضا أن نقص التحصين وسوء الأحوال المعيشية وسوء التغذية تعد أيضا من الأسباب الرئيسية لوفيات الأطفال[٧٧]. ووفقا لمركز دراسات السياسيات الصحية في جامعة ويتووترز راند، فإن معدل وفيات الرضع في المجتمعات الريفية التي يعيش فيها السود والملونون أعلى بمقدار ٢,٦ مرة على الأقل عن نظيره في المجتمعات الحضرية[٧٨]. ووفقا لتقرير البنك الدولي، فإنه على الرغم من إنفاق ٢٢ مليون راند على الرعاية الصحية، أنفق نصفها على الرعاية الصحية الخاصة، فإن ذلك لم يحقق مستوى الرعاية الصحية التي يمكن أن يتوقعها الشخص العادي[٧٩].

٩٨ - وبدأ مرض متلازمة نقص المناعة البشرية المكتسب (الايدز) في بلوغ نسب وبائية في جنوب افريقيا. وذكرت شركة متروبوليتان للتأمين على الحياة أنه بنهاية هذه الحقبة، سيحمل ٣ ملايين شخص، أي أكثر من ١٠ في المائة من السكان البالغين، فيروس نقص المناعة البشرية وأن ١٦٠ ألف شخص سيصابون بمرض الايدز[٨٠]. وتمثل المستشفيات الإقليمية والوطنية حتى الآن مؤسسات القطاع العام المتاحة لمعالجة ورعاية الأشخاص المصابين بمرض الإيدز أو الذين يحملون فيروس نقص المناعة البشرية. وحسب معلومات الاتحاد المعني بالايدز، وهو هيئة وطنية تعمل من أجل الوقاية من مرض الايدز والقيام بأعمال البحث المتعلقة بهذا المرض، فإن الميزانية المعروفة المخصصة لهذا الغرض والتي تبلغ ١٥ مليون راند، لن تخصص سوى أقل من ١٠٠ راند لكل شخص مصاب بمرض الايدز في الفترة ١٩٩٣-١٩٩٤[٨١].

٩٩ - ويظل تقديم الرعاية الصحية في جنوب افريقيا غير منصف وعديم الكفاءة. وتواجه المرافق الصحية أعدادا كبيرة من المرضى الذين لا يستطيعون أن يدفعوا مالا. ومازالت الدولة تمارس التمييز العنصري في الإنفاق على الرعاية الصحية حسب الفرد. إذ يحق للبيض أكثر من ضعف المبلغ المخصص للسود. واقترح مركز ويتو وترز راند للسياسة الصحية إنشاء صندوق للتأمين الصحي الوطني. ويجري بموجب هذا المشروع توجيه اشتراكات التأمين وإيرادات الضرائب العامة من أجل تمويل الرعاية الصحية الفعالة التكاليف لجميع أهالي جنوب افريقيا. وهناك مؤسسة أخرى حديثة الإنشاء، هي الصندوق الاستئماني للنظام الصحي، ترمي الى دعم البحث والتخطيط لاستحداث خدمة صحية شاملة لجنوب افريقيا[٨٢].

التعليم

١٠٠ - لم يحدث تحسن كبير في التعليم خلال عام ١٩٩٢ على الرغم من حدوث قدر أقل من حالات التعطيل للدراسة خلال السنة. وكان متوسط معدل النجاح، على مستوى البلد، ٤٣,٨ في المائة للطلاب السود

(وهو يمثل تحسنا طفيفا عن المعدل السابق البالغ ٣٩,٢ في المائة) بالمقارنة بنسبة ٩٦ في المائة للبيض. وكان معدل النجاح أكثر انخفاضا في بلدة سويتو، التي عانت من كثير من الاحتجاجات المدرسية وارتفاع مستوى العنف. وعلاوة على ذلك، لم يحصل سوى ١٠ في المائة من الطلاب السود الذين دخلوا الامتحان على درجات مرتفعة بما فيه الكفاية تؤهلهم للنظر في قبولهم بالجامعة[٨٣]. وبصفة عامة، لم يلب النظام التعليمي حاجة البلد الى توافر قوة عاملة ماهرة بما فيه الكفاية وكان يسهم في مستويات البطالة والإحباط والعنف.

١٠١ - وفي ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، أعلن وزير التعليم الوطني، السيد بييت ماريه، استراتيجية تجديد التعليم، التي كانت تشكل وجهة نظر الحكومة في تجديد التعليم وإعادة تنظيمه. ومن أبرز النقاط في التقرير تحقيق التعليم الإلزامي لمدة تسع سنوات على الأقل، والمساواة في الإنفاق حسب الفرد لجميع الفئات العنصرية، وإنشاء إدارة واحدة تشرف على كل التعليم في البلد، والتسليم بالتنوع باعتباره واقعا، وقيام نظام جديد لتعزيز الوحدة الوطنية[٨٤]. وفي حين وجد رجال التعليم ما يدعو الى التفاؤل في التحول الى نظام تعليمي موحد غير تمييزي، فقد كان هناك قدر كبير من القلق لأن التقرير وضع دون التشاور مع الأطراف المعنية. وبناء على ما ذكرته منظمات غير حكومية ومؤسسات تعليمية، فإن الاستراتيجية لا تتيح سبلا للمعالجة في بعض المجالات الحاسمة من قبيل احتياجات الطلاب المحرومين، والتعليم الأساسي للكبار، والمرافق السابقة على المدرسة والممولة من الدولة، التي ذكر التقرير أن إقامتها متعذرة بسبب العدد الكبير من التلاميذ المعنيين، كما إنها وضعت قيدا على عدد الطلاب الذين يقبلون في الجامعة والمعاهد التقنية.

١٠٢ - واتسم النصف الأول من عام ١٩٩٣ بتعطيل واسع النطاق للدراسة حيث اضطر لجوء المدرسين والتلاميذ الى الإضراب الجماعي وأساليب المواجهة لإبراز المظالم التي يعانون منها. وضاعت بالفعل نسبة تقرب من ٤٠ في المائة من وقت التعليم حتى منتصف السنة بسبب عمليات الاحتجاج والمقاطعة والمسيرات واستمرار تعطيل الفصول الدراسية[٨٥]. وفي أيار/مايو، بدأت لجنة التنسيق للتعليم الوطني ومؤتمر طلاب جنوب افريقيا مقاطعة من الطلاب السود احتجاجا على رسم الامتحانات النهائية للقبول في الجامعة البالغ ٤٨ راندا الذي فرضته وزارة التعليم على الطلاب. وأيدت منظمات طلابية أخرى، مثل منظمة الطلاب الوحدويين الافريقيين وحركة آزانيا للطلاب سياسة عدم مقاطعة الفصول الدراسية[٨٦]. وفي خلال الشهر نفسه، أضرب المدرسون التابعون للاتحاد الديمقراطي لمعلمي جنوب افريقيا بسبب مطالب تتعلق بزيادة المرتبات وإعادة المعلمين الذين استغنت عنهم وزارة التعليم والتدريب الى وظائفهم[٨٥]. وفي أعقاب اجتماع بين الرئيس دي كليرك والسيد مانديلا، وافقت الحكومة على تأليف محفل تفاوضي للتعليم، ووقف رسوم امتحانات القبول للجامعة، وبدء مفاوضات حول مسألة مرتبات المعلمين[٨٧].

١٠٣ - وبعد شهور من حملة نشطة شنتها لجنة التعليم الوطني، المؤلفة من منظمات مجتمعية، ونقابات عمالية، وهيئات طلابية ومهنية، وأحزاب سياسية، استهل المحفل الوطني للتعليم والتدريب في آب/أغسطس ١٩٩٣. وشملت المحادثات الثلاثية التي أفضت الى تشكيل المحفل حكومة جنوب افريقيا وقطاع الأعمال. وحصل المحفل على وعد من الحكومة بأن يحال اليه كل ما يتعلق بإعادة التنظيم في مسائل التعليم. ورغم أن المحفل سيكون مسؤولا عن إنشاء نظام تعليمي موحد غير عنصري، فقد كانت أكثر المسائل التي واجهته إلحاحا هي إضراب اقترحه المعلمون الملونون، وامتحانات القبول للجامعة للسود، وتعطل الدراسة. ودعا الاتحاد الديمقراطي لمعلمي جنوب افريقيا، الذي يضم ٦٠ ٠٠٠ عضو، الى إضراب لأجل غير مسمى في آب/أغسطس لوضع حد لعمليات الاستغناء وإعادة فتح باب المفاوضات حول الأجور. وكان من المقرر أن يفقد ٢٠٠ ٣ معلم وظائفهم حتى تموز/يوليه، على الرغم من التدني المروع لنسب المدرسين الى التلاميذ. وقد أنشأ المحفل لجنة لمعالجة الأزمة للتوسط في النزاع[٨٩].

الأرض

١٠٤ - تم تشريد ما مجموعه حوالي ٣,٥ مليون نسمة بسبب عمليات الترحيل القسري والطرد في ظل نظام الفصل العنصري. وعقب اعتماد قانون إلغاء التدابير المتعلقة بالأرض القائمة على أساس العنصرية في حزيران/يونيه ١٩٩١، الذي ألغى قانون مناطق الجماعات، وقانون أراضي السود، وقانون الصندوق الاستئماني للتنمية والأراضي، وقانون تنمية المجتمعات المحلية السوداء، أصبح بوسع أهالي جنوب افريقيا السود أن يشتروا أو أن يشغلوا ملكيات بصفة قانونية في أي مكان من البلد. وأنشئت اللجنة الاستشارية المعنية بتخصيص الأراضي لمعالجة مهمة رد الأرض للمجتمعات المحلية والأهالي الذين نزعت ملكيتهم، لتكون بمثابة هيئة استشارية مختصة بدعاوى ملكية الأرض. ولكن مبادرات توزيع الأراضي أثارت حشدا من المشاكل، مثل ماهية الأراضي التي يتعين توزيعها، والمقاومة من المزارعين البيض الذين بنوا مزارع كبيرة على الملكيات، فضلا عن إصرار المرحلين على أن يعودوا الى ذات المواقع التي ضمت مقابر أسلافهم بالضبط[٩٠].

الهجرة

١٠٥ - تجاوزت الهجرة الى جنوب افريقيا النزوح منها منذ إرساء نظام الفصل العنصري قبل أربعة عقود، إلا خلال سنوات قليلة من أشد السنوات اضطرابا. وكانت الأرقام الرسمية لعام ١٩٩٢ هي ٦٨٨ ٨ مهاجرا مقابل ٢٨٩ ٤ نازحا. على أن هذه الإحصاءات تغفل ما يعتبره كثير من الخبراء تدفقا كبيرا غير رسمي في كلا الاتجاهين. وكان معظم المهاجرين من بقية أجزاء افريقيا، وأوروبا الشرقية، ومقاطعة تايوان التابعة للصين، والصين، والهند، وباكستان، وبلدان أخرى. وطبقا لتقديرات شرطة جنوب افريقيا، هناك أكثر من مليون مهاجر غير قانوني يعيشون في جنوب افريقيا، مما يسفر عن زيادة البطالة، والافتقار الى المسكن،

والجريمة، ويقال إن معظم المهاجرين غير القانونيين وافدون من موزامبيق وزمبابوي وليسوتو ويعيشون في مستقطنات عشوائية وفي مستوطنات غير رسمية[٩١]. ومن المتوقع أن يزيد خلال العام المقبل أو العامين المقبلين تدفق العاملين الأجانب، حين تسعى حكومة جديدة الى توفير مزيد من الأطباء والمدرسين لخدمة المناطق التي عانت من الإهمال من قبل[٩٢]. وبينت الإحصاءات الرسمية ارتفاعا بنسبة ٩ في المائة في نزوح المهنيين خلال الأشهر التسعة الأولى من ١٩٩٢. ولكن إحصاءات النزوح تعتبر عديمة المعنى، لأن من المعتقد أن معظم النازحين يغادرون في "عطلات"، ثم لا يرجعون. وقدرت جماعة باحثة، هي مجلس بحوث العلوم الإنسانية، أن ربع مليون من سكان جنوب افريقيا البيض، من مجموع عدد هؤلاء السكان البالغ ٥,٥ مليون نسمة، ينظرون في أمر النزوح[٩٣].

البيئة

١٠٦ - أشارت إدارة شؤون البيئة في تقريرها المؤرخ آذار/مارس ١٩٩٢ المقدم الى مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الى أن سياسات الحكومة في ظل نظام الفصل العنصري أدت الى تفاقم التدهور البيئي. ولم تفض سياسة نقل أعداد كبيرة من السكان الى "الأوطان" الى التنمية الاقتصادية بل الى تفاقم الفقر وأسفرت عن إفراط في استغلال الأرض الزراعية وعن دمار بيئي لا سبيل الى إحصائه. وذكر حزب المؤتمر الوطني الافريقي أن الصلات بين التدهور البيئي والأزمة الاجتماعية - الاقتصادية في جنوب افريقيا تناظر الأنماط العالمية. وذكر حزب مؤتمر الوحدويين أن سياسته البيئية ستعتمد نهجا شاملا، بحيث التزم بالمحافظة على الأنظمة الإيكولوجية، والتنوع الإحيائي، وقبل مفهوم التنمية المستدامة، أي الاستخدام الرشيد غير المهلك للموارد، على أساس أن أحد الشروط الأساسية للاستدامة إنهاء أوجه التفاوت في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية[٩٤]. وبناء على تقرير من منظمة الوشاح الأسود، فقد أدى عدم المساواة في النظام الزراعي الى تكدس سكاني، وإفراط في الرعي، واستخدام غير ملائم للأرض في "الأوطان"، مما أسفر بدوره عن تآكل خطير للتربة في سيسكي وكوازولو وترانسكي. وفي ١٩٩٢، كانت هناك ٤٠٠ مجموعة بيئية في جنوب افريقيا، يسيطر البيض على عضويتها جميعا. ومن رأي خبراء البيئة أن عوامل من قبيل أثر الاستعمار، ونزع ملكيات السكان الأصليين، والتشريعات التمييزية فيما يتعلق بالأرض، وفرض الفصل العنصري، قد شوهت التصورات والمواقف في مجال البيئة وعزلت أهالي جنوب افريقيا السود عن قضايا البيئة. وبناء على قول السيد ماغنوس مالان، وزير شؤون المياه والغابات، سيلزم قرابة ٥١ مليون راند على مدى العقود الثلاثة المقبلة لمكافحة التلوث الناتج عن مناجم الفحم المهجورة. وأبرز تقرير أعده مجلس الرئيس الصلة بين معدل ارتفاع السكان وتدابير المحافظة على البيئة[٩٥].

١٠٧ - ويناقش المتفاوضون من الأحزاب المتعددة في الوقت الراهن سلطة الحكومات الإقليمية على قطاعات من قبيل الصحة والتعليم والإسكان والحكم المحلي.

رابعا - العلاقات الخارجية لجنوب افريقيا

١٠٨ - طالب نيلسون مانديلا رئيس حزب المؤتمر الوطني الافريقي ، عندما تحدث أمام الأمم المتحدة في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، برفع جميع الجزاءات الاقتصادية والدبلوماسية المفروضة على جنوب افريقيا (انظر الفقرات ٣٩ و ١٢٢ و ١٩١). وعلى إثر ندائه، اتخذت الجمعية العامة في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، القرار ١/٤٨، الذي رفعت بمقتضاه على الفور جميع الجزاءات الاقتصادية المفروضة على جنوب افريقيا وقررت أيضا رفع الحظر على النفط ابتداء من التاريخ الذي يبدأ فيه المجلس التنفيذي الانتقالي القيام بأعماله. بيد أن الحظر الذي فرضه مجلس الأمن على الأسلحة لا يزال ساري المفعول. وفور إعلان السيد مانديلا، اتخذت بلدان الكمنولث فضلا عن فرادى البلدان خطوات نحو رفع الجزاءات الاقتصادية (انظر الفقرة ٤١).

١٠٩ - وكان عدد من البلدان والمنظمات الحكومية الدولية قد اتخذ خطوات نحو تطبيع العلاقات الدبلوماسية والتجارية والمالية مع جنوب افريقيا، قبل أن تتخذ الجمعية العامة القرار ١/٤٨ المؤرخ ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، الذي يطالب برفع الجزاءات الاقتصادية.

ألف - العلاقات الدبلوماسية

١١٠ - خلال الفترة المستعرضة، واصلت حكومة جنوب افريقيا بذل جهودها الرامية الى تطبيع العلاقات الدبلوماسية مع المجتمع الدولي. وتتضمن تلك الجهود مبادرات لتوسيع العلاقات الاقتصادية مع بلدان أخرى وتجديد أو إعادة تنشيط عضويتها في الهيئات الدولية المتعددة الأطراف. ولقد زاد عدد البلدان التي رفعت الجزاءات و/أو أنشأت علاقات قنصلية، أو دبلوماسية، أو تجارية مع جنوب افريقيا بصورة مطردة خلال العام.

١١١ - ووفقا لما أعلنته وزارة خارجية جنوب افريقيا، فهي تزمع أن تنشئ بعثات لها في ٢٧ بلدا خلال الفترة ١٩٩٣-١٩٩٤. ويتضمن ذلك إنشاء تسع بعثات في الشرق الأوسط، وست في الشرق الأدنى، وسبع في افريقيا. ويوضح تقرير الادارة أن الحكومة تولي أولوية لإقامة علاقات اقتصادية مع بلدان افريقية، لا سيما بلدان الجنوب الافريقي. وأفادت الحكومة أيضا بأنها حريصة على توطيد موقف جنوب افريقيا في الشرق الأدنى. ولقد افتتحت مؤخرا بعثات في تايلند، وجمهورية كوريا، وسنغافورة، وأنشئت "قنوات حوار" مع الصين وماليزيا واندونيسيا والفلبين. والمجال الثالث الذي توليه الحكومة اهتماما خاصا هو عضوية جنوب افريقيا ودورها في وكالات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والمنظمات المتعددة الأطراف[٩٦].

١١٢ - وتوضح التقارير المتوفرة قبل المطالبة برفع الجزاءات أن عددا من البلدان قد أقام علاقات دبلوماسية مع جنوب افريقيا، وهي بالتحديد، البانيا، وجمهورية افريقيا الوسطى، وجمهورية كوريا، وغابون، وقطر، والكونغو، والمغرب، والنرويج[٩٧]. وأبرمت أيضا اتفاقات لافتتاح مكاتب تمثيلية في الأردن وزامبيا وعمان[٩٨] في حين أقيمت علاقات قنصلية مع تركيا واليونان[٩٩]. وافتتحت جنوب افريقيا مكتبا تمثيلا لها في أنغولا في أيار/مايو ١٩٩٣، وتعهدت بتعزيز السلم والأعمال في ذلك البلد.

١١٣ - وقام السيد بيك بوثا وزير خارجية جنوب افريقيا بزيارة الى عدة بلدان خلال عام ١٩٩٣. وفي كانون الثاني/يناير قام بزيارة الى فرنسا للتوقيع على اتفاقية حظر استحداث وانتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، وأصبحت جنوب افريقيا بهذا التوقيع موقعا أصليا على الاتفاقية، التي من شأنها أن تؤدي الى حظر استحداث وانتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتفوض الولاية بتدمير تلك الأسلحة. ووصف السيد بوثا التوقيع على الاتفاقية بأنه خطوة رئيسية لتحسين موقف البلد في المجتمع الدولي. واجتمع السيد بوثا، أثناء وجوده في باريس، مع السيلا كلاوس كينكل وزير خارجية المانيا والسيد لورانس ايغلبرغر وكيل وزارة خارجية الولايات المتحدة بالنيابة. واجتمع أيضا مع السيد دوغلاس هيرد وزير الخارجية البريطاني في لندن[١٠٠].

١١٤ - وفي نيسان/ابريل، سافر السيد بوثا الى عمان وقطر والأردن لاستكشاف مجالات التجارة والتعاون وعقد في أيار/مايو اجتماعات مع المسؤولين المصريين في القاهرة فيما يتعلق بإمكانية إنشاء روابط دبلوماسية مع مصر وبشأن عضوية جنوب افريقيا في منظمة الوحدة الافريقية[١٠١]. وفي آذار/مارس، اجتمع السيد بوثا مع السيد بطرس بطرس غالي أمين عام الأمم المتحدة في نيويورك وأجرى محادثات مع السيد وارين كريستوفر وزير خارجية الولايات المتحدة في واشنطن، العاصمة.

١١٥ - ونظمت وزارة الخارجية الناميبية اجتماعا ثلاثيا بين وزراء خارجية أنغولا وناميبيا وجنوب افريقيا في ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٣ في ويندهوك لمناقشة المسائل التي هي موضع اهتمام متبادل. وفي الاعلان المشترك الصادر عن ذلك الاجتماع، أبرزت الحكومات الثلاث أهمية السلم وتحقيق الاستقرار السياسي والرخاء الاقتصادي والتعاون فيما بين بلدان الجنوب الافريقي[١٠٢].

١١٦ - وفي تموز/يوليه، سافر السيد دي كليرك رئيس الجمهورية، بناء على دعوة من جماعة أهلية تعرف باسم "الناس سنة ٢٠٠٠"، الى الولايات المتحدة، كي يتسلم مع السيد نيلسون مانديلا ميدالية الحرية. وشفعت ميدالية الحرية التي منحها الرئيس كلنتون بجائزة نقدية قدرها ٠٠٠ ١٠٠ دولار ليتقاسمها المتلقيان معا. وامتدح الرئيسان كلاهما من أجل استهلالهما لعملية سياسية من شأنها أن تسفر عن تخليص البلد من الفصل العنصري وتبشر بنظام ديمقراطي جديد[١٠٣].

١١٧ - وبناء على دعوة من جمعية المعرض الزراعي والتجاري في لوساكا، قام الرئيس دي كليرك بزيارة الى زامبيا في ٣٠ تموز/يوليه لافتتاح المعرض السنوي للجمعية. وقابله أيضا السيد فردريك تشيلوبا رئيس جمهورية زامبيا. وطالب السيد دي كليرك بزيادة التعاون الاقتصادي بين بلدان المنطقة وأبرز مزايا اقتصاد السوق الحرة[١٠٤].

١١٨ - وفي آب/أغسطس، قام الرئيس دي كليرك، وبرفقته السيد رنير شويمان وكيل وزارة الخارجية وفريق من رجال الأعمال في جنوب افريقيا، بزيارة الى أوروغواي والأرجنتين وشيلي وباراغواي، وأوضحت التقارير الصحفية أن الرئيس دي كليرك أبلغ الحكومات بالخطط الاقتصادية لجنوب افريقيا وبأنشطة المحفل الاقتصادي الوطني، وأبرز اهتمام جنوب افريقيا بإمكانيات التجارة والاستثمار.

١١٩ - وفي ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، قام السيد دي كليرك، رئيس الجمهورية، وبصحبته السيد بوثا وزير الخارجية، بزيارة الى الأمم المتحدة في نيويورك، وهي أول زيارة يقوم بها رئيس لدولة جنوب افريقيا. وقابل الأمين العام وعقد بعد ذلك مؤتمرا صحفيا[١٠٥].

١٢٠ - وعقدت الأمم المتحدة، برعاية بلدان الشمال الأوروبي ومؤسسة فريدريك أبرت بألمانيا وبتمويل منهما، حلقة دراسية دولية معنية بتدابير بناء الثقة والأمن في الجنوب الافريقي، في ويندهوك، في الفترة من ٢٤ الى ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٣. واجتمع في هذه الحلقة الدراسية خبراء رفيعي المستوى بصفتهم الشخصية من الأوساط العسكرية والأكاديمية والسياسية والمجالات ذات الصلة بالحكومة في بلدان الجنوب الافريقي بما فيها جنوب افريقيا. وهيأت الحلقة الدراسية الفرصة لتبادل الآراء بشأن القضايا ذات الصلة بالأمن في الجنوب الافريقي في فترة ما بعد الفصل العنصري وبشأن الخيارات الممكنة للنهج التعاونية للأمن هناك. وخلص الاجتماع الى أن معظم المشاكل الأمنية الرئيسية في المنطقة هي مشاكل داخلية/محلية، ومع ذلك تترتب عليها آثار خطيرة محتملة في الدول المجاورة، كما خلص الاجتماع الى ضرورة النظر بصورة ابتكارية في تدابير بناء الثقة والأمن القابلة للتطبيق على الصعيد المحلي في المجال العسكري. ومن أبرز الأمور في جدول الأعمال هذا التدابير ذات الصلة بالعلاقات المدنية - العسكرية وإدماج القوات الحكومية والتشكيلات المسلحة غير الحكومية. وطرح اقتراح مؤداه أنه ينبغي تنظيم حلقة عمل إقليمية بشأن تلك المسألة التي تتسم بأهمية حاسمة.

١٢١ - وتمشيا مع إعلان افريقيا في عام ١٩٩٢ بأنها سوف تلتزم بجميع الأنظمة التي قررها مجلس الأمن، بما في ذلك الجزاءات، قررت حكومة جنوب افريقيا تأييد الحظر الاقتصادي الذي فرضته الأمم المتحدة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود). ويمثل هذا القرار ابتعادها عن موقفها السابق ومفاده أن الجزاءات ليست تدبيرا فعالا لأنها تضر بذات الأشخاص الذين تسعى لحمايتهم وفضلا عن ذلك، وفي ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، وقعت حكومة جنوب افريقيا على اتفاقيات الأمم المتحدة التالية: اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب

المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، واتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية الحقوق السياسية للمرأة، واتفاقية جنسية المرأة المتزوجة. وانضمت جنوب افريقيا الى اتفاقية الرضا بالزواج، والحد الأدنى لسن الزواج، وتسجيل عقود الزواج.

باء - التجارة والمالية

١٢٢ - يعزى الى قيام عدد من البلدان برفع الجزاءات بصورة تدريجية والى علاقات الأعمال الدولية الآخذة في التطبيع إيفاد المزيد من البعثات التجارية الى جنوب افريقيا ومنها خلال السنة المستعرضة. وعلى الرغم من توقف العلاقات السياسية والاقتصادية مع عدد من الحكومات قبل نداء السيد مانديلا برفع جميع الجزاءات الاقتصادية في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ (انظر الفقرات ٣٩ و ١٠٨ و ١٩١) اتخذت عدة دوائر أعمال في جنوب افريقيا مبادرات لاستعادة روابطها مع شركائها التجاريين في أرجاء العالم. ولقد أعلنت الغرفة التجارية والصناعية بجوهانسبرغ عن اعتمادها لنهج ذي ثلاثة اتجاهات، يرمي الى إعادة إنشاء وتوسيع العلاقات التجارية مع شركاء التجارة التقليديين، وبصورة رئيسية المملكة المتحدة وأوروبا الغربية؛ وإيجاد أسواق جديدة في المناطق النشطة اقتصاديا المطلة على المحيط الهادئ؛ وتوسيع وإنشاء روابط مع بلدان افريقية. وفي عام ١٩٩٠، قامت ١٢ بعثة تجارية بزيارات الى جنوب افريقيا. ومع زيادة حب الاستطلاع فيما وراء البحار وزيادة اهتمام دوائر الأعمال زاد عدد البعثات الى ٤٥ في عام ١٩٩١ ثم انطلق العدد بسرعة فبلغ على الأقل ١٦٠ في عام ١٩٩٢، مع توقع زيادة أكبر في عام ١٩٩٣[١٠٦].

١ - المعارض التجارية

١٢٣ - شاركت جنوب افريقيا في عدد من المعارض التجارية الدولية واستضافت البعض منها خلال الفترة المستعرضة. وكان المعرض التجاري التكنولوجي الألماني لعام ١٩٩٣، الذي أقيم في آذار/مارس ١٩٩٣، أول معرض ألماني رسمي ينظم في جنوب افريقيا منذ أن فرضت الجماعة الأوروبية الجزاءات في عام ١٩٨٦، وجلب ١٤٤ مصدرا الى جنوب افريقيا[١٠٧]. وأقيم أول معرض تجاري للصين في الفترة من ١٩ الى ٢٥ نيسان/ابريل في جوهانسبرغ، وجلب زهاء ٨٠ مؤسسة صينية، منها مؤسسات بناء السفن، والصناعات البتروكيميائية، والمعادن، والمعادن اللاحديدية، الى جنوب افريقيا[١٠٨]. وأفادت التقارير بأن سبعة وستون بلدا قد حجزت أماكن للعرض في أول معرض دولي تجاري لجنوب افريقيا من المقرر افتتاحه في جوهانسبرغ في نهاية عام ١٩٩٣[١٠٩]. ووفقا لمنظمة التجارة الخارجية بجنوب افريقيا، حصلت دوائر الأعمال في جنوب افريقيا على طلبات تبلغ قيمتها ٢٥٠ مليون دولار خلال المعرض التجاري الذي أقيم في دبي في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢. وأقيم معرض تجاري لجنوب افريقيا مدعوم بحلقات دراسية وبرنامج سياحة، في سنغافورة في الفترة من ١٣ آب/أغسطس الى ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣[١١٠]. وشاركت ثماني وأربعون شركة من جنوب افريقيا في معرض الجمعية الزراعية والتجارية في لوساكا، الذي أقيم في لوساكا في آب/أغسطس ١٩٩٣. وخلال الشهر نفسه، افتتحت تايلند أول معرض تجاري لها في افريقيا في مركز

التجارة العالمي في كمبتون بارك، اشترك فيه أكثر من خمسين عارضا من تايلند [٩١١]. ولقد شاركت وفود رسمية لدوائر الأعمال، شملت وزراء من مجالس الوزراء في ٢٤ بلدا افريقيا في مبادرة افريقيا: أسبوع الأعمال بجوهانسبرغ - افريقيا في الفترة من ٣٠ آب/أغسطس الى ٣ أيلول/سبتمبر. وهيأ هذا الحدث محفلا للقاء القادة الافريقيين بشأن مواضيع مثل تطوير المشاريع والأسواق والتجارة والمنتجات لصالح افريقيا[٩١٢].

٢ - الواردات والصادرات

١٢٤ - ما يزال قطاع الزراعة والتعدين يمثل العمود الفقري لاقتصاد جنوب افريقيا من الصادرات. وتشكل الفلزات الثمينة والخسيسة والمعادن الشطر الأعظم من الدخل المتأتي من الصادرات وتستأثر معا بحوالي ٨٠ في المائة من العائدات. وتمتلك جنوب افريقيا ٤٤ في المائة من احتياطيات الذهب المعروفة في العالم و ٢٤ في المائة من الماس الموجود في العالم. وتستأثر بـ ٨٢ في المائة من احتياطيات ركاز المنغنيز، و ٦٩ في المائة من فلزات مجموعة البلاتينيوم و ٥٦ في المائة في خامات الكروم بالإضافة إلى احتياطيات رئيسية أخرى[٩١٠].

١٢٥ - وأدى الجفاف الخطير الذي حدث في عام ١٩٩٢ إلى إجبار جنوب افريقيا على استيراد كميات ضخمة من الذرة والقمح بدلا من أن تكون مصدرة صافية لهما، وخاصة الذرة التي تعتبر تقليديا أحد المصادر الهامة للحصول على النقد الأجنبي. ويتوقع الاتحاد الزراعي لجنوب افريقيا أن يبلغ محصول الذرة ٨ ملايين طن في عام ١٩٩٣، وهو محصول يمثل تحسنا هاما بالمقارنة بالغلة المنخفضة في عام ١٩٩٢ التي بلغت زهاء ٢,٥ مليون طن. وبغية سد الاحتياجات المحلية، تحتاج جنوب افريقيا لمحصول يتراوح ما بين ٦ إلى ٦,٥ مليون طن من الذرة سنويا. غير أن انتاج القمح تعرض لضربة شديدة نتيجة للرداءة الحادة في محاصيل ولاية "أورانج الحرة". ومن المتوقع أن ينخفض انتاج الفواكه المتساقطة الأوراق بصورة طفيفة لأول مرة منذ عشر سنوات بسبب الطقس الحار فوق العادة في منطقة "الكاب" في الفترة من كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ إلى كانون الثاني/يناير ١٩٩٣. إلا أن الانتاج الزراعي الإجمالي تحسن بشكل ملحوظ بالمقارنة بانتاج عام ١٩٩٢ ويعزى ذلك إلى وفرة محصول الذرة على وجه الخصوص[٩١٣].

١٢٦ - وكانت الصادرات في الأشهر الستة الأولى من عام ١٩٩٣، التي بلغ إجماليها ٣,٦٩ بليون راند، أعلى بنسبة ١١ في المائة من الصادرات المسجلة خلال الفترة ذاتها في عام ١٩٩٢، في حين كانت الواردات التي بلغ إجماليها ٢,٧٦ بليون راند، أعلى بنسبة ١٤ في المائة. وبلغ الفائض التجاري في حزيران/يونيه ١٩٩٣ ما قيمته ٢,٣٦ بليون راند بالمقارنة برقم شهر أيار/مايو البالغ ١,٨٧ بليون راند. ويعزو الاقتصاديون التحسن في أداء الصادرات في حزيران/يونيه إلى انخفاض قيمة الراند وارتفاع سعر الذهب بالدولار وزيادة مبيعات الماس[٩١٤].

١٢٧ - ووقعت مجموعة (ERN) التركية وشركة الفحم المتحدة لجنوب افريقيا اتفاقا ستجني جنوب افريقيا من ورائه مبلغا صافيا يقارب ١٠٠ مليون راند ويعطي دفعة إضافية لصناعة الفحم فيها. وستتيح الصفقة تصدير ما لا يقل عن ٠٠٠ ٦٥٠ طن من الفحم إلى تركيا مع إمكانية زيادة هذا الرقم إلى ٠٠٠ ٨٥٠ طن. وجاء الاتفاق في أعقاب تقارير تفيد أن المانيا والدانمرك وإسرائيل تضع اللمسات النهائية أيضا على اتفاقات لشراء فحم من موردين من جنوب افريقيا. وتفيد التقارير أن منتجي الفواكه في جنوب افريقيا ينظرون عن كثب في إمكانية تصدير الفواكه من جنوب افريقيا إلى تركيا[١١٥].

٣ - القروض والائتمانات

١٢٨ - ستقوم جنوب افريقيا بموجب اتفاق أبرمته مع المصارف الدائنة لها بتسديد ٥ بلايين دولار من ديونها الأجنبية على مدى ثماني سنوات اعتبارا من كانون الثاني/يناير ١٩٩٤. وكان الدين مستحق الوفاء في نهاية عام ١٩٩٣. وفي أيلول/سبتمبر ١٩٨٥، ارتفع مقدار الديون المجمدة عندما تخلفت جنوب افريقيا عن سداد مبلغ ١٣,٦ بليون دولار من الدين الأجنبي يمثل ما يزيد على نصف إجمالي دينها الأجنبي غير المدفوع في ذلك الوقت. وتتلخص الأحكام الرئيسية لاتفاق الدين لعام ١٩٩٤ في أنه سيظل ساريا لغاية ١٥ آب/أغسطس ٢٠٠١، على أساس تسديد دفعة أولية مقدارها ١٠ في المائة (٥٠٠ مليون دولار) ودفع الرصيد المستحق على ١٥ قسطا نصف سنوي. وقد أقرت القوى السياسية الرئيسية في جنوب افريقيا اتفاق الدين هذا. وكان ذلك استجابة لطلبات الدائنين الذين قالوا إن الاتفاق الحالي، خلافا للاتفاقات السابقة التي كانت تتسم بطبيعة تقنية صرفة، يتطلب توافقا سياسيا في الآراء. ومن المتوقع أن يؤدي الاتفاق إلى تحسين مكانة الجدارة الائتمانية للبلد في الأسواق الدولية لرأس المال وإلى مساعدة المفاوضات بشأن القروض الجديدة. وقد بلغ مجموع الدين الأجنبي لجنوب افريقيا ١٧,٢ بليون دولار في نهاية عام ١٩٩٢، أو ١٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي[١١٦].

١٢٩ - وانخفضت احتياطيات الحكومة من الذهب والنقد الأجنبي بما يزيد على ٦ ملايين راند في فترة الشهور العشرة السابقة لحزيران/يونيه ١٩٩٣ ويعزى ذلك بصفة رئيسية لتدفقات رأس المال الأجنبي إلى الخارج. ولا تخلو هذه التدفقات إلى الخارج من أسباب سياسية، إذ كانت المصارف الأجنبية الدائنة تأبى، حسبما أفادت التقارير، أن تقوم بتدوير القروض التي حان أجلها إلا بأسعار عقابية. وقد ارتأت كيانات رئيسية شبه حكومية أن تسدد قروضها مما تسبب في تدفق رأس المال الطويل الأجل إلى الخارج. غير أن تدفقات رأس المال القصير الأجل إلى الخارج اعتبرت السبب الرئيسي وراء تدفق رأس المال إلى الخارج[١١٧].

٤ - السياسة التجارية

١٣٠ - تعرض جنوب افريقيا، في محاولة منها لتحرير تجارتها، ربط ما لا يزيد على ٥٥ في المائة من خطوطها التعريفية بمجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة "غات"). وهذا يعني أن متوسط التعرفة للمنتجات الصناعية سينخفض بنسبة الثلث وستحدث زيادة قدرها ٥ في المائة في الخطوط التعريفية المعفاة من الرسوم حتى ٢٥ في المائة[١١٠]. والعضوية في مجموعة "غات" ستتيح لجنوب افريقيا إمكانية الوصول، بوصفها من الدول الأكثر رعاية، إلى ما يزيد على ١٠٠ بلد وربما تكون أهم أداة في يد البلد في مجال السياسة التجارية في المستقبل القريب جدا. وقد طلبت مجموعة "غات" من جنوب افريقيا أن تنفذ إصلاحات اقتصادية معينة بسرعة أكبر، وأن تضطلع بتحرير ذاتي للتجارة وأن تحسن سياسة التعريفات المتبعة لديها[١١٨]. وسيقدم إلى جولة أوروغواي المتعلقة بمباحثات التجارة العالمية التي ستعقد قبل نهاية عام ١٩٩٣ اقتراح وضعته إدارة التجارة والصناعة ووافق عليه المحفل الاقتصادي الوطني[١١٩].

١٣١ - وبعد رفع الجزاءات، أصبحت جنوب افريقيا تحت ضغوط دولية متزايدة لوقف سياساتها التجارية غير العملية وغير المتجانسة في بعض الأحيان. وقد أظهرت الدراسات والتقارير على مر السنين ان الحماية العالية الدرجة التي تتبعها جنوب افريقيا أو ما يطلق عليه اسم "التحيز ضد الصادرات"، يؤذي الصادرات، ويؤخر النمو الاقتصادي ويزيد من حدة البطالة، ويجعل البلد أفقر في النهاية[١٢٠].

٥ - الاستثمار الأجنبي

١٣٢ - أفادت التقارير أن الاستثمار الأجنبي انحدر إلى أدنى مستوى له خلال ما يزيد على ٣٠ سنة (١٥,٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) مع هروب رأس المال إلى خارج البلد بمعدل ٢,٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بين عامي ١٩٨٥ و ١٩٩٢. ويعتبر استئناف الاستثمار الأجنبي أساسيا بالنسبة للانتعاش المستدام. ويتطلع اقتصاديو جنوب افريقيا إلى تجدد إمكانية الوصول إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي حالما يتم التوصل إلى اتفاق بشأن المفاوضات الدستورية[١٢١].

١٣٣ - وقد دعا حزب المؤتمر الوطني الافريقي الشركات التجارية التابعة لجنوب افريقيا إلى المشاركة في وضع استراتيجية خاصة بالاستثمار الأجنبي لتقديمها في وقت لاحق من عام ١٩٩٣. واقترح إنشاء لجنة مشتركة لتكون بمثابة "منصة لتسويق جنوب افريقيا كجهة استثمار"[١٢٢]. وأصدر المحفل الاقتصادي الوطني تقريرا تضمن بعض المبادئ التوجيهية للاستثمار الأجنبي المباشر. وفي إطار ما يبدو أنه يمثل حلا توفيقيا حقيقيا فيما بين المجموعات الرئيسية الثلاث (الأعمال التجارية، والقوة العاملة، والحكومة) طرح اقتراح بعدم منح حوافز ضريبية أو سن تشريعات عمالية أكثر انفتاحا للشركات الأجنبية. وبدلا من ذلك، ينبغي تطبيق معدلات ضريبية منخفضة ومستقرة نسبيا على الشركات، وينبغي على جميع الشركات أن تعمل في

ظل قوانين عمالية واحدة. وينبغي أن تطبق على المستثمرين الأجانب والمستثمرين المحليين سواء بسواء مجموعة واسعة من الحوافز المعدة في إطار سياسة صناعية متسقة. وشعر جميع الأطراف أن انخفاض الثقة التجارية ينفر الاستثمار الأجنبي والمحلي معا، وان المستثمرين الأجانب ينتظرون من المستثمرين المحليين إشارة للاستثمار. لذا كان من الضروري تهيئة مناخ اقتصادي يشجع ويحفز الاستثمار المحلي[١٢٣].

١٣٤ - ولا يزال الاستثمار في منشآت صناعية جديدة وصناعة الآلات بطيء الخطى نتيجة لانخفاض ثقة المستثمرين الناشئة عن استمرار العنف والشك السياسي[١٢٤].

٦ - السياحة

١٣٥ - استطاعت جنوب افريقيا، بالرغم من العنف والقلاقل، أن تسجل نموا قدره ٧,٤ في المائة في عدد السياح الوافدين من وراء البحار في عام ١٩٩٢، بالمقارنة مع عام ١٩٩١، حسبما تفيد مصادر وزارة السياحة. بيد أن هذه النسبة تقل كثيرا عن نسبة الـ ٢٠ في المائة من النمو المأمول فيها[١٢٥]. ووفقا لدراسة استقصائية أجراها قطاع السياحة في جنوب افريقيا، أدت أعمال العنف التي حدثت في النصف الثاني من عام ١٩٩٢ إلى خسارة قطاع السياحة مبلغا قدره ٢٠٠ مليون راند كإيرادات ضائعة. وضاعت كذلك زهاء ٣ ٠٠٠ إلى ٤ ٠٠٠ فرصة عمل. ووفقا لما قاله الناطق الرسمي باسم قطاع السياحة، فإن حوادث من قبيل اغتيال كريس هاني والمذبحة التي جرت في سانت جيمس (انظر الفقرتين ٤٨ و ٥١) أدت إلى الإضرار بالسياحة على وجه الخصوص. فقد حدثت زيادة قدرها ٢٥ في المائة في إلغاء الحجوزات في الفنادق بعد اغتيال السيد هاني في نيسان/ابريل ١٩٩٣.

١٣٦ - وحققت السياحة إجمالا ربحا قدره ١٠,٤ بليون راند في عام ١٩٩٢، وهو مبلغ يعادل ٣,٢ في المائة من الناتج القومي الإجمالي. ويعمل في قطاع السياحة حاليا ما يزيد على ٠٠٠ ٣٠٠ شخص، وإذا نما حسبما هو متوقع فسيستلزم عددا إضافيا من العمال قدره ٠٠٠ ٤٥٠ عامل بحلول سنة ٢٠٠٠. وتستأثر السياحة بحوالي ٢ في المائة فقط من الناتج المحلي الإجمالي لجنوب افريقيا بالمقارنة بمعدل وسطي دولي قدره ٦ في المائة، مما يدل على وجود إمكانيات ضخمة للنمو. وقد تولد حوالي ٦٠ في المائة من الدخل المتأتي من السياحة من السياح المحليين[١٢٦]. ومنذ عام ١٩٩١، ارتفع عدد شركات الطيران التي تخدم جنوب افريقيا إلى زهاء الضعف، بحيث بلغ ٤٤ شركة بعد أن كان ٢٦ شركة، كما ارتفع العدد الإجمالي لمقاعد خطوط الطيران على الرحلات الدولية الطويلة المسافرة من جنوب افريقيا من ٥٠٠ ١٨ مقعد إلى ٧٠٠ ٢٧ مقعد في الأسبوع، بزيادة تربو على ٦٠ في المائة[١٢٧].

جيم - المسائل العسكرية

١ - الانفاق العسكري

١٣٧ - ذكرت التقارير أن جنوب افريقيا، التي لديها خامس أكبر صناعة أسلحة في العالم، قد خفضت إنفاقها العسكري منذ عام ١٩٨٩ من ٤,٣ في المائة الى ٢,٦ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي[١٢٨]. كما خفضت ميزانيتها للفترة ١٩٩٤/١٩٩٣ الى ٩,٣ بليون راند، مما يمثل نقصانا قدره ٣,٨ في المائة عن الميزانية السابقة البالغة ٩,٧ بليون راند وذكرت التقارير أن العسكريين في جنوب افريقيا قد شرعوا في برنامج لترشيد وتخفيض التكاليف بشكل جذري ينفذ خلال السنوات القليلة القادمة. كما يتوقع إجراء تخفيض ملموس في عدد الموظفين وإغلاق للقواعد. وخفضت قوات دفاع جنوب افريقيا في عام ١٩٩٢ بحوالي ٦٠٠٠ فرد. بيد أنه في حين أن انتهاء الحرب في ناميبيا قد قلل من الحاجة الى الأسلحة الثقيلة المتطورة، فقد سمح منذ عام ١٩٩٠ بوزع أفراد من قوات دفاع جنوب افريقيا لمساعدة الشرطة في جنوب افريقيا أكثر عددا مما وزع قط في ناميبيا وأنغولا، حيث يبلغ عددهم حاليا ١٠٠٠٠ فرد[١٢٩].

١٣٨ - وفي شباط/فبراير ١٩٩٣، أبلغ برلمان جنوب افريقيا بأنه تحت تصرف قوات دفاع جنوب افريقيا ميزانية تبلغ ٤,٣٨ بليون راند من أجل حساب الدفاع السري الخاص. وأعلن حزب المؤتمر الوطني الافريقي في بيان أعرب فيه عن قلقه الشديد "إن هذا الانفاق على المشاريع المستترة من جانب قوات الدفاع المطعون فيها، التي اضطر حتى رئيس الدولة الى الاعتراف بأنها تضم بين صفوفها ضباطا كبارا ووحدات كاملة كانوا يقوضون، - وربما مازالوا يحاولون تقويض - انتقال جنوب افريقيا الى الديمقراطية، هو أمر خطير جدا"[١٣٠]. وقد أكد حزب مؤتمر الوحدويين الافريقيين قلقه لكون حساب الدفاع الخاص المستخدم من أجل العمليات السرية لا يخضع للتدقيق ولكون بعضه يستعمل لاثارة العنف الذي راح ضحيته الآلاف من سكان جنوب افريقيا. وقد ذكر العسكريون في جنوب افريقيا أن الإنفاق على المخابرات العسكرية قد خفض تخفيضا شديدا. وكما استخدم ٤,٢ بليون راند (١,٣٥ بليون دولار) في عام ١٩٩٢ من أجل شراء الأسلحة واستخدم حوالي ٢٠٠ مليون راند (٦٥ مليون دولار) من أجل "وكالات المخابرات وأنشطة الدفاع الخاصة"[١٣١]. بيد أنه لم يتحقق من المدخرات في حساب الدفاع الخاص أكثر من ٢ في المائة حتى الآن، بالمقارنة بالتخفيضات البالغة ٥ في المائة التي أجريت في بقية قوات الدفاع.

١٣٩ - وقد أنشئت شركة جنوب افريقيا للأسلحة (Armscor) منذ عشرين عاما للتصدي لحظر الأمم المتحدة الالزامي المفروض على توريد الأسلحة الى جنوب افريقيا. وينص قانون تطوير وإنتاج الأسلحة رقم ٥٧ لعام ١٩٦٨، بصيغته المعدلة، على أن لشركة جنوب افريقيا للأسلحة (آرمسكور) الولاية والسلطة في توفير جميع احتياجات جنوب افريقيا من الأسلحة على النحو الذي يقرره وزير الدفاع. ومع الانخفاض الحالي في الاحتياجات من الأسلحة، ذكرت التقارير أن "آرمسكور" قد شرعت في تحويل جزئي لإنتاجها بحيث يشمل المنتجات المدنية. ولما كان "لآرمسكور" وظيفتان أساسيتان اعتبارا من ١ نيسان/أبريل ١٩٩٢

وهما الحيازة والصنع، فهي تمنح أيضا تصاريح بتصدير الأسلحة كما تسوق الفائض من معدات قوات دفاع جنوب افريقيا في الخارج. وفي محاولة من "آرمسكور" لتوفير قدر أكبر من الشفافية وتحديد المسؤولية، فإنها نشرت لأول مرة تقريرا سنويا للجمهور العام عن أنشطتها للفترة ١٩٩٢/١٩٩٣[١٣٢]. وذكرت التقارير أن دينيل (Denel) وهو جناح "آرمسكور" المحول الى القطاع الخاص، قد بلغت إيراداته الاجمالية ٢,٨١٨ بليون راند خلال عامه الأول، ١٩٩٢/١٩٩٣، وأنه يدفع من عائداتها للدولة مقدار ٦٠ مليون راند. كما خصص منها مبلغ ٥٤,٣ مليون راند لمدفوعات ضريبة الدخل[١٣٣].

٢ - مستوردات جنوب افريقيا من الأسلحة والمعدات

١٤٠ - أصدرت اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري بيانا[١٣٤] في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ أعربت فيه عن قلقها للاتفاق، البالغ قيمته ٥٢٠ مليون راند، المعقود بين سلطات جنوب افريقيا والشركة السويسرية التي تصنع طائرة التدريب من طراز Pilatus PC-7، ودعت جميع الدول الى التقيد الشديد بالحظر الالزامي المفروض على توريد الأسلحة والمواد المتعلقة بها الى جنوب افريقيا، وفقا لقرار مجلس الأمن ٤١٨ (١٩٧٧). وفي ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، أصدر مجلس الأمن بيانا طلب فيه من السلطات السويسرية اتخاذ التدابير اللازمة للحيلولة دون اتمام هذه الصفقة[١٣٥].

١٤١ - كما وجهت احتجاجات ونداءات الى حكومة سويسرا من منظمات مثل الحملة العالمية لمناهضة التعاون العسكري والنووي مع جنوب افريقيا، ومجلس كنائس جنوب افريقيا. بيد أن حكومة سويسرا أعلنت في ١ حزيران/يونيه ١٩٩٣ أنها قررت منح موافقتها لتصدير ٦٠ طائرة تدريب عسكرية من طراز Pilatus PC-7 الى قوات جنوب افريقيا الجوية. وأعلنت عن رضاها عن التعديلات الفنية التي ستدخلها الشركة المنتجة للطائرة، وهي شركة، OERLIKON/BUHRLE (التابعة لشركة Pilatus)، وتلك التعديلات ستجعل من المستحيل تحويل الطائرة الى الاستعمال العسكري. كما أعلنت أنها ستمنح ضمانا لاعتماد التصدير لدعم طلب الشحنة هذه البالغ قيمتها ٢٥٠ مليون فرنك سويسري[١٣٦]. وفي ٢٧ أيار/مايو و٢ حزيران/يونيه ١٩٩٣، أفادت صحيفة The star (جوهانسبرغ) بأن حزب المؤتمر الوطني الافريقي قد أبلغ حكومة سويسرا بأنه لا يعارض هذه الصفقة من حيث الأساس بيد أنه يصر على عدم تسليم الطائرات إلا بعد إجراء الانتخابات في جنوب افريقيا في عام ١٩٩٤.

١٤٢ - وفي ١٩ شباط/فبراير ١٩٩٣، ذكرت صحيفة Business Day (جوهانسبرغ) أن وزير الدفاع آنذاك، جين لوف، قد أعلن عن قرار بحرية جنوب افريقيا شراء سفينة إمدادا قطبية روسية، اسمها Juvent، بمبلغ ٤١ مليون راند كي تحل محل سفينة الامداد القديمة التي بلغ عمرها ٣٥ عاما واسمها SAS/Tafelberg PERG. وصرح الناطق بلسان الوزارة بأن السفينة الروسية Juvent، هي سفينة عادية غير مجهزة بالمعدات العسكرية، وإن كانت مزودة بسطح لهبوط طائرات الهليكوبتر. وقد باع هذه السفينة، التي تبلغ حمولتها ٢ ١٠٠ طن والتي صنعت في أوكرانيا في عام ١٩٩١، شركة Akva Ltd في موسكو.

١٤٣ - واستنادا إلى تقرير نشرته صحيفة The Citizen (جوهانسبرج) في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، أعلن حزب المؤتمر الوطني الافريقي أن قوات دفاع جنوب افريقيا تزمع شراء مطبعة بمبلغ ٥ ملايين راند من أجل طباعة المواد السرية. ودعا حزب المؤتمر الوطني الافريقي الموردين الدوليين إلى الإحجام عن ابرام هذه الصفقة، نظرا لكون هذه الصفقة، في رأيه، متعارضة مع الحظر المفروض على توريد الأسلحة إلى جنوب افريقيا.

٣ - تصدير الأسلحة والذخائر من جنوب افريقيا

١٤٤ - أقامت شركة جنوب افريقيا للأسلحة "آرمسكور" معرضا للأسلحة دام ستة أيام باسم المعرض الدفاعي لجنوب افريقيا (DEXSA' 92)، في مدينة ناسريك، الواقعة جنوب جوهانسبرغ، وفي الفترة من ١٦ حتى ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، واشترك فيه أكثر من ١٥٠ شركة من شركات جنوب افريقيا عرضت فيه منتجاتها. ودعت اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري جميع الحكومات والمؤسسات الأخرى إلى عدم دعم معرض الأسلحة الذي أقامته "آرمسكور"[١٣٧]. واستنادا إلى الرئيس التنفيذي "لآرمسكور"، تيلمان دي فال، دعي أكثر من ٢٠٠ مسؤول من ٤٦ بلدا، بيد أن عدد الذين حضروا بمحض اختيارهم كان أكبر من هذا بكثير. وقد أثار هذا المعرض اهتماما كبيرا، ولا سيما في افريقيا والشرقين الأوسط والأقصى وأمريكا الجنوبية. وأعلنت منظمة الحزام الأسود، التي ناهضت المعرض، أن ١١ مليون راند من أموال دافعي الضرائب تنفق يوميا على الأسلحة التي يشتريها العسكريون في جنوب افريقيا، وهو مبلغ يكفي لتقديم ٦٠ مليون وجبة طعام للجائعين[١٣٨].

١٤٥ - وذكرت مجلة The Weekly Mail (جوهانسبرغ)، في عددها الصادر بتاريخ ٥ - ١١ آذار/مارس ١٩٩٣، أن جناح "آرمسكور" المحول إلى القطاع الخاص، "دينيل"، قد باع الى حكومة رواندا، ما قيمته ١٨ مليون راند من الأسلحة والذخائر، بما فيها قنابل القصف ومدافع الهاون والقنابل اليدوية، خلال عام ١٩٩٢.

١٤٦ - واستنادا إلى تقارير نشرت في Business Day (جوهانسبرغ) الصادرة في ١٨ شباط/فبراير وفي Anti-Apartheid News (لندن) في عددها الصادر في شباط/فبراير - آذار/مارس ١٩٩٣، اشترك ما لا يقل عن ١٥ شركة منتجة للأسلحة من جنوب افريقيا في معرض الدفاع الدولي الذي أقيم في الإمارات العربية المتحدة في الفترة من ١٤ حتى ١٨ شباط/فبراير ١٩٩٣.

١٤٧ - وفي ٩ تموز/يوليه ١٩٩٣، ذكرت صحيفة Southscan (لندن) أن وزير الدفاع في جنوب افريقيا، كوبي كوتسي، قد أعلن في مؤتمر للأمن الإقليمي عقد في هراري في تموز/يوليه ١٩٩٣، أن صناعة الأسلحة في جنوب افريقيا تزود بالأسلحة فعلا ١٦ بلدا افريقيا، محققة بذلك إيرادات بلغت ١٠٠ مليون راند في عام ١٩٩٢.

١٤٨ - واستنادا إلى تقارير من Jane's Defence Weekly (لندن) الصادرة في ٣٠ كانون الثاني/يناير و Business Day (جوهانسبرغ) الصادرة في ١٩ شباط/فبراير ١٩٩٣، يلقى نظام متحرك مضاد للطائرات من منتجات التكنولوجيا المتقدمة، كيفته وحسنته "آرمسكور" على أساس معدات سوفياتية وقعت في أيديها في أنغولا، رواجا في أسواق العالم أجمع. وقد صنع فرع "آرمسكور"، "دينيل"، الذخيرة اللازمة لهذا السلاح المضاد للطائرات. كما تقدم "آرمسكور" نظاما داعما للتدريب بالمحاكاة يعمل بالحاسوب.

١٤٩ - وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، أدانت هيئة محلفين اتحادية عليا في فيلادلفيا (الولايات المتحدة الامريكية) توماس جاسين، وهو المدير التنفيذي للشركة الدولية للإشارة والتحكم البائدة، بالتآمر من أجل بيع قذائف من جنوب افريقيا إلى الصين في منتصف عقد الثمانينات. وقد برأته هيئة المحلفين من تهمة ثانية تتعلق بالتصدير غير القانوني لأجهزة الكترونية عسكرية معقدة الى جنوب افريقيا. وكانت هذه الصفقة، التي تتضمن تهريب قذائف مضادة للدبابات من طراز Striker إلى الولايات المتحدة لاختبارها، جزءا من محاولة مشتركة قامت بها "آرمسكور" والشركة الدولية للاشارة والتحكم البائدة الآنفة الذكر لبيع القذيفة للصين[١٣٩].

١٥٠- ونقلت صحيفة The Citizen (جوهانسبرغ)، الصادرة في ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٣، أن وزير الخارجية البلجيكي فيلي كلايس قد صرح في البرلمان أن أسلحة جنوب افريقيا ينقلها طيارون روس بطائرات روسية من جنوب افريقيا إلى زائير، على الرغم من التدابير التي اتخذتها جنوب افريقيا لوقف صادرات الأسلحة هذه[١٤٠].

١٥١ - وذكرت صحيفة The Star (جوهانسبرغ) الصادرة في ٧ حزيران/يونيه ١٩٩٣ أن الطائرة Hummingbird، وهي أحدث منتجات جنوب افريقيا عهدا في أسواق الطيران، قد عرضت في معرض باريس الجوي في حزيران/يونيه ١٩٩٣. وقد وصفت هذه الطائرة ذات المقعدين، التي صممها وطورها مجلس الأبحاث العلمية والصناعية والتي تستطيع الإقلاع والهبوط ضمن مسافة قصيرة نسبيا، بأنها "طائرة مراقبة نهارية منخفضة السرعة".

٤ - الفضاء الجوي والمسائل النووية

١٥٢ - في ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، وقع بيك بوثا وزير خارجية جنوب افريقيا اتفاقية الأسلحة الكيميائية في باريس، وبذلك أصبحت جنوب افريقيا من الموقعين الأصليين على الاتفاقية (انظر الفقرة ١١٣). وقد قال السيد بوثا في البيان الذي أدلى به لدى التوقيع على الاتفاقية: "لقد انضمت جنوب افريقيا بالفعل الى معاهدة عدم الانتشار وأبرمت اتفاقا للضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونحن طرف أيضا في اتفاقية الأسلحة البيولوجية. ويضاف الى ذلك أن جنوب افريقيا مستعدة للانضمام الى نظام

مراقبة تكنولوجيا الصواريخ ولأن تصبح عضوا فيه، بموافقة البلدان الأخرى. ولذا فإن العالم يعرف أن جنوب افريقيا تقبل تماما مسؤولياتها العالمية والإقليمية وتلتزم بعدم الانتشار ونزع السلاح"[١٤١].

١٥٣ - وأفادت صحيفة واشنطن بوست في عددها الصادر بتاريخ ١٨ آذار/مارس ١٩٩٣ أن مخابرات الولايات المتحدة حصلت، قبل تعهد جنوب افريقيا في عام ١٩٩١ بالانضمام الى معاهدة عدم الانتشار، على معلومات سرية مفادها أن جنوب افريقيا قد كونت سرا ترسانة نووية خلال السبعينات وأوائل الثمانينات يحتمل أن يتراوح عدد الرؤوس الحربية فيها بين ٦ و ١٠ رؤوس وأنها أنتجت وخزنت من اليورانيوم المخصب بشدة ما يكفي لإنتاج عدد يتراوح بين ١٢ و ٢٤ من الأسلحة النووية.

١٥٤ - وفي كلمة أدلى بها الرئيس دي كليرك في الدورة المشتركة للبرلمان الثلاثي المجالس في ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٣ أكد دي كليرك أن جنوب افريقيا قد نجحت خلال فترة ١٥ عاما في بناء ستة أجهزة انشطارية وأنها كانت عاكفة على الجهاز السابع عندما قررت تفكيك ترسانتها في عام ١٩٨٩. وذكر الرئيس دي كليرك أن قرار اكتساب "قدرة نووية محدودة للردع" قد اتخذ في عام ١٩٧٤ "في ظل تهديد توسعي سوفياتي في الجنوب الافريقي، علاوة على ما كان سائد من شكوك فيما يتعلق بمخططات أعضاء حلف وارسو". وقد "أدى تزايد القوات الكوبية في أنغولا منذ ١٩٧٥ الى تعزيز الاقتناع بضرورة وجود رادع، وأدت الى ذلك أيضا العزلة النسبية لجنوب افريقيا على الصعيد الدولي فضلا عن أنها لم يكن يمكنها الاعتماد على المساعدة الخارجية إذا تعرضت لهجوم". وأكد الرئيس دي كليرك "إن النية لم تكن معقودة قط على استعمال الأجهزة وأن التركيز كان على الردع منذ البداية". وكانت الاستراتيجية بدلا من ذلك "أنه لو تدهورت الحالة في الجنوب الافريقي تدهورا خطيرا، فسيجري التلميح بوجود قدرة الردع الى واحدة أو أكثر من القوى الكبرى، كالولايات المتحدة، في محاولة لإقناعها بالتدخل". وقد كانت هذه الأجهزة من النوع المدفعي، وكانت ستزود بوقود من اليورانيوم المخصب بشدة؛ وكان كل مكون من مكوناتها مختزنا على حدة في سرداب من الفولاذ ولم تُختزن قط في شكل مركب[١٤٢]. وكانت حكومة جنوب افريقيا قد قررت في عام ١٩٨٩ تفكيك جميع الأجهزة النووية الموجودة أو تدميرها؛ وإعادة سبك جميع المواد النووية التي بحوزة آرمسكور (في شكل سبائك معدنية غير صالحة للاستخدام التفجيري) وإعادتها الى لجنة الطاقة الذرية حيث يتم تخزينها وفقا للتدابير المقبولة دوليا؛ وتطهير مرافق آرمسكور من الملوثات وعدم استخدامها إلا للأغراض التجارية غير النووية؛ وأن تنضم جنوب افريقيا، بعد ذلك، الى معاهدة عدم الانتشار وأن تُخضع جميع موادها ومرافقها النووية للضمانات الدولية. وقال الرئيس دي كليرك أيضا في بيانه أمام البرلمان إنه يود أن يؤكد تأكيدا مطلقا أن جنوب افريقيا تلتزم بدقة بأحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النوية وأنها ستواصل القيام بذلك[١٤٣].

١٥٥ - وقال الرئيس دي كليرك في خطابه أمام البرلمان إن جنوب افريقيا لم تحصل قط على تكنولوجيا أو مواد للأسلحة النووية من بلد آخر ولم تقدم أيا منها الى أي بلد أو تتعاون مع بلد آخر في ذلك المجال.

١٥٦ - وأفصحت حكومة جنوب افريقيا عن أن تكاليف برنامج الأسلحة النووية كانت ٨٠٠ مليون راند (٢٥٠ مليون دولار) غير أن بعض المراقبين يرون أن التكاليف الفعلية كانت عشرة أضعاف هذا الرقم[١٤٤].

١٥٧ - وأبلغ الرئيس دي كليرك البرلمان أن اتخاذ قرار بالتصريح بذلك قد سببه استمرار الشكوك التي مفادها أنه رغم انضمام جنوب افريقيا الى معاهدة عدم الانتشار في عام ١٩٩١، فإنه لم يتم الكشف عن جميع المواد النووية للوكالة الدولية للطاقة الذرية وبالتالي لم يتم إخضاعها لما قامت به الوكالة في عام ١٩٩٢ من تحقق من مخزونات جنوب افريقيا من المواد والمرافق النووية المعلن عنها، وذلك يضر بالبرنامج النووي التجاري لجنوب افريقيا، ووفقا لما أوردته صحيفة الفاردیان (لندن) في عددها الصادر في ٢٥ آذار/مارس ١٩٩٣، قررت حكومة جنوب افريقيا العدول عن البرنامج في الوقت الذي كانت تتجه فيه الحرب الباردة الى الانتهاء وتم التوصل فيه الى اتفاق على انسحاب القوات الكوبية من أنغولا، إذ خلصت الحكومة الى أن أداة الردع النووي قد أصبحت "عقبة في طريق تنمية علاقات جنوب افريقيا الدولية". وفي ٢٦ آذار/مارس ١٩٩٣، أفادت صحيفة كريستيان ساينس مونيتور (بوسطن) أن هذه الاعترافات قد أزالت مخاوف دولية ترجع الى وقت بعيد من إمكانية نقل القدرة النووية لجنوب افريقيا الى دول معادية.

١٥٨ - ووفقا لصحيفة ب. ب. ن. ن. نيوزبريف PPNN Newsbrief في تقريرها الفصلي الثاني لعام ١٩٩٣ بدأ العمل البحثي في عام ١٩٧١ لاستنباط "متفجر نووي للأغراض السلمية" لاستخدامه في صناعة التعدين. وقد جرى معظم العمل في إنتاج هذه الأسلحة في معمل أدفينا (Advena) الذي يبعد عن بريتوريا نحو ٢٥ ميلا الى الغرب. وجرى حفر بئرين بعمق يقرب من ٢٠٠ متر، في موقع ناء في صحراء كلهاري لإجراء تجربة نووية محتملة تحت الأرض[١٤٥]. وأفيد أن محاولة لتجربة مكونات غير نووية للجهاز في مركز التجارب بكلاهاري باستخدام قلب زائف قد اكتشفت بواسطة الساتل وأوقفت تحت ضغط دبلوماسي من الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية[١٤٦] وقد أشرفت الوكالة الدولية للطاقة الذرية على ردم بئري التجارب النووية الواقعين تحت الأرض في عام ١٩٩٣[١٤٧].

١٥٩ - وفي حين تزعم جنوب افريقيا أنها لم تنتج إلا ٨٨٠ رطلا (٤٠٠ كيلوغرام) من اليورانيوم المخصب بشدة، فإن بعض خبراء استخبارات الولايات المتحدة يقولون إنهم يعتقدون أنها ربما أنتجت ثلاثة أضعاف هذا القدر إذا ما كان لمرفق التخصيب في فالندابا (Valindaba)، الذي أغلق منذ ذلك الوقت، قدرة تشغيلية كاملة، وأن من المحتمل أن تكون السجلات قد غيرت. وتورد صحيفة ب. ب. ن. ن. نيوزبريف أنه قد ترددت شائعات عن احتمال تصدير مواد الى اسرائيل بين بلدان أخرى، وأن بعضها قد تم إخفاؤه.

١٦٠ - وعملا بانضمام جنوب افريقيا الى معاهدة عدم الانتشار واتفاق الضمانات الذي أبرمته مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فقد بدأت الوكالة في التحقق من اكتمال وصحة قائمة المنشآت والمواد النووية لجنوب افريقيا. وبعد الإعلان الذي صدر في آذار/مارس ١٩٩٣ والذي مفاده أن جنوب افريقيا قد أنتجت عددا من الأسلحة النووية قبل بدء نفاذ اتفاق الضمانات المبرم مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وأن المواد

النووية المستنبطة منها قد أدرجت بالكامل في التقرير الأول لجنوب افريقيا الذي قدم الى الوكالة الدولية للطاقة الذرية في عام ١٩٩١. اضطلعت فرقة تابعة للوكالة، يساعدها خبراء في مجال الأسلحة النووية، بأنشطة إضافية هدفها تقدير أن برنامج الأسلحة النووية قد أنهي والتأكد من أن جميع المواد النووية المستخدمة في البرنامج قد عرف أمرها وأنها خاضعة لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية[١٤٨].

١٦١ - وذكرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تقريرها عن الأنشطة المذكورة أعلاه أن الاستنتاجات المستقاة من قيام الفرقة بفحص السجلات والمرافق وما تبقى من مكونات غير نووية تخص الأسلحة النووية التي تم تفكيكها/تدميرها، ومن قيام الفرقة بتقييم كمية اليورانيوم المخصب بشدة التي أنتجتها محطة التخصيب التجريبية، تتسق مع النطاق المعلن لبرنامج التسلح النووي. ولم تجد الفرقة أي مؤشر يوحي بأنه مازالت هناك أي مكونات حساسة لبرنامج التسلح النووي لم يتم إبطال إمكانية استخدامها أو لم يتم تحويلها نحو التطبيقات التجارية غير النووية أو الاستخدامات النووية السلمية. ومضى التقرير الى أن الوكالة تعتزم مستقبلا - دون المساس بحقوق الوكالة التي يقضي بها اتفاق الضمانات - أن تستخدم الدعوة الدائمة التي وجهتها اليها حكومة جنوب افريقيا، في إطار سياسة الشفافية التي أعلنتها مرارا، بشأن تمكين الوكالة من المعاينة الكاملة لأي موقع أو مرفق مرتبط ببرنامج التسلح النووي السابق؛ كما تعتزم الوكالة أن تطلب - على أساس كل حالة على حدة - معاينة مواقع أو مرافق أخرى قد ترغب الوكالة خصيصا في زيارتها (A/48/339).

١٦٢ - وقد أبلغ السيد والدو ستامبف كبير الموظفين التنفيذيين بهيئة الطاقة الذرية، خلال زيارته لواشنطن العاصمة في تموز/يوليه ١٩٩٣، المسؤولين والخبراء النوويين التابعين للولايات المتحدة أن جنوب افريقيا تزمع الاحتفاظ بما تختزنه من اليورانيوم المخصب بشدة لإنتاج نظائر صناعية وطبية، باستخدام مفاعل سفاري "Safari" للأبحاث. وكانت هيئة الطاقة الذرية تعتقد أن بإمكانها استخدام اليورانيوم المخصب بشدة للحصول على إيرادات من النظائر والمنتجات التجارية ذات الصلة تصل الى ٥٠٠ مليون راند خلال السنوات العشر القادمة. ولم يكن بإمكان جنوب افريقيا أن تتوقع الحصول على أكثر من ١٥ مليون راند من اليورانيوم المخصب بشدة بشكله هذا إذا ما بيع الى الولايات المتحدة. وقد كان السوق مشبعا بعد أن قامت روسيا والولايات بتفكيك أجزاء كبيرة من ترساناتهما النووية. وقال السيد ستامبف أيضا إنه يأمل أن يخفف من قلق الولايات المتحدة المتبقي إزاء احتمال ألا تكون جنوب افريقيا قد كشفت عن كامل ما لديها من مخزون اليورانيوم المخصب بشدة وأنها لاتزال تشكل تهديدا بانتشار الأسلحة النووية. وأضاف أن جنوب افريقيا تلتزم تماما بما لها من حقوق في الحفاظ على ما لديها من يورانيوم مخصب بشدة وهو ما تم الإعلان عنه بالكامل ويخضع لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية[١٤٩].

١٦٣ - وأفادت صحيفة نيويورك تايمز في عددها الصادر في ٢٥ آذار/مارس ١٩٩٣ أن مجلس وزراء جنوب افريقيا قد وافق، بضغط شديد من حكومة الولايات المتحدة، على التخلي عن خططه الرامية الى انتاج صاروخ جديد طويل المدى يعمل بالوقود الصلب. وكانت حكومة الولايات المتحدة ترى أن الصاروخ يمكن

أن يُستخدم في الأغراض العسكرية أو يباع الى بلدان أخرى قد تستخدمه لنقل رؤوس حربية. ووفقا لما أوردته نشرة ساوثسكان "Southscan" (لندن) في عددها الصادر في ٩ تموز/يوليه ١٩٩٣، كانت جنوب افريقيا تأمل، مقابل ذلك، في التعاون مع الولايات المتحدة في مشاريع فضائية. وكان قد تم إنشاء فريق عامل مشترك لتقييم مجالات التعاون المحتملة معا لتركيز على تطوير السواتل. وذكرت هيئة دينيل (Denel) أنها ستمضي قدما في برنامجها الخاص بالسواتل المنخفضة المدار والمحطات الأرضية. وقد عرض ساتل غرينسات (Greensat) المنخفض المدار التابع لجنوب افريقيا والذي أعلن عنه مؤخرا في معرض باريس الجوي في حزيران/يونيه ١٩٩٣ ولاقى اهتماما دوليا. ومن الممكن أن يستخدم ساتل غرينسات في عمليات المسح الجيولوجي، والإدارة البيئية وتقييم الكوارث الطبيعية.

١٦٤ - ووفقا لقرار الجمعية العامة ٧٦/٤٧ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، نظم فريق خبراء عينته الأمم المتحدة بالتعاون مع منظمة الوحدة الافريقية حلقة عمل لمدة ثلاثة أيام في هراري من ٥ الى ٨ نيسان/أبريل ١٩٩٣، من أجل صياغة مشروع معاهدة أو اتفاقية بشأن اعتبار افريقيا منطقة لا نووية. وقد حضر ممثلون من ٢٣ دولة افريقية الاجتماع وناقشوا سبل جعل افريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية. ورأى مندوبو جنوب افريقيا في حلقة العمل أنها بداية لعملية تغدو جنوب افريقيا خلالها جزءا من المنطقة التكنولوجية في افريقيا. ووافق الخبراء، في تقريرهم، على أن يُطلب الى الأمين العام للأمم المتحدة أن يعقد، بالتشاور مع منظمة الوحدة الافريقية، اجتماعا إضافيا لفريق الخبراء، بغية تمكين الفريق من الانتهاء من صياغة معاهدة بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في افريقيا[١٥٠].

١٦٥ - وقد اتخذ المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، لدى اختتامه دورته العادية السابعة والثلاثين في أول تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ قرارا بالتزكية بشأن إنشاء منطقة افريقية خالية من الأسلحة النووية. وإقرارا بأن الكشف الكامل عن المنشآت والمواد النووية لجنوب افريقيا عامل يسهم في استتباب سلم المنطقة وأمنها وفي الجهود المبذولة حاليا لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية، يطلب القرار من جنوب افريقيا على وجه التحديد مواصلة "سياستها المعلنة المتمثلة في الشفافية الكاملة"[١٥١].

خامسا - الاستجابة الدولية للتطورات في جنوب افريقيا

١٦٦ - خلال الفترة المستعرضة، استمرت التطورات في جنوب افريقيا في الاستحواذ على اهتمام المجتمع الدولي، الذي واصل رصد هذه التطورات عن كثب ورحب باستئناف المفاوضات المتعددة الأطراف في آذار/مارس ١٩٩٣ وبمذكرات التفاهم والاتفاقات التي تم التوصل اليها فيما بعد في إطار العملية المذكورة. كما أن الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى وكذلك بعض الحكومات كانت أيضا على استعداد للمساعدة في عملية التفاوض وفي تيسيرها.

١٦٧ - واستمر الاتجاه نحو تخفيف التدابير التقييدية، لاسيما في مجالات التجارة والرياضة والأنشطة الثقافية. بيد أنه يبدو أن استمرار معدلات العنف السياسي وما تثيره جماعات وتشكيلات معينة من تهديد لعملية التفاوض يلعبان دورا كبيرا في تأجيل تطبيع العلاقات مع جنوب افريقيا. ولقد قامت المنظمات الدولية والإقليمية والمنظمات الأخرى وكذلك الحكومات بتقديم المزيد من المساعدة لتنفيذ أنشطة وبرامج من شأنها تيسير عملية التفاوض، وتشجيع المصالحة، ومعالجة حالات الإجحاف الاجتماعي - الاقتصادي في أوساط القطاعات المتضررة خلال فترة الانتقال.

ألف - التدابير التي اتخذتها الأمم المتحدة

١٦٨ - في القرارين ٧٦٥ (١٩٩٢) و ٧٧٢ (١٩٩٢)، اللذين اتخذهما مجلس الأمن بالإجماع، وضع تشديد خاص على زيادة تدخل المجتمع الدولي بهدف تيسير عملية الانتقال الى جنوب افريقيا متحدة وديمقراطية وغير عنصرية. وجرى التوكيد مرة أخرى على أهمية هذا التدخل حينما قام الأمين العام بتعيين وإيفاد مبعوثين خاصين الى جنوب افريقيا وبإنشاء بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب افريقيا (UNOMSA) في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢.

١٦٩ - ومنذ ذلك الحين ظل نحو ٥٠ من مراقبي الأمم المتحدة يؤدون مهامهم بالتنسيق مع الهياكل التي أنشئت بموجب اتفاق السلم الوطني من أجل التصدي الفعال لمجالات الاهتمام التي أكد عليها الأمين العام في تقريره المقدم الى مجلس الأمن في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢[١٥٢] وتيسير انتقال جنوب افريقيا الى الديمقراطية. ورحبت الحكومة والأحزاب المعنية بوجود ومساهمة المراقبين، الذين يقومون بتنفيذ الولاية المنوطة بهم عن طريق التنسيق الوثيق مع المراقبين من أمانة الكمنولث، والجماعة الأوروبية، ومنظمة الوحدة الأفريقية.

١٧٠ - ويقوم أفراد بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب افريقيا بمراقبة المظاهرات والمواكب وغيرها من أشكال العمل الجماهيري، وسلوك الأحزاب السياسية وقوات الأمن، وبالبت في ما إذا كانت الأنشطة محل المراقبة تتمشى ومبادئ اتفاق السلم الوطني وما وضعته لجنة غولدستون، بالتشاور مع مختلف الأحزاب، من مبادئ توجيهية تتعلق بالمواكب والتجمعات السياسية. ويقوم هؤلاء الأفراد بدراسة مجالات الاهتمام وبتقديم تقارير عنها الى الأمين العام، خاصة فيما يتصل بالعنف السياسي المستمر في البلد، والأنشطة الجماهيرية، وسلوك الأحزاب السياسية وسلوك قوات الأمن، وتشكيلات قوات الأمن والتشكيلات المسلحة الأخرى، والفنادق، وإظهار الأسلحة الخطرة والتحقيق في النشاط الإجرامي وتقديم مرتكبيه للمحاكمة[١٥٣].

١٧١ - وقام المراقبون بوضع الأساس اللازم للاتصال على كافة المستويات مع الأجهزة الحكومية والإدارية، والأحزاب السياسية، و"الهياكل البديلة" المجتمعية، مثل الروابط المدنية، والمنظمات غير الحكومية،

والتجمعات الأخرى. فهذه الجهات تقوم بمبادرات لتخفيف حدة التوتر السياسي، وبتيسير حل المنازعات وتقديم الدعم الى المشاريع المجتمعية التي ترمي الى تشجيع التسامح السياسي والحوار داخل هذه المجتمعات[١٥٤].

١٧٢ - وبالإضافة الى ذلك، قام الأمين العام بتسمية مبعوثين خاصين للقيام ببعثتين خاصتين منفصلتين لتقصي الحقائق أوفدتا الى جنوب افريقيا: فقد قام بزيارة جنوب افريقيا السيد فيريندرا دايال في الفترة من ١٦ الى ٢٧ أيلول/سبتمبر، والسفير توم فرالسن في الفترة من ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر الى ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢[١٥٥].

١٧٣ - وأجرى كل واحد من المبعوثين الخاصين، خلال الزيارة التي قام بها كل واحد منهما، مباحثات مع كافة القادة السياسيين بشأن مركز المفاوضات، والبرامج التي يجري تنفيذها بموجب اتفاق السلم الوطني، وحالة عودة اللاجئين، ومجالات الاهتمام التي حددها الأمين العام في تقريره المؤرخ في ٧ آب/أغسطس ١٩٩٢ المقدم الى مجلس الأمن[١٥٦]، وفي قرار المجلس ٧٧٢ (١٩٩٢)، ألا وهي العنف المستمر؛ والتحقيق في النشاط الإجرامي وتقديم مرتكبيه للمحاكمة؛ والجهود الرامية الى إصلاح الشرطة؛ والتحقيقات في تشكيلات قوات الأمن والتشكيلات المسلحة الأخرى؛ ومركز الكتيبتين ٣١ و ٣٢ وكتيبة "الكوفويت"؛ ومسألة النزل؛ ومسألة إظهار الأسلحة الخطرة[١٥٧].

١٧٤ - وفي التقرير الذي قدمه الأمين العام الى مجلس الأمن (S/25004) المؤرخ في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، دعا الأمين العام جميع الأطراف الى الاعتراف بأن استمرار عدم اليقين بشأن مصير البلد لا يمكن أن يسفر إلا عن مزيد من العنف وعدم الاستقرار والتدهور الاقتصادي. وأكد على أنه لابد من الاعتراف بأن مبدأ الشمول جوهري لتحقيق الانتقال الى حكم ديمقراطي عن طريق انتخابات حرة وترتيبات دستورية جديدة. وفضلا عن ذلك، دعا الأمين العام جميع القادة السياسيين الى اتخاذ اجراءات فورية لكبح جماح العنف السياسي مع التسليم بما يقع على حكومة جنوب افريقيا من مسؤولية أساسية عن حفظ النظام العام[١٥٨].

١٧٥ - واستجابة لتصاعد العنف الذي لم يحدث له مثيل خلال تموز/يوليه وآب/أغسطس ١٩٩٣، لاسيما في منطقة الراند الشرقية، قام رئيس مجلس الأمن، بالنيابة عن أعضاء المجلس، بإصدار بيان في ٢٤ آب/أغسطس ١٩٩٣ دعا فيه جميع الأطراف في جنوب افريقيا الى مساعدة الحكومة في منع معارضي الديمقراطية من استخدام العنف بهدف تحديد عملية الانتقال الديمقراطي في البلد. وفي هذا الصدد، أحاط المجلس علما بالاقتراح الداعي الى إنشاء قوة وطنية للسلم لاستعادة النظام والمحافظة عليه في مناطق الاضطرابات. وأكد مجلس الأمن على أن أي قوة من هذا القبيل ينبغي أن تمثل بصدق مجتمع جنوب افريقيا وهيئاته السياسية الكبرى وأن من المهم بذات القدر أن تحظى هذه القوة بثقة شعب جنوب افريقيا ودعمه وتعاونه[١٥٩].

١٧٦ - وأكد المجلس على الدور الرئيسي لعملية التفاوض المتعددة الأطراف في تأمين عملية الانتقال الى جنوب افريقيا ديمقراطية وغير عنصرية ومتحدة، وحث الأطراف على أن تؤكد من جديد التزامها بهذه العملية، وعلى مضاعفة جهودها من أجل التوصل الى توافق في الآراء بشأن الترتيبات الوطنية والمسائل الدستورية التي لاتزال معلقة وعلى المضي الى الانتخابات المقرر اجراؤها خلال العام المقبل.

١٧٧ - وفي ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ اجتمع الأمين العام بالرئيس دي كليرك في الأمم المتحدة وهنأه على القرار التاريخي الذي اتخذه برلمان جنوب افريقيا بشأن إنشاء المجلس التنفيذي الانتقالي (TEC) وأكد له اعتزامه تعزيز بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب افريقيا خلال الأشهر المقبلة مما يفضي الى إجراء انتخابات حرة وديمقراطية لتشكيل جمعية تأسيسية غير عنصرية في نيسان/ابريل ١٩٩٤[٦٠]. وفي ٩ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣، بعث الأمين العام برسالة الى رئيس مجلس الأمن يطلب فيها أن يأذن المجلس بزيادة عدد المراقبين بمقدار ٤٠ مراقبا بحيث يصل العدد الإجمالي الى ١٠٠ من أجل تعزيز الأمن والاستقرار في ذلك البلد خلال تلك الفترة الانتقالية[٦١].

١٧٨ - ونظرت الجمعية العامة في بند جدول الأعمال المعنون "سياسات الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا" في الفترة من ١٧ الى ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، وفي ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ اتخذت القرارات ١١٦/٤٧ ألف الى زاي بشأن هذا الموضوع.

١٧٩ - ومما يعكس التغيير الهام الذي طرأ على الموقف أثناء نظر الجمعية العامة في هذا البند من جدول الأعمال أنه قل التأكيد على الضغط والجزاءات ووضع المزيد من التشديد على تأييد عملية التغيير السياسي وعلى مسؤوليات الأحزاب السياسية وسائر الأطراف المهتمة في جنوب افريقيا فيما يتعلق بإجراء عملية الانتقال السلمي الى جنوب افريقيا غير عنصرية. وأكدت الجمعية على تأييدها العريض القاعدة للعملية السياسية بأن قامت، للسنة الثالثة، باتخاذ قرار جامع بتوافق الآراء بعنوان "الجهود الدولية الرامية الى القضاء التام على الفصل العنصري والى مناصرة إقامة جنوب افريقيا متحدة وغير عنصرية وديمقراطية". وفي القرار ١١٦/٤٧ ألف حثت الجمعية بقوة سلطات جنوب افريقيا على أن تباشر المسؤولية الرئيسية للحكومة المتمثلة في وضع حد للعنف المستمر؛ ودعت كافة الأطراف الى التعاون على مكافحة العنف والى إجراء مفاوضات عريضة القاعدة بشأن الترتيبات الانتقالية؛ وأثنت على الأمين العام لقيامه بوزع مراقبي الأمم المتحدة في جنوب افريقيا؛ وناشدت المجتمع الدولي أن يساعد في تهيئة الأوضاع المستقرة لإقامة جنوب افريقيا الجديدة بطريقة سلمية على وجه السرعة، على أساس دستور غير عنصري وديمقراطي متفق عليه، وذلك بتوفير وزيادة مساعداته المادية والمالية كي يتسنى بذلك معالجة المشاكل الاجتماعية - الاقتصادية الخطيرة.

١٨٠ - كذلك اتخذت الجمعية العامة للمرة الأولى وبتوافق الآراء، اعترافا منها بالتغير النوعي الذي يتجلى في عمل واتجاه اللجنة الخاصة، قرارا بشأن عمل اللجنة الخاصة بمناهضة الفصل العنصري (القرار

١١٦/٤٧ باء). وفي القرار ١١٦/٤٧ جيم، المعنون "صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لجنوب افريقيا"، دعت الجمعية الى الاستمرار في تقديم المساعدة الإنسانية والقانونية لضحايا القمع والسجناء السياسيين السابقين، كما اتخذت في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ القرار ١١٧/٤٧، المعنون "برنامج الأمم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الأفريقي"، الذي رحبت فيه الجمعية بتوسيع نطاق أنشطة البرنامج التعليمية والتدريبية داخل جنوب افريقيا.

١٨١ - وثمة نصوص أخرى اعتمدت في التاريخ نفسه هي القرار ١١٦/٤٧ دال، "الحظر النفطي المفروض على جنوب افريقيا"؛ والقرار ١١٦/٤٧ هاء، "التعاون العسكري وغيره من التعاون مع جنوب افريقيا"؛ والقرار ١١٦/٤٧ واو، "العلاقات بين جنوب افريقيا واسرائيل"؛ والقرار ١١٦/٤٧ زاي، "تقديم الدعم لأعمال لجنة مناهضة الفصل العنصري في مجال الألعاب الرياضية".

١٨٢ - وواصلت مكاتب ووكالات الأمم المتحدة الأخرى رصد الحالة السياسية المتطورة في جنوب افريقيا بمزيد من الاهتمام، وبادرت بإجراء دراسات من أجل إعداد برامج لتوفير استجابة متضافرة على نطاق المنظومة، في الوقت المناسب، بهدف معالجة حالات التفاوت الاجتماعي - الاقتصادي التي لاتزال مستمرة في القطاعات الحيوية مثل التعليم والصحة والإسكان والعمالة.

١٨٣ - ووفقا لأحكام الاتفاق الذي تم التوصل اليه مع حكومة جنوب افريقيا، في أيلول/سبتمبر ١٩٩١، ذكرت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) أنها قامت بتسجيل ٩٥٧ ١٠ من اللاجئين والمنفيين من جنوب افريقيا بنهاية أيار/مايو ١٩٩٣. وقامت حكومة جنوب افريقيا بإسقاط التهم ضد ما مجموعه ٧٣٠ ١٠ شخصا وعاد ٦٠٤ ٦ أشخاص الى جنوب افريقيا برعاية المفوضية، التي تتولى أيضا تقديم مساعدة الى العائدين لأغراض العودة الى الوطن. وأسهمت الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ومنظمات أخرى بما يربو على ٢٧ مليون دولار من أجل دعم جهود العودة الطوعية الى الوطن وإعادة الإدماج، واشتمل ذلك على برنامج صغير لتدريب العائدين على الأنشطة المدرة للدخل[١٦٢].

١٨٤ - وفي الإعلان المناهض للفصل العنصري الذي اعتمد في مؤتمر العمل الدولي الثمانين، وهو المؤتمر الذي عقد في حزيران/يونيه ١٩٩٣، رحبت منظمة العمل الدولية بالتطورات السياسية الأخيرة في جنوب افريقيا، وطلبت الى المدير العام تقديم تقرير الى مجلس الإدارة بشأن التقدم المحرز بهدف القضاء على التمييز العنصري، بما في ذلك إنشاء المجلس التنفيذي الانتقالي والتدابير الأخرى الرامية الى إجراء انتخابات عامة، وطلبت الى مجلس الإدارة، أن يقوم، إذا ما اقتنع بأنه توجد ظروف تبرر إعادة النظر في التدابير التي اتخذتها منظمة العمل الدولية ضد الفصل العنصري، بإدراج بند في جدول أعمال مؤتمر منظمة العمل الدولية لعام ١٩٩٤ بشأن إعادة النظر في الإعلان[١٦٣].

١٨٥ - وفي شباط/فبراير ١٩٩٣، أوفدت منظمة العمل الدولية بعثة تخطيط متعددة التخصصات بهدف تقييم احتياجات التعاون التقني والمساعدة التقنية واجتمعت هذه البعثة بممثلي أرباب العمل ومنظمات المستخدمين في جنوب افريقيا. ومن المزمع استخدام الاستنتاجات التي توصلت اليها هذه البعثة في تصميم برنامج عمل يجري تنفيذه في مجالات الأولوية، مثل إيجاد فرص العمالة، وتنمية الموارد البشرية، والسياسات الاقتصادية، وتعليم وتدريب العمال، وإصلاح التشريعات العمالية. كما قدمت منظمة العمل الدولية مساعدة في حلقات العمل التدريبية التي عقدت للمنظمات المدنية غير العنصرية واشتركت في هذه الحلقات[١٦٤].

١٨٦ - وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، قامت اليونيسيف بإلحاق فريق صغير من موظفي الفئة الفنية بمكتب المفوضية في جنوب افريقيا بموجب أحكام مذكرة التفاهم التي أبرمت بين حكومة جنوب افريقيا والمفوضية. وتقوم اليونيسيف، بالتعاون مع المفوضية واللجنة الوطنية لحقوق الأطفال، بتقييم احتياجات المرأة والطفل، مع التشديد بصفة خاصة على إعادة توطين العائدين وضحايا العنف وغيرهم من الأشخاص المشردين داخليا. وقد ساعدت اليونيسيف في استكمال دراستين نشرتا مؤخرا: "حالة أطفال جنوب افريقيا" و "الطفل والمرأة في جنوب افريقيا: تحليل حالة"[١٦٥].

١٨٧ - في ١٦ تموز/يوليه ١٩٩٣، أعلنت الأمم المتحدة وأمانة الكومنولث عن خطط للقيام بصورة مشتركة بعقد مؤتمر دولي للجهات المانحة معني بتنمية الموارد البشرية بالنسبة لجنوب افريقيا فيما بعد الفصل العنصري. وسيكون الهدف الرئيسي لهذا المؤتمر تشجيع الاهتمام فيما بين البلدان المانحة وسائر الوكالات المانحة بمعالجة احتياجات تنمية الموارد البشرية في جنوب افريقيا فيما بعد الفصل العنصري، لا سيما حاجات القطاعات المحرومة من المجتمع. وستدعى إلى هذا المؤتمر المنظمات الدولية، ووكالات المعونة الثنائية، والمنظمات غير الحكومية، وهيئات جنوب افريقيا السياسية والمجتمعية والمهنية والشعبية. وسوف تجري الاستعدادات بالتشاور مع المجلس التنفيذي الانتقالي. ومن المقرر عقد هذا المؤتمر بعد انتخابات نيسان/ابريل ١٩٩٤[١٦٦].

باء - المنظمات الحكومية الدولية

١٨٨ - قامت بعثة خبراء لتقصي الحقائق تابعة لمنظمة الوحدة الافريقية بزيارة جنوب افريقيا في الفترة من ١٤ أيلول/سبتمبر إلى ٣ تشرين الأول/أكتوبر لتحديد ما يمكن أن تقدمه منظمة الوحدة الافريقية من إسهامات في إنهاء العنف وتيسير عملية التفاوض[١٦٧]. وبعد أن قدم تقرير بعثة تقصي الحقائق، اجتمعت اللجنة المخصصة المعنية بالجنوب الافريقي التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية في غابورون في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ وقررت وزع بعثة مراقبة في جنوب افريقيا. وقد عهد إلى بعثة المراقبة التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية، التي يرأسها السيد ليفوايلا ج. ليفوايبلا (بوتسوانا)، بالقيام، في سياق قرار مجلس الأمن ٧٧٢ (١٩٩٢)، بدراسة مسألة العنف في جنوب افريقيا، والعمل بالتنسيق مع الهياكل التي أنشئت

بموجب اتفاق السلم الوطني وأعضاء أفرقة المراقبة التابعة للأمم المتحدة، والجماعة الاقتصادية الأوروبية، وأمانة الكومنولث، والمساعدة في تحقيق جو من التسامح السياسي يكفل استمرار عملية التفاوض.

١٨٩ - وفي دورة مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية، المعقودة في القاهرة في الفترة من ٢١ إلى ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٣، هيمنت على المناقشات عملية التفاوض الجارية في جنوب افريقيا. وقد أعرب عن القلق البالغ إزاء تصاعد العنف واغتيال الزعماء السياسيين كالسيد كريس هاني، وما حدث مؤخرا من تشكيل جبهة للجناح اليميني تعارض التسوية السلمية في جنوب افريقيا. وقد رأى المجلس أن أي مزيد من التأخير في التوصل إلى اتفاق بشأن الترتيبات الانتقالية سيزيد من تفاقم الاستقطاب الذي أصيبت به البلد، ودعا جميع الأطراف المعنيين إلى الإسراع في عملية التفاوض. وقد اعتمد مجلس الوزراء قرارا يرحب بالاتفاق الذي تم التوصل إليه في إطار تفاوضي متعدد الأطراف بشأن موعد إجراء انتخابات ديمقراطية من أجل تكوين جمعية تأسيسية، ودعى المجتمع الدولي إلى مواصلة ممارسة ضغطه على حكومة جنوب افريقيا في كافة المجالات الهامة، بما في ذلك فرض الحظر على السلاح والأسلحة النووية والنفط، وقرر أن ينشئ صندوقا خاصا للانتخابات في جنوب افريقيا لمساعدة حركات التحرر على تعبئة وكفالة أوسع قدر ممكن من المشاركة في الانتخابات[١٦٨].

١٩٠ - وفي ايار/مايو ١٩٩٣، قام وزير خارجية جنوب افريقيا بزيارة رسمية إلى مصر لاستكشاف إمكانية حصول جنوب افريقيا على العضوية في منظمة الوحدة الافريقية. وتشير التقارير الصحفية إلى أن منظمة الوحدة الافريقية سوف تنظر في هذه المسألة بعد أن يتم تحقيق مزيد من التقدم في المفاوضات، بما في ذلك إقامة حكومة انتقالية[١٦٩].

١٩١ - وبعد أن دعا السيد مانديلا إلى رفع الجزاءات الاقتصادية في كلمته التي ألقاها أمام اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، اجتمعت اللجنة المخصصة المعنية بالجنوب الافريقي التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية في دورة وزارية استثنائية في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ في نيويورك لاستعراض الحالة في جنوب افريقيا في ضوء آخر التطورات في عملية السلم، وتكلم في هذا الاجتماع السيد مانديلا والأمين العام لمؤتمر الوحدويين الافريقيين. وقد اعترفت اللجنة بوجود خلاف بين حركتي التحرير، المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا ومؤتمر الوحدويين الافريقيين، بصدد توقيت رفع الجزاءات، لكنها اصدرت بيانا يؤيد رفع الجزاءات الاقتصادية المفروضة على جنوب افريقيا باستثناء تلك التي تتعلق بحظر الأسلحة وبالمسائل النووية. وحثت اللجنة على رفع الحظر النفطي بعد إقامة المجلس التنفيذي الانتقالي ومباشرته لعمله. وأعربت اللجنة عن تأييدها لإقامة أو استعادة العلاقات الدبلوماسية الكاملة مع جنوب افريقيا عقب إقامة حكومة وحدة وطنية مؤقتة، بعد إجراء الانتخابات في ٢٧ نيسان/ابريل ١٩٩٤[١٧٠].

١٩٢ - وبعد أن رفعت الجماعة الاقتصادية الأوروبية التدابير التقييدية في المجالات الثقافية والعلمية والرياضية خلال عام ١٩٩٢، زادت من الاتصالات غير الرسمية عن طريق عقد الاجتماعات والمؤتمرات وإيفاد بعثات تقصي الحقائق ووضع المراقبين في جنوب افريقيا. واجتمع ممثلون عن الجماعة الأوروبية مع موظفين رسميين في حكومة جنوب افريقيا، وممثلين عن الأحزاب السياسية والمنظمات غير الحكومية وجهات أخرى لمناقشة مستقبل العلاقات بين الجماعة وجنوب افريقيا الجديدة. وبيّنت الجماعة الاقتصادية الأوروبية أن الشروع الرسمي في إقامة العلاقات الدبلوماسية بينها وبين جنوب افريقيا سيتوقف على إحراز تقدم مستمر في عملية التفاوض وإقامة حكومة مؤقتة. أما الحظر المفروض على واردات وصادرات الأسلحة والمعدات الدقيقة للقوات المسلحة، إلى جانب التدابير التي تؤثر على التعاون العسكري والنووي، فقد بقي ساريا[١٧١].

١٩٣ - وفي ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، أصدرت الجماعة الأوروبية ودولها الأعضاء إعلانا رحبت فيه بالأحداث الأخيرة في جنوب افريقيا التي سمحت للسيد مانديلا بالدعوة إلى رفع جميع الجزاءات الاقتصادية التي ما زالت مفروضة ضد جنوب افريقيا، ولاحظت مع الارتياح أن شركاء آخرين هامين قد أعلنوا مؤخرا أنهم سيرفعون الجزاءات الاقتصادية التي لا تزال نافذة، كما فعلت ذلك بالفعل الجماعة الأوروبية ودولها الأعضاء. وذكر الإعلان أيضا أن الجماعة ستنظر في وقت قريب في اتخاذ خطوات أخرى نحو تطبيع العلاقات مع جنوب افريقيا على نحو يتواكب مع التطورات السائرة نحو حكم الأغلبية في البلد (انظر A/48/454، المرفق).

١٩٤ - وبعثة الجماعة الاقتصادية الأوروبية للمراقبة في جنوب افريقيا المؤلفة من ١٥ عضوا، وخبراء الجماعة الاقتصادية العاملين مع لجنة غولدستون، يعملون بتعاون وثيق مع غيرهم من المراقبين الدوليين في رصد العملية السياسية الجارية وفي بذل الجهود للتخفيف من العنف، وزيادة التسامح السياسي، وحسم المنازعات، وكذلك في توفير المساعدة لضحايا العنف.

١٩٥ - وقد وجهت الجماعة الاقتصادية الأوروبية برنامجا خاصا كبيرا ومتزايدا للمساعدة عن طريق المنظمات غير الحكومية في جنوب افريقيا لتلبية الاحتياجات في قطاعات كالتعليم والتدريب، والصحة، والتنمية الريفية والزراعية، والتنمية المجتمعية، والتوعية الانتخابية، وبرامج وسائط الإعلام. والجماعة الأوروبية هي أكبر جهة مفردة فيما وراء البحار تقدم المعونة إلى جنوب افريقيا، وما زالت تقدم الدعم منذ عام ١٩٨٥ لأكثر من ٥٠٠ مشروع كادت تكلفتها تبلغ بليون راند (٢٥٠ مليونا من وحدة النقد الأوروبية)[١٧٢]. وتشكل هذه البرامج، جنبا إلى جنب مع المساعدة الثنائية التي تقدمها فرادى الدول الأعضاء، أكثر من ٥٠ في المائة من جميع المساعدة الإنمائية الخارجية التي تتلقاها جنوب افريقيا. وقد ذكرت التقارير أن المساعدة التي قدمتها الجماعة الاقتصادية الأوروبية إلى جنوب افريقيا خلال عام ١٩٩٣ بلغت ٩٠ مليونا من وحدة النقد الأوروبية (٣٤١ مليون راند)[١٧٣].

١٩٦ - وفي ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، أعلن الأمين العام للكومنولث، الرئيس إيميكا آنياأوكو، الرفع الفوري لجميع أشكال الحظر في المجالات التجارية والاستثمارية والمالية تجاوبا مع اعتماد برلمان جنوب افريقيا لقانون إنشاء المجلس التنفيذي الانتقالي[١٧٤]. أما بعثة الكومنولث للمراقبة المؤلفة من ١٧ عضوا، التي ما زالت تعمل في جنوب افريقيا منذ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢، فتضم محامين وضباط شرطة وخبراء في المفاوضات وقاضيا ومختصين عسكريين، ولها مقر في جوهانسبرغ ومقر في ديربان. ويغطي الفريق الذي مقره جوهانسبرغ منطقتي ترانسفال وسيسكي ومشاكل الأمن في المدن الصغيرة، بينما يغطي الفريق المقيم في ديربان مسألة العنف في المناطق الريفية. وقد زار الرئيس إيميكا آنياأوكو جنوب افريقيا في أيار/مايو ١٩٩٣ واجتمع مع الرئيس دي كليرك والسيد مانديلا ومع غيره من الزعماء السياسيين والموظفين الرسميين في أمانة السلم الوطني لبحث عملية التفاوض[١٧٥]. وقد اتخذ الاجتماع الحادي والعشرون لوزراء خارجية منظمة المؤتمر الإسلامي المعقود في كراتشي في الفترة من ٢٥ إلى ٢٩ نيسان/ابريل ١٩٩٣ قرارا بشأن التطور في جنوب افريقيا دعا فيه، في جملة أمور، إلى التعجيل باختتام المفاوضات حول وضع دستور ديمقراطي وغير عرقي ومقبول لدى شعب جنوب افريقيا[١٧٦].

جيم - الحكومات

١٩٧ - وفيما يتعلق بالقانون الذي اعتمده برلمان جنوب افريقيا في ٢٣ أيلول/سبتمبر ويقضي بإنشاء المجلس التنفيذي الانتقالي، وعلى إثر نداء السيد مانديلا لرفع جميع الجزاءات الاقتصادية المفروضة على جنوب افريقيا وقرار الجمعية العامة المؤرخ ٨ تشرين الأول/اكتوبر الذي يقضي برفع الجزاءات الاقتصادية، أعلنت عدة حكومات بما فيها حكومات الولايات المتحدة، وكندا واستراليا والهند عن اتخاذ سلسلة من الخطوات لرفع الجزاءات الاقتصادية المفروضة على جنوب افريقيا، بما في ذلك الجزاءات المفروضة على التجارة والاستثمارات والجزاءات المالية.

١٩٨ - وكان عدد من الحكومات قد أعلن، في وقت سابق، بصدد الاستجابة لاستئناف المفاوضات المتعددة الأحزاب في جنوب افريقيا في نيسان/ابريل ١٩٩٣، عن وضع خطط لرفع الجزاءات الدبلوماسية والاقتصادية توقعا لإبرام اتفاقات تتعلق بالهياكل الانتقالية في البلد (انظر الفقرات ١١٠-١١٢).

١٩٩ - وفي ١٥ آذار/مارس ١٩٩٣، أعلنت حكومة النرويج عن رفع الجزاءات الاقتصادية، بما في ذلك الجزاءات المفروضة على التجارة والاستثمارات، ولكنها ذكرت أنها ستواصل الالتزام بالحظر الذي فرضته الجمعية العامة على بيع النفط الى جنوب افريقيا وبالحظر الالزامي على الأسلحة الذي فرضه مجلس الأمن منذ عام ١٩٧٧[١٧٧]. وفي أوائل تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢، كانت حكومة السويد قد قررت السماح لست

شركات سويدية بالاتجار مع جنوب افريقيا.[١٧٨] وكانت حكومة الكويت قد أعلنت عن استعدادها للاتجار مع جنوب افريقيا بجميع السلع الأساسية خلاف النفط ومنتجات البترول.[١٧٩]

٢٠٠ - وبصدد الاستجابة للطلبات من أجل تقديم المساعدة الدولية الى المجتمعات المحلية المحرومة في جنوب افريقيا، زادت عدة حكومات معوناتها ومساعدتها الى المنظمات غير الحكومية في جنوب افريقيا التي تشارك في تقديم المساعدة الانسانية، والتعليم، والتدريب، والخدمات الصحية في تلك المجتمعات المحلية. وقدمت حكومة اليابان منحة أخرى مقدارها ١٠ مليون راند الى كاغيسو ترست (Kagiso Trust)، وبذلك بلغت مساهمتها الاجمالية ٧٥ مليون راند منذ عام ١٩٧٨.[١٨٠] ومنحت اليابان أيضا ٠٠٠ ٦٠٠ راند الى أربعة مشاريع للإغاثة من الجفاف وثلاثة مشاريع تعليمية للمجتمعات المحلية المحرومة.[١٨١] وأعلن الصندوق الاستئماني للتعليم في الجنوب الافريقي، وهو منظمة غير حكومية تساعدها حكومة كندا، عن برنامج تدريب لموظفي الخدمة العامة في المستقبل وموظفي وسائط الإعلام في جنوب افريقيا.[١٨٢] وأعلنت حكومة السويد أنها سوف تواصل منح مساعدة مالية للمنظمات، بما فيها المؤتمر الوطني الافريقي، التي تعمل في مجال الأنشطة الدينية والتعليمية والثقافية وأنشطة حقوق الانسان.[١٨٣] وتقدم حكومة النرويج حاليا المساعدة الى لجنة غولدستون (Goldstone Commission) بمنحة مالية وكما تقدم خدمات مستشارين للمعهد الذي أنشئ حديثا لدراسة العنف العام في جنوب افريقيا. وسوف يقدم المعهد، في جملة أمور، خدمة معلومات شاملة ومتسقة وتستند الى استخدام الحاسوب بشأن قضية العنف العام والترويع.[١٨٤]

٢٠١ - وفضلا عن ذلك، قرر لجنة جائزة نوبل التابعة للبرلمان النرويجي بمنح جائزة نوبل للسلم في عام ١٩٩٣ مشاركة بين السيد مانديلا والسيد دي كليرك بالترحيب الواسع النطاق. وهنأ المجتمع الدولي بالاجماع المتلقيين لأقدم وأكبر جائزة عالمية للسلم كما أشاد المجتمع الدولي بشعب وحكومة النرويج لمساهماتهما ذات المغزى لبناء الثقة وتحقيق التصالح الوطني في جنوب افريقيا وفي أماكن أخرى. ومن الجدير بالاشارة أن جائزة نوبل للسلم قد منحت من قبل في عام ١٩٦٠ لألبرت لوثولي الرئيس السابق للمؤتمر الوطني الافريقي ومنحت لرئيس الأساقفة ديزموند توتو في عام ١٩٨٥ لقاء مساهماتهما الهامة في إحراز تقدم نحو تحقيق المساواة العنصرية في جنوب افريقيا (انظر الفقرة ٤٣).[١٨٥]

دال - المنظمات غير الحكومية

٢٠٢ - خلال الفترة المستعرضة رصد عدد من المنظمات غير الحكومية عن كثب التطورات السياسية في جنوب افريقيا، وطالبت تلك المنظمات بمواصلة ممارسة الضغط على حكومة جنوب افريقيا وحذرت من رفع الجزاءات في وقت سابق للأوان.

٢٠٣ - كما قامت عدة منظمات غير حكومية ونقابات وكنائس ومنظمات مهنية بتنظيم وإيفاد بعثات لتقصي الحقائق الى جنوب افريقيا للمراقبة بصورة مباشرة وإعداد تقارير وتقديمها الى مؤيديها وعامة الجمهور عن المفاوضات الجارية بشأن قضايا تتصل بالعنف المستمر، وتحديد الطريقة التي تمكن منظماتها من تقديم المساعدة لرعاية الوفاق والتسامح السياسي فضلا عن تحديد برامج المساعدة من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية وذلك بعقد اجتماعات وإجراء مناقشات وعقد حلقات عمل مع نظرائها في جنوب افريقيا.

٢٠٤ - وفي سياق تعزيز الدعم الذي تقدمه المنظمات غير الحكومية لعملية التغير السلمي، ساهمت اللجنة الخاصة ودعمت، بصفة خاصة، المشاريع التي تضطلع بها المنظمات التالية: الحركة البريطانية لمناهضة الفصل العنصري، فريق مدينة لندن المناهض للفصل العنصري، ورابطة برلمانيي أوروبا الغربية لمناهضة الفصل العنصري، ومكتب بحوث الشحن البحري، الذي يتخذ من هولندا مقرا له، والحملة العالمية لمناهضة التعاون العسكري والنووي مع جنوب افريقيا، التي تتخذ مقرا لها في النرويج. كما دعمت شتى المشاريع التي تضطلع بها لجنة افريقيا للسلم، ولجنة المحامين المناصرة للحقوق المدنية بمقتضى القانون ومكتب واشنطن المعني بافريقيا، ومقره في الولايات المتحدة.

٢٠٥ - وقامت الحركة البريطانية لمناهضة الفصل العنصري، بدعم مالي من اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري، بتنظيم مؤتمر دولي اسمه "الجنوب الافريقي: تحويل الأمل الى حقيقة". وتناول المؤتمر، الذي تمتع أيضا بتأييد منظمة الوحدة الافريقية التام، مسألة تحقيق الهدف المزدوج المتمثل في دعم وتعزيز عملية الانتقال في جنوب افريقيا من دولة قائمة على الفصل العنصري الى ديمقراطية متحدة وغير عنصرية، والنظر في ضرورة وضع جدول أعمال جديد من أجل التضامن الدولي مع شعب الجنوب الافريقي. وافتتح رئيس اللجنة الخاصة المؤتمر.

٢٠٦ - وحضر المؤتمر حوالي ٤٥٠ مشاركا ينتمون الى ما يزيد على ٤٠ بلدا، بما في ذلك الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية، والأمين العام للكمنولث، وأربعة وزراء خارجية من بلدان في جنوب افريقيا وشخصيات بارزة من جنوب افريقيا، واعتمد المؤتمر إعلانا (A/48/255-S/26048، المرفق الأول) أحاط علما فيه بجملة أمور منها، العقبة الخطيرة التي تواجه تحويل الأمل الى حقيقة وهي أنه لا تزال توجد عناصر في جنوب افريقيا وفي الجنوب الافريقي، يتمتع بعضها بدعم خارجي كبير، وتقوم تلك العناصر بمقاومة اجراء تغير ديمقراطي حقيقي ولا تشارك في رؤية مستقبل جديد في المنطقة. وجرى اتفاق مؤداه، أنه مع إحراز تقدم في عملية الانتقال في الجنوب الافريقي، يتعين على بقية المجتمع الدولي أن تكون على استعداد للاستجابة للتحديات الجديدة. وسوف يقتضي الأمر أشكالا جديدة من التضامن الدولي للمساعدة في تلبية احتياجات الوضع المتغير.

سادسا- استعراض أعمال اللجنة الخاصة

٢٠٧ - وفقا لولاية اللجنة الخاصة وعملا بالسياسات والمبادئ التوجيهية التي حددتها الجمعية العامة في إعلانها لعام ١٩٨٩ المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي، فضلا عن قرارات الجمعية العامة التي اتخذتها في دورتها السابعة والأربعين، واصلت اللجنة الخاصة حشد الدعم الدولي من أجل القضاء على الفصل العنصري وذلك من خلال القيام في وقت مبكر بإنشاء مجتمع في جنوب افريقيا قائم على دستور ديمقراطي وغير عنصري تم التفاوض بشأنه على نطاق واسع ومتفق عليه حسبما هو متوخى في الاعلان. وكنتيجة لازمة لذلك الجهد، وجهت اللجنة أيضا برنامج عملها نحو تسهيل عملية الانتقال السلمي والثابت في جنوب افريقيا وذلك بتعزيز المساعدة الدولية لمساعدة الأفراد في جنوب افريقيا للتغلب على النتائج الاجتماعية والاقتصادية السلبية المترتبة على الفصل العنصري، وذلك من خلال عقد حلقات دراسية قطاعية معنية بمواضيع مقررة ومحددة على النحو الصحيح، وإجراء مشاورات مع الهيئات ذات الصلة والتابعة لمنظومة الأمم المتحدة، ومع حكومات، ومنظمات حكومية دولية، ومنظمات غير حكومية، فضلا عن مجموعات أخرى ذات صلة داخل جنوب افريقيا وخارجها، على حد سواء.

٢٠٨ - وبغية المحافظة على التضامن الدولي المتسق مع شعب جنوب افريقيا، وضمان استمرار حصول عملية الانتقال على دعم دولي صريح فضلا عن المحافظة على توافق الآراء في الجمعية العامة الذي استمر لمدة طويلة فيما يتعلق بجنوب افريقيا، حافظ رئيس اللجنة الخاصة على الاتصال عن كثب مع مجموعات وأفراد في جنوب افريقيا وخارجها، فضلا عن الأمين العام والوفود لدى الأمم المتحدة، واجرى مشاورات معهم بشأن المواضيع ذات الصلة بمسألة جنوب افريقيا.

٢٠٩ - وخلال الفترة المستعرضة، انصب اهتمام اللجنة الخاصة على العنف السياسي المستمر وكيفية تهيئة مناخ يتسم التسامح السياسي؛ كما انصب اهتمامها على إيجاد طرق جديدة للتصدي بفعالية لأوجه عدم المساواة الاجتماعية - الاقتصادية الخطيرة في جنوب افريقيا؛ وكيفية تشجيع الاهتمام بالاحتياجات العاجلة للمساعدة في مجال تنمية الموارد البشرية في القطاعات المحرومة من سكان جنوب افريقيا؛ وكيفية استنباط سبل لضمان استمرار دعم المجتمع الدولي للعملية الضعيفة والهامة التي لا تزال جارية في جنوب افريقيا.

أنشطة اللجنة الخاصة

٢١٠ - رصدت اللجنة الخاصة عن كثب، بصدد تنفيذ برنامج أعمالها التطورات الجارية في جنوب افريقيا وأبدت تعليقات بشأنها. وأوفدت بعثات، ونظمت عددا من المؤتمرات والحلقات الدراسية وجلسات الاستماع ذات الاصلة بجنوب افريقيا ومسألة الفصل العنصري أو شاركت فيها.

٢١١ - وفي أول اجتماع للجنة الخاصة لعام ١٩٩٣، عقد في ٢ شباط/فبراير ١٩٩٣، أعرب رئيس اللجنة الخاصة عن أمله في أن تدخل جنوب افريقيا بانشاء السلطة الانتقالية، مرحلة نوعية جديدة في الطريق المؤدي الى مجتمع دستوري وغير عنصري وديمقراطي على النحو الأوفى. وقال انه ربما لا يوصف المرء بالواقعية اذا أعرب عن أمله في التوصل بحلول عام ١٩٩٤ الى إبرام اتفاقات يكون من شأنها أن تيسر وضع ترتيبات انتقالية لاجراء انتخابات الجمعية التأسيسية وانشاء حكومة وحدة وطنية مؤقتة.

٢١٢ - وفي الاجتماع ذاته، قدم الرئيس أيضا موجزا للمهام المختلفة التي تضطلع بها اللجنة. وثمة هدف رئيسي للجنة في عام ١٩٩٣ وهو دعم وتشجيع المحاورين السياسيين في جنوب افريقيا الراغبين في المشاركة بحسن نية في عملية الانتقال. ثم أكد بأنه بغية تحقيق هذه الغاية، أدرجت اللجنة الخاصة في برنامج عملها إيفاد بعثة الى جنوب افريقيا لتسهيل الاتصالات والمشاورات مع الممثلين الرئيسيين لشتى الأطراف المشتركين في عملية التفاوض. وأكد من جديد على أنه بالرغم من اختلاف ولاية اللجنة الخاصة وبعثتها عن ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب افريقيا، إلا أن الهيئتين كلتيهما تؤيدان الأهداف ذاتها. وتولي اللجنة الخاصة أولوية لمواصلة دعم عملية الانتقال السلمي في جنوب افريقيا كيما تصبح مجتمعا مجتمعا متحدا وغير عنصري وديمقراطي وكذلك لمواصلة تعزيز مساعدة القطاعات المحرومة في البلد.

١ - تقييم التطورات السياسية في جنوب افريقيا والاستجابة لها

٢١٣ - في الفترة المستعرضة، قامت اللجنة الخاصة، من منطلق الاستجابة للأحداث السياسية وغير السياسية التي تجري داخل جنوب افريقيا، بالاستمرار في إصدار بيانات ترمي إلى لفت الانتباه إلى ما يحدث من تطورات هناك إلى جانب الإعراب عن تأييدها لمواصلة العملية حتى في ظل ظروف صعبة. وكذلك اضطلعت اللجنة بتنظيم لقاءات مع وسائط الإعلام.

٢١٤ - وبالإضافة إلى ذلك، عمدت اللجنة إلى عقد اجتماعات أو تنظيم جلسات إحاطة مع ممثلي الدول الأعضاء بالأمم المتحدة، بما في ذلك ممثلو حكومة جنوب افريقيا، ومع مواطنين آخرين من جنوب افريقيا يمثلون قطاعات شتى متنوعة من قطاعات المجتمع.

٢١٥ - وفي مناسبات عديدة، التقى رئيس اللجنة الخاصة بقيادات حركات التحرير الوطنية لمناقشة التطورات الجارية في جنوب افريقيا وتشجيع عملية السلم هناك.

٢١٦ - كذلك اجتمع رئيس اللجنة وسائر أعضائها مع القاضي رتشارد غولدستون، رئيس لجنة غولدستون، أثناء زيارته لنيويورك في نيسان/ابريل ١٩٩٣. وقد أتاح هذا الاجتماع لأعضاء اللجنة فرصة تبادل الرأي مع القاضي غولدستون، وتكرار الإعراب عن تأييد اللجنة الخاصة لأعمال لجنته.

٢١٧ - ومما شجع اللجنة أن ما كان في يوم ما يشكل حركة دولية قوية لمناهضة الفصل العنصري قد تحول اليوم، إلى حد كبير، إلى حملة بالغة القوة لمناصرة الديمقراطية تطالب بإنشاء جنوب افريقيا جديدة. وفي إطار مراعاة أن الفصل العنصري لم ينته بعد على الرغم مما حدث من تطورات إيجابية في جنوب افريقيا، أكدت اللجنة الخاصة أن تأييد المنظمات غير الحكومية في جميع أنحاء العالم ما زال في غاية الأهمية أثناء فترة الانتقال. وفي ظل مطالبة المجتمع الدولي بدعم العملية الديمقراطية الجارية في جنوب افريقيا، رحبت اللجنة الخاصة على نحو صريح بالقرار الذي توصل إليه المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف ويقضي بتحديد يوم ٢٧ نيسان/ابريل ١٩٩٤ كموعد لإجراء أول انتخابات غير عنصرية في جنوب افريقيا.

٢١٨ - ولاحظت اللجنة الخاصة أن العنف السياسي يتجه نحو التصاعد كلما كان هناك تقدم ملموس في المفاوضات المتعددة الأطراف. وهذا الاتجاه الفاجع قد اتخذ بُعدا منذرا بالسوء بصفة خاصة، باغتيال السيد كريس هاني، الأمين العام للحزب الشيوعي بجنوب افريقيا، في ١٠ نيسان/ابريل ١٩٩٣، حيث تورط في هذا الحادث أعضاء بمنظمة من المنظمات التي تشجع سيادة البيض. ومع ظهور كل موجة من موجات العنف، يلاحظ أن اللجنة الخاصة كانت تستمر في التشديد على ضرورة وقف هذه التحركات العنيفة الحمقاء، وتحذر قادة جنوب افريقيا بألا تسمح بتعطيل عملية التحول السياسي السلمية بسبب أولئك الحريصين على إعاقة استئناف المفاوضات المتعددة الأطراف التي جمعت بين ٢٦ من الأحزاب والمنظمات السياسية، على نحو لم يسبق له مثيل.

٢١٩ - وفي معرض الاستجابة للتطورات الإيجابية في جنوب افريقيا، كان من رأي اللجنة الخاصة أن السجلات التي وضعت لمناهضة تنظيم المباريات الرياضية في جنوب افريقيا ولإعمال المقاطعة الثقافية لها قد أتمت مهمتها، وقررت في ١٧ شباط/فبراير ١٩٩٣ إنهاء هذه السجلات. وقد أثنت اللجنة الخاصة

في بيانها على كافة من ضحوا بالفرص المالية وغير المالية بسبب الامتناع عن القيام بالمباريات الرياضية أو الاتصالات الثقافية في جنوب افريقيا، بهدف دعم الجهود الدولية الرامية إلى القضاء على الفصل العنصري[١٨٦].

٢٢٠ - وفي إطار الرد على غارة قامت بها الشرطة على مقر حزب مؤتمر الوحدويين الافريقيين، قامت اللجنة الخاصة في ٢٥ أيار/مايو ١٩٩٣ بشجب احتجاز عدد كبير من زعماء الحزب، بما في ذلك عدد من الفريق الممثل للحزب في المفاوضات المتعددة الأطراف. وطالبت اللجنة سلطات جنوب افريقيا بأن تتخذ خطوات فورية لمحاولة مداواة الأضرار التي ترتبت على إجراءات الشرطة هذه[١٨٧].

٢٢١ - وفي بيان صادر في ٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٣، أكدت اللجنة الخاصة أن المفاوضات المتعددة الأطراف ما زالت أفضل وسيلة متاحة في ميدان حل الخلافات، وخاصة فيما يتعلق بالحيلولة دون احتمال نشوب العنف السياسي، وكذلك في مجال التوصل إلى نظام دستوري يعكس آمال وتطلعات كافة سكان جنوب افريقيا. وأعربت اللجنة عن بالغ قلقها إزاء إمكانية انسحاب حزب المحافظين وحزب الحرية (انكاثا) من المفاوضات المتعددة الأطراف، وأعلنت أن المشاركة النشطة من جانب كافة الأطراف، بما فيها هذان الحزبان، أمر ضروري بالنسبة للمضي قدما إلى الأمام استنادا إلى ذلك التوافق الهام في الآراء الذي تم تحقيقه بالفعل بشأن المبادئ الدستورية الأساسية[١٨٨]. وفي بيان صادر في ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، رحبت اللجنة الخاصة بالاتفاق التاريخي الذي تم التوصل إليه في المفاوضات المتعددة الأطراف المتعلقة بالهياكل الانتقالية في جنوب افريقيا. ولاحظت اللجنة أن هذا الاتفاق، الذي يشكل بداية لمرحلة جديدة، من شأنه أن يتيح تشكيل المجلس التنفيذي الانتقالي، الذي طال انتظاره، والذي سيتم من خلاله، لأول مرة، قيام هيئة حكم غير عنصرية تمثل مختلف الفئات السياسية والثقافية في جنوب افريقيا بالمشاركة في عملية صنع القرار فيما يتصل بعدد من قضايا الحكم الهامة أثناء الفترة السابقة على أول انتخابات في جنوب افريقيا تقوم على أساس "صوت واحد للفرد الواحد"[١٨٩].

٢٢٢ - وخلال الفترة المستعرضة بأكملها، استمرت اللجنة الخاصة في التشديد على أن تشكيل المجلس التنفيذي الانتقالي يمثل أمرا ضروريا من شأنه أن يزيد من مستوى الثقة في التزام جميع الأطراف الرئيسية في جنوب افريقيا، وخاصة حكومة الحزب الوطني، بإنشاء مجتمع ديمقراطي متحد بعيد عن العنصرية. ومن ثم، فقد أهابت اللجنة بالأطراف المعنية، ولا سيما سلطات جنوب افريقيا، أن تدفع بعملية الديمقراطية قدما إلى الأمام.

٢ - المشاورات مع الحركات المناهضة للفصل العنصري
والمنظمات غير الحكومية المعنية

٢٢٣ - وثمة اجتماع للتشاور نظّم بجنيف في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر و ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ من قبل اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري بالتعاون مع الحركة البريطانية لمناهضة الفصل العنصري. وقد أجريت هذه المشاورات، في جملة أمور، لاستعراض التطورات الجارية في جنوب افريقيا ومناقشة الدور المستقبلي لحركات مناهضة الفصل العنصري والمنظمات غير الحكومية، من قبيل توفير المساعدة في مجال حل المشاكل الاجتماعية - الاقتصادية أثناء الفترة الانتقالية وفيما بعدها.

٢٢٤ - وقد أسهم في هذه المشاورات ٥٦ مشتركا تقريبا، حيث كانوا يمثلون حركات التحرير الوطنية التي تعترف بها الأمم المتحدة ومختلف المنظمات غير الحكومية المناهضة للفصل العنصري ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة. وقد وضع المشتركون اقتراح عمل وإعلانا.

٢٢٥ - واستعرض المشتركون التطورات السياسية في جنوب افريقيا واستجابة المجتمع الدولي لها. وقاموا أيضا بتقييم دور منظماتهم، والاستجابة الجماعية من جانب المنظمات المناهضة للفصل العنصري، والمنظمات غير الحكومية بشأن التطورات السياسية الجديدة في جنوب افريقيا. وقد أوضح المشتركون، في نهاية المطاف، أن حكومة جنوب افريقيا تعد مسؤولة، في المقام الأول، عما يحدث من تأخيرات في المسيرة نحو وجود جنوب افريقيا ديمقراطية، وعن العنف السياسي بالبلد، وبعد ذلك حددوا في اقتراح العمل دور منظماتهم في مجالات من بينها مواصلة الحملة الإعلامية القائمة، وتشجيع المناخ المناسب للاضطلاع بنشاط سياسي حر؛ ومساندة إقامة جنوب افريقيا ديمقراطية ومتحدة وغير عنصرية. والإعلان المؤلف من ١٢ نقطة قد أكد من جديد أن إعلان الأمم المتحدة لعام ١٩٨٩ هو أساس الوصول إلى إقامة جنوب افريقيا ديمقراطية وغير عنصرية[٥٩٠].

٣ - بعثة رئيس اللجنة الخاصة إلى جنوب افريقيا،
١-١١ آذار/مارس ١٩٩٣

٢٢٦ - من أجل تمكين أعضاء اللجنة الخاصة من القيام، على نحو مباشر، بتفهم شتى العوامل التي تؤثر على العملية الانتقالية في جنوب افريقيا، ضمّنت اللجنة الخاصة برنامج عملها لعام ١٩٩٣ إيفاد بعثة لجنوب افريقيا. ولقد أتاحت هذه البعثة لأعضاء الوفد فرصة إجراء تقييم حديث لكيفية المضي في تشجيع العملية السياسية السلمية في إطار أعمال الأمم المتحدة، وكذلك للدور الذي يمكن أن يضطلع به المجتمع الدولي في هذا الصدد. ولقد ترأس هذه البعثة، التي أوفدت في الفترة من ١ إلى ١١ آذار/مارس ١٩٩٣، والتي كانت

مؤلفة من خمسة أشخاص، رئيس اللجنة الخاصة. وأجرت البعثة اتصالات وعقدت مشاورات واسعة النطاق مع ممثلين رفيعي المستوى للأطراف الرئيسية في العملية السياسية الراهنة، ومع مجموعة واسعة من الزعماء المدنيين والدينيين والقادة في دوائر رجال الأعمال والعمال ووسائط الإعلام، وكذلك مع ممثلي المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية.

٢٢٧ - وفيما يتعلق بالآراء التي عبّر عنها أثناء زيارة البعثة لجنوب افريقيا فإن البعثة كانت ترى أن عملية التحول من خلال المفاوضات السلمية لا تزال ضعيفة وتحتاج إلى مزيد من الدعم النشط من جانب المجتمع الدولي. وسيكون ذلك مهما بصفة خاصة في ثلاثة مجالات تحظى باهتمام خاص فيما يتعلق بالتوقعات العاجلة والمتوسطة المدى في جنوب افريقيا من أجل تحول مستقر إلى ديمقراطية غير عرقية، وهي التهديد الذي يفرضه العنف السياسي على العملية، والحاجة لأن تكون الانتخابات على أساس صوت واحد للفرد الواحد انتخابات نزيهة وحرة، والحاجة لتسهيل المشاركة التامة لجنوب افريقيا الجديدة في مجال التعاون الدولي ولا سيما فيما يتعلق بالمساعدة في إعادة بناء اقتصادها، مع مراعاة أن ثمة حاجة ملحة إلى وجود حكومة منتخبة بصورة ديمقراطية تكون قادرة على الشروع في الوفاء بالتوقعات الكبيرة التي تجيش بصدر غالبية السكان. ومن ثم، فإن تقرير البعثة (A/48/202-S/25895، المرفق) قد أوصى، من بين ما أوصى، بزيادة عدد مراقبي الأمم المتحدة الحاليين وتوسيع ولايتهم لتمكينهم من القيام بدور فعال لاحتواء العنف، وأن تبدأ الأمم المتحدة فورا في دراسات الاحتياجات المتعلقة بوظائف وقدرات المراقبين الدوليين للانتخابات في جنوب افريقيا، وأن يبدأ وزع المراقبين قبل إجراء الانتخابات الفعلية ببضعة أشهر؛ وأنه يجب إيلاء الاعتبار لتعديل طابع بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب افريقيا لتصبح "بعثة الأمم المتحدة للانتقال في جنوب افريقيا"، وذلك بغرض تعزيز ومساعدة المفاوضات المتعددة الأطراف، بناء على الطلب، وإعمال الهياكل التي أنشأها اتفاق السلم الوطني، ورصد العملية الانتخابية. وكذلك أوصى تقرير البعثة، بأن يساعد المجتمع الدولي في تثقيف الناخبين فيما يتعلق بالقيم الديمقراطية الأساسية والتسامح السياسي، وأن تبدأ الهيئات والوكالات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة في وضع تخطيط مفصل لبرامج لتقديم المساعدة الاقتصادية - الاجتماعية التي يجري تنسيقها مع الوكالات الدولية الأخرى ولا سيما في مجالات الصحة والإسكان والتعليم والعمل، ون يولى اهتمام عاجل لعقد مؤتمر لتعبئة الموارد لتمكين الحكومة الجديدة، إثر عملية الانتخابات على أساس صوت واحد للفرد الواحد، من البدء فورا وبالتعاون مع الوكالات الدولية في تنفيذ برامج لإحداث تغيير ملموس لصالح المحرومين في جنوب افريقيا.

٤ - الندوة المعنية بالتسامح السياسي في جنوب افريقيا: دور صانعي الرأي ووسائط الإعلام، مدينة الكاب، جنوب افريقيا، ٣٠ تموز/يوليه الى ١ آب/ اغسطس ١٩٩٣

٢٢٨ - اشترك في رعاية الندوة المعنية بالتسامح السياسي في جنوب افريقيا: دور صانعي الرأي ووسائط الإعلام، اللجنة الخاصة مع منظمتين غير حكوميتين من جنوب افريقيا، ومعهد البديل الديمقراطي لجنوب افريقيا، ومعهد الديمقراطية المتعددة الأحزاب. وكانت هذه الندوة هي أول حدث تشترك اللجنة الخاصة في رعايته داخل جنوب افريقيا.

٢٢٩ - وقد اشترك في هذه الندوة أكثر من ٨٠ مشتركا، يمثلون مجموعة عريضة من صانعي الرأي في جنوب افريقيا وخبراء وسائط الإعلام والأكاديميين والاختصاصيين في علم السياسة، وقادة النقابات العمالية والمراقبين الدوليين. وقام المشتركون لمدة يومين ونصف اليوم بمداولات مكثفة بشأن القضايا الحاسمة والملحة المتعلقة بدور صانعي الرأي في جنوب افريقيا ووسائط الإعلام في تغطية وتسهيل الانتقال الى جنوب افريقيا جديدة غير عنصرية وديمقراطية. وقد ركزوا على الحاجة الى تشجيع التسامح وناقشوا الاستراتيجيات الممكنة لتحقيقه من خلال وسائط الإعلام. وبالرغم من عدم وجود توافق في الآراء حول الكيفية التي يمكن بها العمل جماعيا على تشجيع التسامح من خلال وسائط الإعلام، فقد كان ثمة اتفاق ملموس حول الحاجة الى اتخاذ تدابير معينة لتعزيز التسامح السياسي. واتفق أيضا على وجوب أن تشاطر الأمم المتحدة الإمكانيات القيمة الموجودة لديها مع وسائط الإعلام في جنوب افريقيا بشأن قضايا مثل مشاكل الانتقال ودور وسائط الإعلام في مثل هذه الظروف[١٩١].

٥ - المشاورة المشتركة بين المنظمات غير الحكومية في امريكا الشمالية وأوروبا المعقودة في جنيف في ٣٠ و ٣١ آب/اغسطس ١٩٩٣

٢٣٠ - قامت اللجنة الخاصة، بالتعاون مع اللجنة الفرعية للمنظمات غير الحكومية المعنية بالعنصرية والتمييز العنصري والفصل العنصري وإنهاء الاستعمار التي يوجد مقرها في جنيف، بتنظيم مشاورة بين المنظمات غير الحكومية في امريكا الشمالية وأوروبا وبعض نظائرها في جنوب افريقيا حول احتياجات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات الريفية والحضرية في جنوب افريقيا ودور المنظمات غير الحكومية الدولية في مساعدة تلك المجتمعات على سد تلك الاحتياجات. وقد حضر المشاورة أيضا ممثلون عن الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة.

٢٣١ - وقد ركزت المشاورة التي استغرقت يومين على احتياجات التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات الريفية والحضرية في جنوب افريقيا ودور المنظمات غير الحكومية الدولية في مساعدة تلك المجتمعات في سد هذه الاحتياجات. وكان ثمة هدف إضافي للمشاورة يأخذ في الاعتبار التطورات السياسية الأخيرة في جنوب افريقيا هو المساهمة في وضع جدول أعمال للتعاون في الاستجابة المباشرة للأولويات الخاصة بالمجتمعات المحرومة وتوفير الفرصة لمناقشة إمكانيات مجتمع المنظمات غير الحكومية الدولية للمساعدة في تعبئة الموارد وتحقيق استخدام أمثل للموارد التي يمكن توفيرها للمنظمات غير الحكومية في جنوب افريقيا والمنظمات المجتمعية المحلية. وقد اشترك في المشاورة حوالي ٦٥ مشتركا من أمريكا الشمالية وأوروبا وجنوب افريقيا ومؤتمر الوحدويين الافريقيين وتوصلوا في ختامها الى تفاهم حول ما يلزم من تعاون بين المنظمات غير الحكومية الدولية ونظائرها في جنوب افريقيا في رسم وتنفيذ المشاريع على صعيد سكان المناطق الريفية[١٩٢].

٦ - التعاون مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى وغيرها من المنظمات

٢٣٢ - واصلت اللجنة الخاصة، بل وعززت، سياستها المتعلقة بالتعاون مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات والحركات والمجموعات الحكومية الدولية وغير الحكومية والمناهضة للفصل العنصري. وكانت اللجنة ممثلة في اجتماعات تلك الهيئات إذ دعت الحاجة الى ذلك، أما في الحالات التي لم يكن في الإمكان أن تشارك اللجنة بصورة مباشرة، فقد كانت تبعث ببيانات ورسائل.

٢٣٣ - وواصلت اللجنة الخاصة تعاونها الوثيق مع الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية الى جنوب افريقيا ولجنة مناهضة الفصل العنصري في الألعاب الرياضية وبرنامج الأمم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي والصندوق الاستئماني لجنوب افريقيا. وقامت بزيادة تعزيز علاقة العمل بينها وبين عدد من هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وادارتها، ولا سيما في مجال التعاون في المسائل المتعلقة بجنوب افريقيا. وأضيف بعد جديد هو التعاون مع بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب افريقيا. وظل التعاون مع لجنة منظمة العمل الدولية لمناهضة الفصل العنصري ومركز حقوق الإنسان، في جنيف، أولوية عالية بالنسبة للجنة.

٢٣٤ - وكانت اللجنة ممثلة، بواسطة رئيسها وأعضاء آخرين من مكتبها، في اجتماعات منظمة الوحدة الافريقية واجتماعات أجهزتها الفرعية. وكان من الجوانب البارزة في هذا النشاط مشاركة اللجنة الخاصة في الدورة العادية لمجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية ومؤتمر رؤساء دول وحكومات المنظمة، المعقود في الفترة من ٢١ الى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٣ في القاهرة. وبالمثل، قام رئيس اللجنة الخاصة بتمثيلها في

الاجتماع الوزاري لحركة عدم الانحياز المعقود في بالي، اندونيسيا، في الفترة من ١٠ الى ١٣ أيار/مايو ١٩٩٣.

٧ - الاحتفال بالأيام الدولية وعقد اجتماعات المائدة المستديرة

٢٣٥ - عقدت اللجنة الخاصة، وفقا للولاية التي أناطتها بها الجمعية العامة، اجتماعات للاحتفال بمناسبة أربعة أيام دولية معينة، هي اليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري (٢١ آذار/مارس ١٩٩٢)، واليوم الدولي للتضامن مع شعب جنوب افريقيا المكافح (١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٢)، واليوم الدولي للتضامن مع كفاح المرأة في جنوب افريقيا (٩ آب/اغسطس ١٩٩٢)، ويوم التضامن مع السجناء السياسيين في جنوب افريقيا (١١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢).

٢٣٦ - وكجزء من الأنشطة المضطلع بها للاحتفال بالأيام الدولية المختلفة، عقدت اللجنة الخاصة اجتماعات مائدة مستديرة نوقشت فيها مسائل حيوية متعلقة بالاحتفال بتلك الأيام. وقد دعي خبراء في ذلك المجال الى جانب شخصيات بارزة من جنوب افريقيا، وأعضاء المنظمات غير الحكومية، وممثلي هيئات الأمم المتحدة وأفراد مرموقين آخرين من أجل مناقشة وتحليل التطورات السياسية وغيرها المتصلة بالاحتفال في مختلف اجتماعات المائدة المستديرة.

٨ - الأنشطة الأخرى

٢٣٧ - تلقت اللجنة الخاصة دعوة وقامت بالمشاركة في مؤتمر التضامن الدولي الذي نظمه حزب المؤتمر الوطني الافريقي في الفترة من ١٩ الى ٢١ شباط/فبراير ١٩٩٣ في جوهانسبرغ. وفي ٦ أيار/مايو ١٩٩٣، ألقى رئيس اللجنة الخاصة خطابا أمام المؤتمر السنوي الرابع للجنة الفرعية للمنظمات غير الحكومية المعنية بالجنوب الافريقي في نيويورك. وبينما كان رئيس اللجنة الخاصة يقوم بسفر رسمي الى الجنوب الافريقي في تموز/يوليه ١٩٩٣، اغتنم هذه الفرصة فألقى خطابا في اجتماع رؤساء بعثات الكومنولث في هراري في ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٣ بشأن أعمال اللجنة الخاصة ومنظورها فيما يتعلق بالتطورات السياسية في جنوب افريقيا.

سابعا - الاستنتاجات والتوصيات

٢٣٨ - توقفت عملية التسوية السلمية في جنوب افريقيا الى حد كبير في أيار/مايو ١٩٩٢. وفي أواخر عام ١٩٩٢ أدى عدد من العوامل المعقدة والمترابطة، مثل انتشار العنف على نطاق واسع، واستمرار التردي

الاقتصادي وتردي الأحوال الاجتماعية والاقتصادية، الى التسليم بأن استئناف المفاوضات المتعددة الأطراف أمر لازم بصورة مستعجلة للسير قدما بالعملية مرة أخرى بغرض تحقيق جنوب افريقيا غير عنصرية وديمقراطية. وبعد عقد سلسلة من الاجتماعات الثنائية بين مختلف الأطراف، أدى اجتماع تحضيري عقد يومي ٥ و ٦ آذار/مارس ١٩٩٣ الى بداية العملية التفاوضية المتعددة الأطراف في ١ نيسان/ابريل ١٩٩٣.

٢٣٩ - وكان ذلك الإطار التفاوضي، الذي ضم ٢٦ طرفا وكان التجمع الأكثر تمثيلا في تاريخ جنوب افريقيا، معلما في حد ذاته. وكانت هناك سمة بارزة أخرى هي أن المفاوضات لم تتوقف بالرغم من حالات استخدام العنف والترويع المتكررة. وهذه المرونة الجديدة في العملية التفاوضية ربما كانت على أشدها وضوحا بعد اغتيال الأمين العام للحزب الشيوعي لجنوب افريقيا، كريس هاني، في ١٠ نيسان/أبريل، بعد اسبوعين فقط من استئناف المحادثات المتعددة الأطراف، وكذلك بعد قيام الشرطة بغارة مفاجئة قبل الفجر واعتقالها لقادة ومفاوضين بارزين من حزب مؤتمر الوحدويين الافريقيين في ٢٥ أيار/مايو والهجوم الكبير الذي شنه أفراد مجموعة "مقاومة" يمينية بيضاء على مكان المفاوضات في ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٣ دون أن يتصدى لهم أحد.

٢٤٠ - وقد كانت قدرة المفاوضين على تحديد تاريخ لإجراء انتخابات غير عنصرية وديمقراطية لأول مرة في تاريخ جنوب افريقيا (٢٧ نيسان/ابريل ١٩٩٤) علامة بارزة أخرى تبعتها القرارات التاريخية المتخذة بشأن المجلس التنفيذي الانتقالي وبشأن اللجنتين المستقلتين للانتخابات ولوسائط الإعلام وبشأن هيئة الإذاعة المستقلة، والتي أقرها البرلمان القائم كقوانين فيما بعد.

٢٤١ - وكان تعليق بعض الأحزاب الهامة في الأشهر الأخيرة لمشاركتها في عملية التفاوض المتعددة الأطراف بمثابة عبء إضافي على العملية، أبدت الأحزاب الباقية مثابرة عظيمة ونضجا سياسيا في جهد منها للتغلب عليه عن طريق، في جملة أمور، إجراء مناقشات ثنائية منفصلة معها. وفي الوقت الذي يبدو فيه أن هناك تصميما واضحا من جانب معظم الأطراف الرئيسية على مواصلة عملية التسوية السلمية بالرغم من وجود عوائق كثيرة وما يبدو أنها مواقف يصعب التوفيق بينها، فإن عملية التغير الدستوري بالوسائل السلمية، التي تمضي الآن قدما في اتجاه الحل، ما زالت في حاجة إلى دعم نشط من المجتمع الدولي.

٢٤٢ - وفي عام ١٩٩٢ ذكرت اللجنة الخاصة في تقريرها أن[٩٣]:

"عدم تحقيق التطلعات التي ترنو إليها الغالبية من السود، وضروب العنف والحرمان والتفسخ المنتشرة في البلدات، فضلا عن البطالة الهائلة في صفوفهم، كل ذلك يمكن أن يدفع البلد إلى حافة

الحرب الأهلية. وفي ظل هذه الظروف، فإن أي تأخير في تحقيق تسوية سياسية يمكن أن يؤدي إلى كارثة. كذلك فإن الثمن الاقتصادي لتأخير التسوية يتعاظم بسرعة. هذه هي عوامل قوية ينبغي أن تدفع جميع الأحزاب في جنوب افريقيا إلى التوصل إلى اتفاق في أقرب وقت ممكن. فالوقت ليس في جانب أحد".

٢٤٣ - ومن الواضح اليوم أن الحالة قد ازدادت سوءا. فبكون الاقتصاد على شفا كساد ذي نطاق لم يسبق له مثيل، وتعرض نسيج المجتمع نفسه لخطر التفكك، وتدهور جميع المعايير الاجتماعية، يصبح من الواضح على نحو متزايد أنه ما لم تنشأ حكومة ذات مصداقية وتمثيلية ومشروعة في أقرب وقت عن طريق عملية ديمقراطية فلا يمكن التصدي بفعالية لمشاكل جنوب افريقيا الكثيرة والملحة.

٢٤٤ - وعلى الأمم المتحدة أن تبدأ فورا في دراسة الاحتياجات من وظائف وقدرات القائمين برصد الانتخابات في جنوب افريقيا. وينبغي إيلاء اعتبار لأنه من أجل تحقيق الرصد الفعال لعملية الانتخابات ككل يلزم أن يبدأ الوزع قبل عدة أشهر من إجراء الانتخابات الفعلية. وسيكون من الأمور الأساسية تحقيق تنسيق فعال مع اللجنة المستقلة للانتخابات والهياكل التي أنشأها اتفاق السلم الوطني والمراقبين الدوليين الذين جرى وزعهم فعلا.

٢٤٥ - ويمكن تعديل طبيعة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب افريقيا بحيث تصبح "بعثة الأمم المتحدة الانتقالية في جنوب افريقيا"، بغية تشجيع وتقديم المساعدة، حسب الطلب، في عملية المفاوضات المتعددة الأطراف، ومساعدة الهياكل التي أنشأها اتفاق السلم الوطني في التحقيق في أحداث العنف؛ ورصد عملية الانتخابات بما في ذلك تحضيراتها التقنية وسير الحملة الانتخابية.

٢٤٦ - وينبغي للمجتمع الدولي أن يكون على أهبة الاستعداد للمساعدة في تثقيف الناخبين فيما يتعلق بالقيم الديمقراطية الأساسية والتسامح السياسي.

٢٤٧ - ولذا توصي اللجنة الخاصة الجمعية العامة بما يلي:

(أ) أن تعيد تأكيد الأهداف المتوخاة في الإعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي، وتصميم المجتمع الدولي على مواصلة دعمه لشعب جنوب افريقيا في جهوده المبذولة لتحقيق انتقال سريع وسلمي إلى إقامة مجتمع غير عنصري وديمقراطي في جنوب افريقيا؛

(ب) أن تحيط علما مع الارتياح بالتقدم الكبير المحرز عن طريق المفاوضات المتعددة الأحزاب، ولا سيما القرار المتوصل إليه في إطارها بشأن تاريخ إجراء انتخابات حرة ونزيهة وبشأن القرارات التي سنت فيما بعد كقوانين بشأن اللجنة المستقلة للانتخابات، واللجنة المستقلة لوسائط الإعلام، وهيئة الإذاعة المستقلة وبشأن المجلس التنفيذي الانتقالي للإشراف على السياسات والعمليات الحكومية أثناء الفترة المؤدية إلى الانتخابات لضمان اتسامها بالحرية والنزاهة؛

(ج) أن ترحب بالعملية المفضية إلى اعتماد دستور غير عنصري مؤقت؛

(د) أن ترحب بالاتفاق المؤرخ ١٧ آب/أغسطس ١٩٩٣ والمتعلق بإعادة خليج والفيس إلى ناميبيا؛

(هـ) أن تلاحظ أن طائفة عريضة من شعب جنوب افريقيا تعتقد أنه قد أحرز تقدم كاف في عملية الانتقال إلى الديمقراطية مما يتطلب رفع الجزاءات الاقتصادية المفروضة على جنوب افريقيا على مر السنين، وأن الجمعية العامة قد استجابت للنداء برفع تلك الجزاءات؛

(و) أن تطلب أن تظل التدابير الإلزامية التي فرضها مجلس الأمن فيما يتعلق بجنوب افريقيا سارية وأن تحث الدول الأعضاء على مواصلة احترامها إلى أن يقرر المجلس، استجابة لانتخابات حكومة غير عنصرية وديمقراطية، رفع تلك التدابير؛

(ز) أن تكرر تأكيد دعمها القوي لعملية المفاوضات السلمية وأن تحث تلك الأطراف التي علقت مشاركتها في المفاوضات المتعددة الأطراف على أن تسهم في العملية وفي اختتامها بنجاح وذلك عن طريق العودة إلى إطار المفاوضات المتعددة الأطراف؛

(ح) أن تعرب عن قلقها الشديد إزاء ما يمثله العنف المستمر من خطر على عملية انتخاب أول حكومة غير عنصرية وديمقراطية لجنوب افريقيا وانتخاب جمعية تأسيسية لكي تعتمد دستور من أجل مجتمع متحد غير عنصري وغير قائم على الجنس وديمقراطي؛

(ط) أن تحث سلطات جنوب افريقيا على أن تمارس بالكامل ودون تحيز المسؤولية الأساسية للحكومة عن إنهاء أعمال العنف المستمرة وحماية الأرواح وتحقيق الأمن والرخاء لجميع سكان جنوب افريقيا وتشجيع وحماية حقهم في المشاركة في العملية الديمقراطية، بما في ذلك الحق في التظاهر سلما وعلنا وتنظيم اجتماعات سياسية والمشاركة فيها في جميع أنحاء جنوب افريقيا والتقدم للانتخابات والمشاركة فيها دون ترويع؛

(ي) أن تطلب من سلطات جنوب افريقيا، في هذا السياق، اتخاذ التدابير اللازمة لإعادة إدماج "الأوطان" في جنوب افريقيا سلميا والتكفل بأن يتمكن سكان تلك الأقاليم من الاشتراك بحرية في الانتخابات وتمكين جميع الأحزاب السياسية هناك من إدارة عملياتها الانتخابية هناك متحررة من أي ترويع؛

(ك) أن تطلب، مرة أخرى، من الموقعين على اتفاق السلم الوطني أن يلتزموا بعملية التغير السلمي عن طريق تنفيذ أحكام الاتفاق تنفيذا تاما وفعالا وبالتعاون مع بعضهم البعض تحقيقا لتلك الغاية، وتطلب من جميع الأحزاب في جنوب افريقيا الامتناع عن ارتكاب أي أعمال عنف؛

(ل) أن تثني على الأمين العام لوزع المراقبين الإضافيين في جنوب افريقيا من أجل دعم مقاصد اتفاق السلم الوطني وأن تعرب عن تقديرها للأنشطة التي تضطلع بها بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب افريقيا؛

(م) أن تعرب عن تقديرها أيضا لوزع المراقبين التابعين لمنظمة الوحدة الافريقية وأمانة الكمنولث والجماعة الأوروبية، وكذلك عن تقديرها لأنشطتهم؛

(ن) أن توصي بتوسيع فوري لنطاق ولاية المراقبين اللازمين وزيادة عددهم من أجل تمكينهم من العمل كراصدين دوليين للانتخابات بالتنسيق الوثيق مع اللجنة المستقلة للانتخابات وللمساعدة في دعم الهياكل التي أنشأها اتفاق السلم الوطني؛

(س) أن تناشد المجتمع الدولي مواصلة تقديم المساعدة الإنسانية والقانونية لضحايا الفصل العنصري، وبخاصة اللاجئين والمنفيين العائدين وللسجناء السياسيين المفرج عنهم؛

(ع) أن تناشد المجتمع الدولي أيضا أن يساعد في تهيئة الظروف المستقرة اللازمة للتحقيق السريع والسلمي لجنوب افريقيا جديدة وديمقراطية وغير عنصرية لتوفير المساعدة المادية والمالية وغيرها من المساعدات المناسبة لأهالي جنوب افريقيا في جهودهم المبذولة للتصدي لمخلفات الفصل العنصري من المشاكل الاجتماعية - الاقتصادية الخطيرة، ولا سيما في مجالات تنمية الموارد البشرية والعمالة والصحة والإسكان؛

(ف) أن تطلب إلى الأمين العام أن يتخذ التدابير اللازمة من أجل بدء الأمم المتحدة ووكالاتها في عملية تخطيط مفصلة لبرامج المساعدة الاجتماعية الاقتصادية والتنسيق فيما بينها، ولا سيما في مجالات

تنمية الموارد البشرية والعمالة والصحة والإسكان وأن يكفل أيضا أن يجري تنسيق تلك البرامج مع الوكالات الدولية الأخرى ومع الهياكل غير العنصرية والشرعية في جنوب افريقيا؛

(ص) أن تثني على الأمينين العامين للأمم المتحدة والكونولث لمبادرتهما المتخذة من أجل بدء التخطيط لمؤتمر مانحين دولي معني بتنمية الموارد البشرية لجنوب افريقيا فيما بعد الفصل العنصري، من المقرر عقده في أعقاب انتخاب حكومة غير عنصرية وديمقراطية؛

(ق) أن تأذن للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري، لدى وفائها لولايتها، أن تتابع التطورات التي تحدث في جنوب افريقيا عن كثب؛ وأن تيسر الانتقال السلمي والمستقر في جنوب افريقيا عن طريق تشجيع تقديم المساعدة الدولية إلى أهالي جنوب افريقيا في التغلب على العواقب الاجتماعية والاقتصادية السالبة لسياسات الفصل العنصري؛ والإبقاء على الاتصالات مع المؤسسات الأكاديمية وأوساط العمال ورجال الأعمال والمدنيين، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية النابعة من المجتمع المحلي وغيرها في جنوب افريقيا؛ والتشاور مع الأحزاب المشتركة في العملية السياسية ومع الهياكل غير العنصرية الشرعية ومع الحكومة غير العنصرية المنتخبة انتخابا ديمقراطيا بغية التقدم بتوصيات إلى الجمعية العامة والدول الأعضاء في الأمم المتحدة فيما يتعلق، في جملة أمور، بمسألة استئناف مشاركة جنوب افريقيا في أعمال الجمعية العامة؛ وأن تقدم، في أعقاب إقامة حكومة غير عنصرية منتخبة انتخابا ديمقراطيا، تقريرا ختاميا إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين؛ وأن تضطلع بالأنشطة الأخرى ذات الصلة التي تهدف إلى دعم العملية السياسية المعنية بالتغير السلمي لحين إقامة حكومة غير عنصرية منتخبة انتخابا ديمقراطيا في جنوب افريقيا.

الحواشي

(١) فيما يلي المشاركون الـ ٢٦ في عملية التفاوض المتعددة الأطراف، حسب الترتيب الأبجدي: الجبهة الشعبية المتحدة، حزب انكاثا للحرية، حركة انياندزا الوطنية (ليبوا)، حزب انتاندو يسيزوي، حزب التضامن، حزب ديكوانكويتلا (كواكوا)، الحزب الديمقراطي، حزب الشعب الوطني، الحزب الشيوعي لجنوب افريقيا، الحزب الوطني، الحزب الوطني الافريقي، حزب العمل في جنوب افريقيا، حزب المحافظين، إكسموكو إكسا ريكساكا (المعروف أيضا باسم حزب إكسيموكو التقدمي لفازنكولو)؛ رابطة الزعماء التقليديين لمقاطعة الترانسفال، رابطة الزعماء التقليديين لمقاطعة الكاب، رابطة الزعماء التقليديين لولاية أورانج المستقلة؛ حكومة بوغو ثاتسوانا، حكومة ترانسكي، حكومة جنوب افريقيا، حكومة سيسكي، حكومة فيندا، حكومة كوازولو (المقبولة أيضا باعتبارها رابطة الزعماء التقليديين لمقاطعة الناتال)؛ المؤتمر الهندي لناتال/ترانسفال، مؤتمر الوحدويين الافريقيين لآزانيا، المؤتمر الوطني الافريقي.

(٢) Sowetan (جوهانسبرغ)، عدد ٥ نيسان/ابريل ١٩٩٣، و Southern African Report (جوهانسبورغ)، ١٤ أيار/مايو ١٩٩٣.

(٣) South Africa Barometer (جوهانسبرغ)، ٩ نيسان/أبريل ١٩٩٣، و Sowetan (جوهانسبرغ)، ١ نيسان/أبريل ١٩٩٣ و Financial Times (لندن)، ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٣.

(٤) The Star (جوهانسبرغ)، ٥ - ١١ آب/أغسطس و ٢٩ تموز/يوليه - ٤ آب/أغسطس ١٩٩٣، و Financial Times (لندن)، ١١ آب/أغسطس ١٩٩٣ و Southscan (لندن)، ١٣ آب/أغسطس ١٩٩٣.

(٥) The Star (جوهانسبرغ)، ٢٩ تموز/يوليه - ٤ آب/أغسطس ١٩٩٣ و Sowetan (جوهانسبرغ)، ٥ آب/أغسطس ١٩٩٣.

(٦) The Citizen (جوهانسبرغ)، ٣١ أيار/مايو ١٩٩٣.

(٧) The Economist (لندن)، ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣.

(٨) Southscan (لندن)، ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٣، و The Star (جوهانسبرغ)، ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٣، و New Nation (جوهانسبرغ)، ١١ - ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٣، و Financial Times (لندن)، ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٣.

الحواشي (تابع)

(٩) انظر رسالة مؤرخة ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٣ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لبعثة جنوب افريقيا لدى الأمم المتحدة (A/48/285-S/26198)؛ و The Star (جوهانسبرغ)، ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، و Pretoria News، ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، و Business Day (جوهانسبرغ)، ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣.

(١٠) The Washigton Post، ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣.

(١١) قرار بشأن تجهيز قانون المجلس التنفيذي الانتقالي المقدم إلى مجلس التفاوض في ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣.

(١٢) The Guardian (لندن)، ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، و Pretoria News ، ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣.

(١٣) The Guardian (لندن)، ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣.

(١٤) Pretoria News (بريتوريا)، ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، و Sunday Times (جوهانسبرغ)، ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣.

(١٥) قرار بشأن تجهيز قانون المجلس التنفيذي الانتقالي المقدم إلى مجلس التفاوض في ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ و Pretoria News، ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣.

(١٦) The New York Times، ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣.

(١٧) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السابعة والأربعون، الملحق رقم ٢٢ (A/47/22)، الفقرات ٢٧ إلى ٣٠، و ٥٠ إلى ٥٢، و ٥٥ و ٥٦.

(١٨) Business Day (جوهانسبرغ)، ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢.

(١٩) المرجع نفسه ، ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٣.

(٢٠) The Citizen (جوهانسبرغ)، و Business Day (جوهانسبرغ)، ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢.

الحواشي (تابع)

(٢١) Business Day (جوهانسبرغ)، ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢.

(٢٢) The Washington Post، ١٣ شباط/فبراير ١٩٩٣.

(٢٣) The Star (جوهانسبرغ)، ١٣ - ١٩ ايار/مايو ١٩٩٣.

(٢٤) The Guardian (لندن)، ٢٤ ايلول/سبتمبر ١٩٩٣، و The Christian Science Monitor (بوسطن)، ٢٧ ايلول/سبتمبر ١٩٩٣، و The Finanical Times (لندن)، ٢٥ - ٢٦ ايلول/سبتمبر ١٩٩٣.

(٢٥) The Star (جوهانسبرغ)، ٨ - ١٤ تموز/يوليه ١٩٩٣.

(٢٦) مذكرة إدارة شؤون الإعلام بصدد المؤتمر الصحفي الذي عقده السيد نيلسون مانديلا، الأمم المتحدة، ٢٤ ايلول/سبتمبر ١٩٩٣.

(٢٧) The Citizen (جوهانسبرغ)، ٣٠ ايلول/سبتمبر ١٩٩٣.

(٢٨) The Washington Post، ٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣.

(٢٩) كلمة ألقاها نيلسون مانديلا، رئيس حزب المؤتمر الوطني الافريقي، في جلسة اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري، نيويورك، ٢٤ ايلول/سبتمبر ١٩٩٣.

(٣٠) كلمة ألقاها الأمين العام لحزب مؤتمر الوحدويين الافريقيين لآزانيا، بني الكسندر، في جلسة اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري، نيويورك، ٢٨ ايلول/سبتمبر ١٩٩٣.

(٣١) انظر البيان الصادر بشأن التطورات المستجدة في جنوب افريقيا عن اللجنة المخصصة التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية، نيويورك ٢٩ ايلول/سبتمبر ١٩٩٣.

(٣٢) SG/T/1823.

الحواشي (تابع)

(٣٣) Monthly Repression Report، الصادر عن لجنة حقوق الإنسان في جنوب افريقيا، تموز/يوليه و آب/اغسطس ١٩٩٣.

(٣٤) The Financial Mail (جوهانسبرغ)، ٦ آب/اغسطس ١٩٩٣.

(٣٥) مناقشات البرلمان، الدورة الخامسة، ص ٢٢٣٣ (من النص الانكليزي).

(٣٦) Business day (جوهانسبرغ)، ٤ آب/اغسطس ١٩٩٣.

(٣٧) The Financial Times (لندن)، ١٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣.

(٣٨) The Guardian (لندن)، ١٢ و ١٣ آب/اغسطس ١٩٩٣.

(٣٩) Business Day (جوهانسبرغ)، ١١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣، و The Guardian (لندن)، ١٢ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣.

(٤٠) The Financial Mail (جوهانسبرغ)، ١٠ ايلول/سبتمبر ١٩٩٣، وتقرير رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري عن مهمته في جنوب افريقيا، ١ - ١١ ايار/مايو ١٩٩٣ (A/AC/115/L.693).

(٤١) The New York Times، ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٣.

(٤٢) The Independent (لندن)، ٢٥ ايلول/سبتمبر ١٩٩٣.

(٤٣) Business day (جوهانسبرغ)، ٥ آب/اغسطس ١٩٩٣، و The Christian Science Monitor (بوسطن)، ٦ آب/اغسطس ١٩٩٣.

(٤٤) The Economist (لندن)، ١١ ايلول/سبتمبر ١٩٩٣.

(٤٥) Southscan (لندن)، ٢٤ ايلول/سبتمبر ١٩٩٣.

الحواشي (تابع)

(٤٦) The New York Times، ٢٤ و ٣١ آب/اغسطس ١٩٩٣، و The Financial Times (لندن)، ٣١ آب/اغسطس ١٩٩٣.

(٤٧) The Washington Post، ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، و The Citizen (جوهانسبرغ)، ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢.

(٤٨) Southscan (لندن)، ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، و The Financial Mail (جوهانسبورغ، ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣).

(٤٩) Southscan (لندن)، ٢٣ تموز/يوليه ١٩٩٣.

(٥٠) South African Reserve Bank, Quarterly Bulletin، أيلول/سبتمبر ١٩٩٣.

(٥١) إدارة المالية، Economic Monitor، ٢٤ شباط/فبراير ١٩٩٣.

(٥٢) South African Reserve Bank, Quarterly Bulletin، حزيران/يونيه ١٩٩٣.

(٥٣) "الاحصاءات المالية الدولية"، الصادرة عن صندوق النقد الدولي، تموز/يوليه ١٩٩٣. وقد انخفضت العمالة في مجال تعدين الذهب وحده من ٥٣٥ ٠٠٠ في عام ١٩٨٧ الى ٣٩٥ ٠٠٠ في ١٩٩٣ (Financial Mail) (جوهانسبرغ)، ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٣.

(٥٤) خطاب الميزانية الذي ألقاه، في ١٧ آذار/مارس ١٩٩٣، السيد ديريك كيز، وزير المالية.

(٥٥) Financial Times (لندن)، ٣ و ٤ تموز/يوليه ١٩٩٣.

(٥٦) Weekly Mail (جوهانسبرغ)، ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٣.

(٥٧) The Economist Intelligence Unit, Country Report، الربع الثاني من عام ١٩٩٣.

الحواشي (تابع)

(٥٨) Weekly Mail (جوهانسبرغ)، ١٢-١٨ و ١٩-٢٥ آذار/مارس ١٩٩٣.

(٥٩) قامت بتجميع هذه الوثيقة الإدارة الاستشارية للاقتصاد المركزي بالتعاون مع مصرف الاحتياطي لجنوب افريقيا، والإدارات الحكومية وغيرها من المؤسسات، والمستشار الخاص لوزير المالية، الذي عمل منسقا. والإشارات هنا تحيل الى الوثيقة لا الى "المسائل الأساسية في النموذج الاقتصادي المعياري"، الذي يعرض موجزا جامعا لنقاط التقرير الرئيسي، ولكن مع تركيز أشد على المسائل الاجتماعية-الاقتصادية الأوسع نطاقا، ويقدم مختلف القيم المستهدفة لإطار زمني مختلف.

(٦٠) The Economist Intelligence Unit, Country Report، الربع الثاني من عام ١٩٩٣؛ و Business Day (جوهانسبرغ)، ١٦ آذار/مارس ١٩٩٣؛ و The Weekly Mail (جوهانسبرغ)، ١٢-١٨ آذار/مارس ١٩٩٣؛ و Southscan (لندن)، ٩ نيسان/ابريل ١٩٩٣.

(٦١) هذه الوثيقة هي خلاصة جامعة لبعض الدراسات غير الرسمية التي أجراها البنك الدولي وللمناقشات مع جنوب افريقيا، وليست وثيقة رسمية من وثائق البنك الدولي.

(٦٢) Work in Progress (جوهانسبرغ)، تموز/يوليه ١٩٩٣.

(٦٣) Sowetan (جوهانسبرغ)، ٤ آب/أغسطس ١٩٩٣، و Financial Mail (جوهانسبرغ)، ١٩ آذار/مارس ١٩٩٣.

(٦٤) The Washington Post، ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣.

(٦٥) New Nation، (جوهانسبرغ)، ١٢-١٨ آذار/مارس ١٩٩٣.

(٦٦) The Citizen (جوهانسبرغ)، ١٤ تموز/يوليه ١٩٩٣.

(٦٧) نشرة معهد جنوب افريقيا للعلاقات العرقية، جوهانسبرغ، Race Relations Survey، ١٩٩٢-١٩٩٣.

الحواشي (تابع)

(٦٨) "جنوب افريقيا: نبذة اقتصادية"، كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، أعدتها شعبة الاقتصاد في Standard Bank Of South Africa Ltd.، (جوهانسبرغ).

(٦٩) The Weekly Mail (جوهانسبرغ)، ٩-١٥ تموز/يوليه ١٩٩٣.

(٧٠) Sowetan (جوهانسبرغ)، ١١ آب/أغسطس ١٩٩٣.

(٧١) المرجع نفسه، ٨ و ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٣.

(٧٢) New Nation (جوهانسبرغ)، ١٦ - ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٩٣.

(٧٣) Financial Times (لندن)، ٢٤ آب/أغسطس ١٩٩٣.

(٧٤) The Economist (لندن)، ٢٠ آذار/مارس ١٩٩٣.

(٧٥) Sowetan (جوهانسبرغ)، ٥ آب/أغسطس ١٩٩٣، و Financial Mail (جوهانسبرغ)، ١٩ آذار/مارس ١٩٩٣.

(٧٦) Southscan (لندن)، ٢ نيسان/أبريل ١٩٩٣.

(٧٧) New Nation (جوهانسبرغ)، ٨ - ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٣.

(٧٨) المرجع نفسه، ١١-١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٣.

(٧٩) The Star (جوهانسبرغ)، ١٥ - ٢١ تموز/يوليه ١٩٩٣.

(٨٠) The New York Times، ١٦ آذار/مارس ١٩٩٣.

(٨١) New Nation (جوهانسبرغ)، ٤ - ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٣.

الحواشي (تابع)

(٨٢) المرجع نفسه، ٢ - ٨ نيسان/أبريل ١٩٩٣.

(٨٣) Southern African Report (جوهانسبرغ)، ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، و The Christian Science Monitor (بوسطن)، ٢٧ شباط/فبراير ١٩٩٣، و The Washington Post، ٢٧ شباط/فبراير ١٩٩٣.

(٨٤) Southscan (لندن)، ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣.

(٨٥) Sowetan (جوهانسبرغ)، ١٧ أيار/مايو ١٩٩٣.

(٨٦) Southern African Report (جوهانسبرغ)، ١٤ أيار/مايو ١٩٩٣.

(٨٧) The Weekly Mail (جوهانسبرغ)، ٥ - ١١ آذار/مارس ١٩٩٣.

(٨٨) المرجع نفسه، ٢٨ أيار/مايو - ٣ حزيران/يونيه ١٩٩٣.

(٨٩) Business Day (جوهانسبرغ)، ٩ آب/أغسطس ١٩٩٣، و Anti-Apartheid News (لندن)، تموز/يوليه - آب/أغسطس ١٩٩٣.

(٩٠) Southern African Report (جوهانسبرغ)، ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، و Financial Times (لندن)، ٢٦ آذار/مارس ١٩٩٣.

(٩١) The Weekly Mail (جوهانسبرغ)، ٥-١١ آذار/مارس ١٩٩٣، و The Star (جوهانسبرغ)، ٢٧ أيار/مايو - ٢ حزيران/يونيه ١٩٩٣ و The Washington Post (٣٠ نيسان/ابريل ١٩٩٣).

(٩٢) The New York Times، ١٢ شباط/فبراير ١٩٩٣.

(٩٣) The Guardian (لندن)، ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣.

الحواشي (تابع)

(٩٤) بيان رسمي بشأن سياسة البيئة لمؤتمر الوحدويين الأفريقيين لآزانيا، أدلى به بارني ديساي، أمين شؤون الدعاية والإعلام، آذار/مارس ١٩٩٢.

(٩٥) نشرة معهد جنوب افريقيا للعلاقات العرقية، Race Relations Survey، ١٩٩٢-١٩٩٣.

(٩٦) Business Day (جوهانسبرغ)، ٥ و ١٢ أيار/مايو ١٩٩٣.

(٩٧) The Citizen (جوهانسبرغ)، ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر و ٣٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢ و ١٦ و ٢٣ آذار/مارس ١٩٩٣، و The Star (جوهانسبرغ)، ٣ - ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢.

(٩٨) African Business، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، و Business Day (جوهانسبرغ)، ١٢ آذار/مارس ١٩٩٣.

(٩٩) Business Day (جوهانسبرغ)، ١٢ آذار/مارس ١٩٩٣ و The Citizen (جوهانسبرغ)، ٢٦ نيسان/ابريل ١٩٩٣.

(١٠٠) Business Day (جوهانسبرغ)، ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣.

(١٠١) The Citizen (جوهانسبرغ)، ٢٦ نيسان/ابريل ١٩٩٣.

(١٠٢) Southscan (لندن)، ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٣.

(١٠٣) The Christian Science Monitor (بوسطن)، ٧ تموز/يوليه ١٩٩٣.

(١٠٤) The Star (جوهانسبرغ)، ٢٩ تموز/يوليه - ٤ آب/أغسطس ١٩٩٣.

(١٠٥) The New York Times، ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣.

(١٠٦) The Star (جوهانسبرغ)، ١٤ - ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣.

الحواشي (تابع)

(١٠٧) Financial Mail (جوهانسبرغ)، ١٩ آذار/مارس ١٩٩٣.

(١٠٨) The Citizen (جوهانسبرغ)، ١ آذار/مارس ١٩٩٣.

(١٠٩) New Nation (جوهانسبرغ)، ٢٣ - ٢٩ نيسان/ابريل ١٩٩٣.

(١١٠) Far Eastern Economic Review (هونغ كونغ)، ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٣.

(١١١) The Star (جوهانسبرغ)، ٥ - ١١ آب/أغسطس ١٩٩٣.

(١١٢) The Nation (جوهانسبرغ)، ٢٩ آب/أغسطس ١٩٩٣.

(١١٣) Southern African Report (جوهانسبرغ)، ٢٦ آذار/مارس ١٩٩٣.

(١١٤) The Star (جوهانسبرغ)، ١٥ - ٢١ تموز/يوليه ١٩٩٣.

(١١٥) The Citizen (جوهانسبرغ)، ١٦ تموز/يوليه ١٩٩٣.

(١١٦) Financial Times (لندن)، و The Guardian (لندن)، ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣.

(١١٧) The Weekly Mail (جوهانسبرغ)، ٣٠ تموز/يوليه - ٥ آب/أغسطس ١٩٩٣.

(١١٨) Southscan (لندن)، ١٤ و ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٣، و Financial Times (لندن)، ٣ حزيران/يونيه ١٩٩٣ و Financial Mail (جوهانسبرغ)، ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٣.

(١١٩) Southscan (لندن)، ١٦ تموز/يوليه ١٩٩٣.

(١٢٠) Financial Mail (جوهانسبرغ)، ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٣.

الحواشي (تابع)

(١٢١) Financial Times (لندن)، ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٣.

(١٢٢) Business Day (جوهانسبرغ)، ٢١ تموز/يوليه ١٩٩٣.

(١٢٣) The Weekly Mail (جوهانسبرغ)، ٩ - ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٣.

(١٢٤) Southscan (لندن)، ١٤ أيار/مايو ١٩٩٣.

(١٢٥) The Citizen (جوهانسبرغ)، ١٥ أيار/مايو ١٩٩٣.

(١٢٦) The Star (جوهانسبرغ)، ١٧ - ٢٣ حزيران/يونيه و ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٣ و Financial Times (لندن)، ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٣و New Nation (جوهانسبرغ)، ٢٦ شباط/فبراير - ٤ آذار/مارس ١٩٩٣.

(١٢٧) Southern African Report (جوهانسبرغ)، ١٣ آب/أغسطس ١٩٩٣.

(١٢٨) Southscan (لندن)، ٩ تموز/يوليه ١٩٩٣.

(١٢٩) Financial Mail (جوهانسبرغ)، ١٩ شباط/فبراير ١٩٩٣، South Africa Barometer (جوهانسبرغ)، ٢٦ آذار/مارس ١٩٩٣.

(١٣٠) Business Day (جوهانسبرغ)، ١٧ شباط/فبراير ١٩٩٣.

(١٣١) Southscan (لندن)، ١٩ شباط/فبراير ١٩٩٣.

(١٣٢) Armscor التقرير السنوي ١٩٩٢-١٩٩٣، الصادرة في ٢ حزيران/يونيه ١٩٩٣.

(١٣٣) Southscan (لندن)، ١٤ أيار/مايو ١٩٩٣.

(١٣٤) GA/AP/2109.

الحواشي (تابع)

(١٣٥) النشرة الصحفية الصادرة عن الأمم المتحدة، SC/5525.

(١٣٦) Financial Times (لندن)، ٢ حزيران/يونيه ١٩٩٣.

(١٣٧) Business Day (جوهانسبرغ)، ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢.

(١٣٨) The Star (جوهانسبرغ)، ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢.

(١٣٩) Southscan (لندن)، ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣.

(١٤٠) The Citizen (جوهانسبرغ)، ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٣.

(١٤١) انظر: رسالة مؤرخة ٢ نيسان/أبريل ١٩٩٣ موجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم لجنوب افريقيا لدى الأمم المتحدة (A/48/28)، المرفق.

(١٤٢) Shearar, Jeremy, "Denuclearization of Africa: The South African Dimension",in Disarmament, Vol. XVI, No. 2, 1993.

(١٤٣) خطاب رئيس الدولة، السيد ف. و. دي كليرك، أمام الجلسة المشتركة للبرلمان، في ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٣. (النشرة الصحفية الصادرة عن بعثة جنوب افريقيا، رقم ٩٣/١٣).

(١٤٤) Southern Africa Report (جوهانسبرغ)، ٩ نيسان/أبريل ١٩٩٣.

(١٤٥) The Washington Post، ١٢ أيار/مايو ١٩٩٣.

(١٤٦) PPNN Newsbrief، الربع الثاني من عام ١٩٩٣.

(١٤٧) Southscan (لندن)، ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٣.

الحواشي (تابع)

(١٤٨) انظر تقرير الأمين العام عن نهج منسق لمنظومة الأمم المتحدة لتناول المسائل المتعلقة بجنوب افريقيا (A/48/467 و Add.1).

(١٤٩) Business Day (جوهانسبرغ)، ٦ تموز/يوليه ١٩٩٣.

(١٥٠) The Star (جوهانسبرغ)، ١-٧ نيسان/أبريل ١٩٩٣، وتقرير الاجتماع الثالث لفريق الخبراء المعني بصياغة مشروع معاهدة أو اتفاقية بشأن اعتبار افريقيا منطقة لا نووية (A/48/371).

(١٥١) تقرير الأمين العام الى مجلس الأمن عن مسألة الفصل العنصري (S/25004).

(١٥٢) المرجع نفسه، الفقرة ٤٩.

(١٥٣) نشرة صحفية للأمم المتحدة، الوكالة الدولية للطاقة الذرية، رقم ١٢٥١، ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣.

(١٥٤) S/25004، الفقرة ٤٩.

(١٥٥) المرجع نفسه، الفقرة ١١.

(١٥٦) S/24389.

(١٥٧) S/25004، الفقرات ٢٩ - ٤٦.

(١٥٨) المرجع نفسه، الفقرتان ٨٠ و ٨١.

(١٥٩) انظر S/26347 والنشرة الصحفية للأمم المتحدة SC/5688، المؤرخة ٢٤ آب/أغسطس ١٩٩٣.

(١٦٠) النشرة الصحفية للأمم المتحدة SG/SM/5104، SAF/160، ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣.

الحواشي (تابع)

(١٦١) S/26558.

(١٦٢) وثيقة مقدمة من مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، ١٢ آب/أغسطس ١٩٩٣.

(١٦٣) السجل المؤقت للمؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية، الرقم ١٨، ص ١٥ (من النص الانكليزي)، الفقرة ٤٦ (٢١)، الدورة الثمانون، جنيف، ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٣.

(١٦٤) وثيقة مقدمة من منظمة العمل الدولية، ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٣.

(١٦٥) وثيقة مقدمة من اليونيسيف، ١٩ آب/أغسطس ١٩٩٣.

(١٦٦) النشرة الصحفية للأمم المتحدة SAF/158.

(١٦٧) CM 1765/LVIII/Part 1، الفقرة ٣٠.

(١٦٨) القرار ١٤٤٤ (د - ٥٥)؛ الدورة العادية التاسعة والعشرون لاجتماع رؤساء الدول والحكومات، والدورة العادية الثامنة والخمسون لمجلس الوزراء، ٢١ - ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٣، ومقدمة تقرير الأمين العام (CM/1765/LVIII/Part I)، الفقرة ٣٦.

(١٦٩) The Citizen (جوهانسبرغ)، ٢١ أيار/مايو ١٩٩٣ و Sowetan (جوهانسبرغ)، ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٣.

(١٧٠) بيان منظمة الوحدة الافريقية عن التطورات في جنوب افريقيا، الصادر في نيويورك يوم ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣.

(١٧١) The Guardian (لندن)، ٧ نيسان/أبريل ١٩٩٣.

(١٧٢) ١ من وحدات النقد الاوروبية (ECU) = ٣,٧٩ راند أو ١,١٩ دولار امريكي (نيسان/أبريل ١٩٩٣؛ حسابات الجماعة الاقتصادية الاوروبية).

الحواشي (تابع)

(١٧٣) برنامج الجماعة الأوروبية الخاص المتعلق بجنوب افريقيا، منشورات الجماعة الأوروبية، أيار/مايو ١٩٩٣.

(١٧٤) النشرة الصحفية للكمنولث ٣٩/٩٣، ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣.

(١٧٥) Commonwealth Currents، أمانة الكمنولث، لندن، عدد كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ - كانون الثاني/يناير ١٩٩٣.

(١٧٦) قرار بشأن تطور الحالة في جنوب افريقيا، رقم ٢١/١٥ - عين.

(١٧٧) The Citizen (جوهانسبرغ) ١٦ آذار/مارس ١٩٩٣.

(١٧٨) المرجع نفسه، ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣.

(١٧٩) المرجع نفسه، ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٣.

(١٨٠) رابطة صحافة جنوب افريقيا، ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٣.

(١٨١) The Citizen (جوهانسبرغ)، ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٣.

(١٨٢) Business Day (جوهانسبرغ)، ٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٣.

(١٨٣) The Citizen (جوهانسبرغ)، ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣.

(١٨٤) Business Day (جوهانسبرغ)، ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٣.

(١٨٥) Washington Post، The Christian Science Monitor (بوسطن)، ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣.

(١٨٦) GA/AP/2114.

الحواشي (تابع)

(١٨٧) GA/AP/2122.

(١٨٨) GA/AP/2125.

(١٨٩) GA/AP/2132.

(١٩٠) للاطلاع على تقرير عن المشاورات، انظر A/AC.115/L.691.

(١٩١) للاطلاع على تقرير عن الندوة، انظر A/AC.115/L.694.

(١٩٢) للاطلاع على تقرير عن المشاورات، انظر A/AC.115/L.695.

(١٩٣) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السابعة والأربعون، الملحق رقم ٢٢ (A/47/22) الفقرة ١٧٩.

المرفق الأول

تكوين اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري وهيئاتها الفرعية، والفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية الى جنوب افريقيا

ألف - اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري

١ - تتألف اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري، المنشأة بموجب قرار الجمعية العامة ١٩٦١ (د-١٧) المؤرخ ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٢، من الدول الأعضاء الـ ١٧ التالية:

اندونيسيا	غانا
اوكرانيا	غينيا
بيرو	الفلبين
ترينيداد وتوباغو	ماليزيا
الجزائر	نيبال
الجمهورية العربية السورية	نيجيريا
زمبابوي	هايتي
السودان	الهند
الصومال	

٢ - وفي الجلسة ٦٦٣، المعقودة في ٢ شباط/فبراير ١٩٩٣، أعادت اللجنة الخاصة بالاجماع انتخاب البروفيسور ابراهيم أ. غمبري (نيجيريا) رئيسا لها، والسيد جاياراج أكاريا (نيبال)، والسيد فيكتور باتيوك (اوكرانيا) والسيدة آنيت دي - زيل (ترينيداد وتوباغو) نوابا للرئيس. وأعيد انتخاب السيد سوريش ك. غويل (الهند) مقررا خاصا للجنة.

٣ - وفي الجلسة نفسها، أعادت اللجنة الخاصة انتخاب السيد كوفي نييدينو أونور (غانا) رئيسا للجنة الفرعية المعنية بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة بشأن جنوب افريقيا، والسيد سيمبراشي سيمبانيندوكو مومبينفيغوي (زمبابوي) رئيسا للجنة الفرعية المعنية بالتطورات في جنوب افريقيا.

باء - الهيئات الفرعية التابعة للجنة الخاصة

اللجنة الفرعية المعنية بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة بشأن جنوب افريقيا:

الجمهورية العربية السورية، السودان، الصومال، غانا (رئيسا)، غينيا، الفلبين، نيبال، نيجيريا.

اللجنة الفرعية المعنية بالتطورات في جنوب افريقيا:

اندونيسيا، اوكرانيا، بيرو، ترينيداد وتوباغو، الجزائر، زمبابوي (رئيسا)، ماليزيا، هايتي، الهند.

جيم - الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية الى جنوب افريقيا

اندونيسيا، اوكرانيا، الجزائر، جمهورية تنزانيا المتحدة (رئيسا)، كوبا (مقررا)، الكويت (نائبا للرئيس)، نيجيريا، نيكاراغوا، نيوزيلندا.

المرفق الثاني

البيانات الصادرة عن اللجنة الخاصة حسب ترتيبها الزمني

GA/AP/2112 (٢ شباط/فبراير)	أبلغت اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري أنه يجب عدم السماح باستمرار ممارسات الفصل العنصري إلى ما بعد عام ١٩٩٣
	أعادت اللجنة انتخاب أعضاء مكتبها وبدأت أعمالها للسنة الجارية
GA/AP/2113/Rev.1 (٩ شباط/فبراير)	أصدر رئيسا لجنة مناهضة الفصل العنصري ولجنة مناهضة الفصل العنصري في الألعاب الرياضية نصا مشتركا ينعيان فيه وفاة السيد آرثر آش
GA/AP/2114 (١٧ شباط/فبراير)	أوقفت لجنة مناهضة الفصل العنصري إعداد القوائم التي توضع لتثبط الاتصالات الرياضية والثقافية مع جنوب افريقيا
GA/AP/2115 (٢٤ شباط/فبراير)	تقرر أن تضطلع اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ببعثة مشاورات في جنوب افريقيا، ١-١١ آذار/مارس ١٩٩٣
GA/AP/2116 (١٦ آذار/مارس)	تقرر أن تحتفل لجنة مناهضة الفصل العنصري باليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري
GA/AP/2117 (٢٢ آذار/مارس)	احتفال اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري باليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري
GA/AP/2118 (٢٢ آذار/مارس)	الأمين العام يقول في اليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري إننا اليوم نقترب من عصر جنوب افريقيا جديدة غير عنصرية وديمقراطية
GA/AP/2119 (٢٩ آذار/مارس)	تقرر أن تكرم لجنة مناهضة الفصل العنصري أول بطل للعالم في الملاكمة من افريقيا، وهو بطل توفي في عام ١٩٢٥

GA/AP/2120 (١٢ نيسان/ابريل)	شجبت لجنة مناهضة الفصل العنصري اغتيال كريس هاني في جنوب افريقيا قائلة إن اغتياله يجب ألا يشوش عملية التغيير السياسي بالطرق السلمية
GA/AP/2121 (٢٦ نيسان/ابريل)	تكريم زعيم حزب المؤتمر الوطني الافريقي السيد أوليفر تامبو
GA/AP/2122 (٢٥ أيار/مايو)	اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري تشجب احتجاز شرطة جنوب افريقيا لزعماء حزب مؤتمر الوحدويين الافريقيين، وتدعو إلى الإفراج عن الزعماء فورا
GA/AP/2123 (٨ حزيران/يونيه)	تقرر أن تحتفل لجنة مناهضة الفصل العنصري بيوم سويتو في ١٦ حزيران/يونيه
GA/AP/2124 (١٦ حزيران/يونيه)	الأمين العام يقول في الذكرى السنوية ليوم سويتو إن هدف تحقيق جنوب افريقيا ديمقراطية وغير عنصرية ومتحدة يجب أن يبقى أولوية للمجتمع الدولي
GA/AP/2125 (٢٠ حزيران/يونيه)	اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري تعرب عن قلقها إزاء ما أفيد عن انسحاب حزبين سياسيين من المحادثات المتعددة الأطراف
GA/AP/2126/Rev.1 (٢١ تموز/يوليه)	تقرر عقد ندوة عن التسامح السياسي في جنوب افريقيا، في مدينة كيب تاون، في الفترة من ٣٠ تموز/يوليه إلى ١ آب/أغسطس
GA/AP/2127 (٢٧ تموز/يوليه)	تقرر أن تحتفل اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري باليوم الدولي للتضامن مع كفاح المرأة في جنوب افريقيا
GA/AP/2128 (٤ آب/أغسطس)	إبراز دور وسائط الإعلام في تعزيز ثقافة الديمقراطية والسلم في الندوة المتعلقة بالتسامح السياسي في جنوب افريقيا
GA/AP/2129 (٩ آب/أغسطس)	اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري تحتفل باليوم الدولي للتضامن مع كفاح المرأة في جنوب افريقيا

GA/AP/2130 (١٦ آب/أغسطس)	تقرر أن تعقد اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري اجتماعا استشاريا مشتركا بين المنظمات غير الحكومية الأمريكية والأوروبية في جنيف، ٣٠-٣١ آب/أغسطس
GA/AP/2131 (٣١ آب/أغسطس)	اختتام لجنة مناهضة الفصل العنصري للاجتماع المشترك مع المنظمات غير الحكومية في أمريكا الشمالية وأوروبا
GA/AP/2132 (١٠ أيلول/سبتمبر)	اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ترحب بالاتفاق المتعدد الأطراف بشأن هيكل انتقالي في جنوب افريقيا
GA/AP/2133 (٢٣ أيلول/سبتمبر)	تقرر أن يلقي نيلسون مانديلا كلمة أمام اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري في ٢٤ أيلول/سبتمبر
GA/AP/2134 (٢٤ أيلول/سبتمبر)	نيلسون مانديلا يدعو إلى إلغاء الجزاءات الاقتصادية المفروضة على جنوب افريقيا
GA/AP/2135 (٢٨ أيلول/سبتمبر)	تقرر أن تحتفل لجنة مناهضة الفصل العنصري باليوم الدولي للتضامن مع السجناء السياسيين في جنوب افريقيا، في ١١ تشرين الأول/اكتوبر
GA/AP/2136 (٢٨ أيلول/سبتمبر)	السيد بني الكسندر يقول للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري إن الجزاءات المفروضة على جنوب افريقيا ينبغي أن تستمر إلى أن تنتخب حكومة جديدة
GA/AP/2137 (١١ تشرين الأول/اكتوبر)	اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري تحتفل بيوم التضامن مع السجناء السياسيين في جنوب افريقيا
GA/AP/2138 (١١ تشرين الأول/اكتوبر)	بيان رئيس الجمعية العامة في الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع السجناء السياسيين في جنوب افريقيا
GA/AP/2139 (١٥ تشرين الأول/اكتوبر)	اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري تشيد بمانديلا ودي كليرك بمناسبة منحهما جائزة نوبل للسلم، لعام ١٩٩٣

- - - - -